نظرية الأقسام السياقية للأسلوب قراءة في التقسيم الثلاثي للكلام عند عبد القاهر

(الجزء الثاني)

من النظرية السياقية

الدكتور

علي سعد علي سعد

رئيس قسم البلاغة والنقد

بجامعة الأزهر - فرع دسوق

العدد العشرون

للعام ١٤٣٧هـ / ٢٠١٦م

الجزء الثاني

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٦٩٤٠/ ٢٠١٦م

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، وصلواته على محمد وآله أجمعين.. **وبعد**..

فهذا بحث بعنوان :

"نظرية الأقسام السياقية للأسلوب قراءة في التقسيم الثلاثي للكلام عند عبد القاهر"

ومن ثم فهذه النظرية الكائنة في هذا البحث على رغم كونها تمثل بحثًا ثالثًا من النظرية السياقية للفظ والنظم قراءة في التقسيمين الثنائي والثلاثي للكلام عند عبد القاهر" إلا أنها – في الوقت ذاته – تمثل نظرية خاصة بحيث تبدو هذه النظرية استثنائية؛ لكونها تشكل رؤية جديدة في مجال الدراسات اللغوية، ولكونها – وهذا يعد من علامات تفوقها – تتحاشى ما وجه إلى النظرية السياقية عند (جون روبرت فيرث) (ت/ ١٩٦٠م) من نقد يعود في مجمله – وهذا ما سوف نوضحه لاحقًا – إلى عدم الترابط بين "علاقات المعنى التي تربط مجموعة المفردات المعجمية"[(١)]، كما أنها – وهذا ما يجب الإشارة إليه – تحدد تنوعات الأسلوب في الأقسام السياقية الاثنى عشر، والتي هي بمثابة الحاويات للأنماط الأسلوبية التي تتقاسمها من خلال توزيع مجموعات الأنماط على الأقسام السياقية طبقًا لمفهوم المعنى الذي يعود إلى العقل، أو ينفتح على الخيال، وكذلك طبقًا لمفاهيم النحو الثلاثة المكتسبة من اللغة، ومن الكلام. وهكذا تستمد هذه النظرية وجودها من فكرة الترابط – وذلك على نحو ما سوف يأتي تفصيلًا – بين أحد المفاهيم الثلاثة للنحو، وبين أحد الأقسام من قسمي المعاني العقلية، وقسمي المعاني التخييلية، بحيث تمتلك هذه النظرية – من خلال هذه الفكرة – الفَرَضِيةَ التي تجعل للأسلوب نسقًا في اللغة، وارتباطًا بالدلالة، وهنا يكمن الفارق بين النظريات الأسلوبية السابقة، وهذه النظرية التي حققت ما كان يحلم به (دماسو ألونسو)

(١) وصف اللغة العربية دلاليًا في ضوء الدلالة المركزية، دراسة حول المعنى وظلال المعنى، تأليف د/ محمد محمد يونس علي، ط. منشورات جامعة الفاتح ١٩٩٣م، ص١٠٥.

من الترابط بين "المنظورين الداخلي والخارجي على سواء"[١].

ومن ثم فنتيجة لهذا الذي كان يحلم به قال: "والوظيفة الأولى للأسلوبية هي بحث العلاقة بين مجموع الدال، ومجموع المدلول عن طريق بحث العلاقة بين جميع العناصر الجزئية، وهذه العناصر الجزئية المنفصلة كثيرة جدًا إلى الحد الذي يتعذر معه دراستها دراسة كاملة، ولا مناص حينئذٍ من الاختيار، وحينئذٍ يجب أن يكون الاختيار للعناصر التي تكون أوثق صلة بالموضوع.. ولما لم يكن ثمة منهج جاهز مسلم به لإجراء هذا الاختيار فإنه لا يمكن أن يقوم إلا على الحدس"[٢].

وإذن فنتيجة لما قاله (دماسو ألونسو)، أو قاله غيره – على نحو ما سوف يأتي – فإن هذه النظرية تعد تحقيقًا لما حلمت به هذه المدارس اللغوية في إطار التصور والدمج، بل إنني لا أكون مبالغًا إذا قلت: إن "نظرية الأقسام السياقية للأسلوب" هي النظرية المفتقدة عند الغرب؛ والدليل على ذلك أن (تيون إيه فان دايك) وهو صاحب "النظرية السياقية، النماذج السياقية" قد قال فيما ترجم عنه "فهذه النماذج هي الحلقة المفقودة بين المجتمع، والخطاب الكافي سياقيًا.. وأرجو أن أحقق في أعمالي التالية تكاملًا بين المشاريع البحثية المستمرة، مثل مشروع الأيديولوجيا، ومشروع المعرفة، ومشروع السياق إذ إننا.. بحاجة إلى أن نفهم كيف ترتبط الأشكال المختلفة للإدراك المشترك، ... وكيف أيضًا تحدد هذه الأشكال؟"[٣].

وإذن فأنا أقول لـ "فان دايك" الآن فقط قد حققت نظريتنا تلك ما حَلَمْتَ به وأمثالك، ومن ثم فهذه النظرية تستحق أن تفرض على الناس، وأن تترجم إلى كل اللغات طالما أنها قد استوعبت الموضوع الذي اتسعت رقعته وتباعدت أطرافه حتى على أولئك الذين عرفوا فكرة النظرية، لأن فكرتها تعد من الأفكار الشائعة بين

---

(١) الاتجاه الأسلوبي في النقد الأدبي، تأليف د/ شفيع الدين السيد، ط. مكتبة الآداب، ص١٣٦.

(٢) السابق، ص١٣٩، ١٤٠.

(٣) من نحو النص إلى تحليل الخطاب النقدي، سيرة ذاتية أكاديمية موجزة تأليف/ تيون إيه فان دايك، ت/ أحمد صديق الواحي، مجلة فصول، ع٧٧ شتاء، ربيع ٢٠١٠، ط. الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص٤١، ٤٢ (بتصرف).

الباحثين، أما جذورها فهي بعيدة بعيدة، وضاربة في الأعماق، ولهذا باءت نظرية "كاتز" و "بوستال" بالفشل، لأنها لم تحقق فروض النظرية، على رغم أنهما قد قدما "نظرية هدفها أن تمد بوسائل كافية لدمج الوصف النحوي، والوصف الدلالي للغة في وصف متكامل، وذلك عن طريق دمج تصور الوصف النحوي الذي اقترح التصور التوليدي للنحو الذي طوره تشكومسكي مع الوصف الدلالي الذي طوره "كاتز" و "فودر" آملين أن يقود هذا التكامل إلى إجابات كافية عن أسئلة معينة عن طبيعة الوصفين التركيبي والدلالي للغات الطبيعية. ومن بين هذه الأسئلة: ما هي البينة التركيبية التي تفسر دلاليًا عند وصف معنى الجملة؟ وهل تسهم التحويلات في تقديم أي معنى للجملة؟ وما التغيرات التي يجب أن نقوم بها في شكل الوصف التركيبي لكي يتوافق مع تكامل الوصفين الدلالي والتركيبي؟

وكنتيجة لسعيهم إلى تكامل الوصفين النحوي والدلالي جاء عنوان هذه النظرية "**نحو نظرية متكاملة للأوصاف اللغوية** "، وقد عرفت هذه النظرية في الأوساط العلمية بفرضية "كاتز" و "بوستال"، التي يتكون الوصف اللغوي لها من ثلاثة مكونات: المكون التركيبي، والمكون الدلالي، والمكون الفونولوجي... وبالرغم من أن العلاقة بين هذه المكونات كانت ظاهرة نظريًا إلا أنه لم يكن هناك تصور للبنية الداخلية للمكون الدلالي يكون أساسًا لتفسير العلاقة بين المكون التركيبي والدلالي"[(١)]، وإذن فنظرية "كاتز" و "بوستال"... – ولا أقول ذلك مكابرًا – لم تحقق الغرض الذي جاءت من أجله، على حين أن نظريتنا تلك، وما انفك داعيًا إليها قد حققت الغرض الذي ملأ بفكرته الدنيا، وشغل الناس حتى جاءت تلك اللحظة التي انجلت فيها هذه النظرية عن ملامحها في بحثنا هذا، والذي لم يكن لنا عنه من محيص. وبعد ..فإنه يطيب لي الآن أن أحيط القارئ علمًا بفصول هذه النظرية، والتي تمتد وتتشعب في خمسة فصول يتناول **الفصل الأول** منها – وهو "المدخل والتمهيد" – المقدمات والأسس التي تبنى عليها هذه النظرية، وذلك طبقًا للمفاهيم والتصورات التي تطورت عند الغرب في المدارس

(١) الغموض التركيبي، دراسة نحوية تحويلية، تأليف د/ خالد توكال مرسي، ط. مكتبة الآداب، ص٦٩، ٧٠، ٧١ (بتصرف).

اللسانية الحديثة، والتي وجدنا لها ما يضاهيها، بل ويتفوق عليها في فكر عبد القاهر. أما **الفصول الثلاثة التالية** لهذا الفصل فإنها تترتب طبقًا لتوزيع عبد القاهر للتقسيم الثلاثي، والذي ينفتح ليضم في إطاره اثنى عشر قسمًا أسلوبيًا في أقسام كبيرة تضم تحتها أنماطًا وأنساقًا سياقية صغيرة تنضوي تحتها، وتتوزع من حيث النظم والتصور. ومن هنا كانت المفارقة التي جعلت لكل قسم – على غير ما كان يظن – تقسيمًا متشبعًا، وهذا هو الذي أدى إلى توسيع فكرة التقسيم الثلاثي إلى فكرة الأقسام السياقية، وذلك على اعتبار أن التقسيم الثلاثي الذي يحوى هذه الأقسام السياقية يتحدد من خلال العلاقات الكائنة بين المفاهيم الثلاثة للنحو[١]، وقسمي "المعاني العقلية" وقسمي "المعاني التخييلية"[٢].

ومن ثم فقد تم توزيع الفصول الثلاثة طبقًا لعامل الحسن في ثلاثة فصول، بحيث يحتوي **الفصل الثاني** من هذا البحث على ثلاثة أقسام سياقية يعود حسنها إلى اللفظ، على حين يحتوي **الفصل الثالث** على قسمين يعود الحسن فيهما إلى النظم. أما **الفصل الرابع** فيحتوي الأقسام السياقية السبعة التي يعود حسنها إلى اللفظ والنظم. ومن هنا تظهر الفائدة الأولى لهذا البحث الذي يؤسس لنظرية منهجية لم تعهد في النظريات السياقية، ولا في نظريات الأسلوب من قبل وعلى ذلك فإن **الفصل الخامس** من هذا البحث والذي خصصناه بدراسة "درجات التصنيف النقدي لمستويات الحسن في الأسلوب" قد جاء تباعًا في موضعه الصحيح. إذ إن هذه الدرجات لا يمكن أن تتحدد إلا بعد توزيع الأقسام السياقية للأسلوب إلى ما يعود حسنه إلى اللفظ، أو النظم، أو لهما معًا، وذلك على نحو ما صنعنا في الفصول الثلاثة السابقة لهذا الفصل.

وعليه فإن توزيع الأقسام السياقية قد كان– من وجهة نظري– شرطًا أساسيًا قبل

---

(١) إن فكرة المفاهيم الثلاثة للنحو تعود إلى بحث للدكتور/ مصطفى ناصف بعنوان "النحو والشعر قراءة في دلائل الإعجاز" مجلة فصول مج١ ع٣ – ١٩٨١م، ط. الهيئة المصرية العامة للكتاب.

(٢) إن فكرة قسمي المعاني العقلية، وقسمي المعاني التخييلية تعود إلى بحثنا "المفهوم الاصطلاحي للاستعارة بين الماهية ومفردات التعريف، قراءة في الأسرار والدلائل، مجلة القبس،ع١، ج٣، ص١٥٣ – ٢٧٦.

تقييم الأسلوب، وبيان مزيته ومرتبته؛ لأن الشيء– وهذا من البديهيات– لا تتحدد مزيته– بحسب الدرجة– إلا من خلال سمته وموقعه.

ومن ثم فلا جدال في أن الذين حاولوا تحديد درجات الأسلوب قبل الوصول إلى هذه القواعد الثابتة– والتي تتجلى– على نحو ما أوضحنا في هذه المقدمة– في ثلاثة فصول من هذا البحث– إنما كانوا يحددون شيئًا لا وجود له[(١)]!

وختامًا نستطيع أن نقول: أن هذه النظرية– على نحو ما سوف يتضح من فصول هذا البحث– هي نظرية متماسكة، ومن شأنها أن تؤدي إلى نتائج علمية في بناء الفكر البلاغي الأصيل، وهذا يؤكد أن ما قلناه إرهاصًا في خاتمة بحث سابق قد صار الآن حقيقة، لأنني قلت قبل "ومن ثم فمنذ أن عقدت العزم على كتابة تلك النظرية– أي التي نحن بصددها– وأنا من يومها أقلب وجهي في صفحات الأسرار والدلائل إلى أن أرى نظرية أرضاها". وإذن فعلينا الآن أن نمتدي إلى نصوص عبد القاهر التي هي بمثابة القوانين، وعلينا أيضًا أن نبحث عن كيفية تحقيق هذه النظرية من خلال هذا البحث؛ إذ إننا لو فعلنا ذلك فإن هذا سوف يكون بمثابة الجواب عن سؤال مؤداه: إذا كانت تلك هي نظريتك مع عبد القاهر فأرنا كيف تكون؟

(١) إن هذه الفكرة هي التي هاجم بها "بلومفيلد" الاتجاه الأسلوبي في عبارته الشهيرة التي يقول فيها: "أن العبارات المتباينة في الشكل متباينة في المعنى، وعلى هذا لا نستطيع أن نتحدث عن طرق مختلفة للتعبير عن فكرة واحدة، ومن ثم نتحدث عن أفكار مختلفة، ومن ثم لا وجود للأسلوب" ينظر الاتجاه الأسلوبي في النقد الأدبي تأليف د/ شفيع الدين السيد ط مكتبة الآداب ص١٧١ وللاستزادة انظر ما كتبه الدكتور محمد مندور تحت عنوان "سوء تفاهم وفن الأسلوب" في كتابه "في الميزان الجديد" ط دار نهضة مصر للطبع والنشر ص١٩– ٢٦.

الفصل الأول

مدخـل وتمهـــــيد

المبحث الأول

امتدادات الفكر، وأوجه التشابه بين المدارس اللسانية الحديثة وفكر عبد القاهر .

أولاً: مُسَمَّى النظرية:

بداية أقول: إنه لا يمكن تحديد "نظرية الأقسام السياقية للأسلوب" ما لم نتعـــرف على مفهوم النظرية أولًا، إذ إن مفهوم النظرية يعني "جملة قوانين يرتبط بعضها ببعض، وتحاول أن توضح الظواهر والأشياء"(١).

إذن فبالنظر إلى مفهوم النظرية نستطيع أن نتعرف على مسماها، ومغزى ذلك أن ثمة فارقًا بين كلمة "الأقسام" على نحو ما وردت في النظرية، وبـــين بديلـــها الشـــائع في نظريات الحداثة، والذي يعني كلمة "الأشكال". ومن ثم فإن المفهوم اللغـــوي بـــين الكلمتين سوف يرسم خطًا أساسيًا نستطيع من خلاله أن ندرك المغزى من مفهوم كل منهما، إذ إن كلمة "الأقسام"، والتي هي جمع "قسم" تعني الأجزاء المكونـــة للشـــيء، على حين أن كلمة "القسم" تعني جزء الشيء "وانقسم الشيء: تجزأ أجزاء"(٢).

أما كلمة "الأشكال"، والتي هي جمع "شكل" فهي مأخوذة من "تشكل الشـــيء: تصور وتمثل وصار ذا شكل.. والشكل: هيئة الشيء وصـــورته.. وهيئـــة الجســـم، أو السطح محدودة.. بحد واحد.. أو بحدود مختلفة"(٣).

إذن فاختيار كلمة الأشكال يرتبط بفلسفة عبدالقاهر النقدية تلك الفلسفة الـــتي لا تخفى على من يتأمل كلام عبدالقاهر. ومن ثم فإن الدليل على ذلك قوله: "وكذلك إذا جعلوا المعنى يتصور من أجل اللفظ بصورة، ويبدو في هيئة، ويتشكل بشكل يرجع

(١)المعجم الوجيز تأليف: مجمع اللغة العربية ط. المطابع الأميرية- مصر- ١٩٩٤م، ص٦٢٣.
(٢)السابق: ص٥٠١.
(٣)المعجم الوجيز: ص٣٤٨، ٣٤٩.

المعنى في ذلك كله إلى الدلالات المعنوية، ولا يصلح شيء منه حيث الكلام على ظاهرة، وحيث لا يكون كناية، ولا تمثيل، ولا استعارة، ولا استعانة في الجملة بمعنى على معنى، وتكون الدلالة على الغرض من مجرد اللفظ"[١].

إذن فطبقًا لكلام عبدالقاهر السابق يتضح السبب الذي من أجله فضلنا كلمة "الأقسام" على كلمة "الأشكال"؛ لأن "الأشكال"– مع عدم الأخذ بالمسامحة– لا يجب أن تطلق إلا على الأقسام التي يعود حسنها إلى "اللفظ والنظم"، وهذا يعني أن كل تقسيم ثنائي هو شكل، وهذا بخلاف التقسيم الثلاثي؛ لأنه ليس كل تقسيم ثلاثي يعد شكلًا. ومن ثم فإن مسمى "الأقسام" يحوي الأشكال وغيرها من ضروب النظم، ومن هنا كانت وجاهته.

أما بالنسبة لمنهج عبدالقاهر التحديدي طبقًا لالتزامه بـ "المعاني العقلية" وقوله: "أن الاستعارة لا تدخل في قبيل التخييل"[٢] فنستطيع أن نقول: أن عبدالقاهر قد أخذ بشيء من المسامحة– على نحو ما سوف يأتي في صلب هذا البحث– في الأقسام التي تبنى على مفاهيم النحو الثلاثة وقسمي المعاني التخييلية؛ إذ إن المزية والحسن في هذه الأقسام الأسلوبية تعد بمثابة الدليل على المنتج، وذلك على نحو ما قرر في الاستعارة العامية والتي أرجع حسنها إلى اللفظ، ولكنه على رغم ذلك كان حريصًا عليها من أجل إرضاء الكثرة الغالبة من الناس، إذ إن هذه الكثرة الغالبة تحتاج لمثل هذا النوع من الاستعارة حتى لا تفوتها الرؤية عن مثل هذا النوع الدارج المألوف فتجهل فيما بعد ما يمكن أن نسميه استعارة. أما الجانب الآخر من المسامحة فيتمثل في مسامحة عبدالقاهر للشعراء في النوع الأول من القسم التخييلي أيضًا، وذلك من أجل أن يفتح أمامهم باب الإبداع واسعًا، حتى يرى ماذا يصنعون. ومن ثم فقد أشاح عبدالقاهر بوجهه على ما يمكن أن يحدث في هذه الأقسام الأسلوبية من مبالغات حتى يحصل على الشعر الذي هو بمثابة الشاهد والدليل على إعجاز القرآن.

---

(١)دلائل الإعجاز: ص٢٦٥، وينظر أسرار البلاغة: ص١٨.

(٢)أسرار البلاغة: ص٢٣٨.

أما الأساليب التي تنتج عن دمج "القسم الثاني من المعاني التخييلية" مع "أقسام النحو الثلاثة" فإن عبدالقاهر لم يتقبل مثل هذا النوع من التصوير، ولم يأخذ فيه بالمسامحة، لأنه لا صورة له، ولا هيئة، ولا شكل؛ إذ إنه مجرد خيال ووهم، ولا صورة له في العقل لا مجموعة، ولا متفرقة. وعلى ذلك يمكن أن نقول أن تفضيلنا لكلمة "الأقسام" على كلمة "الأشكال" يعود لأمرين:

أولهما: أنه ليس كل قسم من الأقسام الاثنى عشر للأسلوب يعد شكلًا؛ لأن من بين هذه الأقسام ما لا يحتوي على استعارات أو كنايات، وهذا ليس بمعزل عن "نظرية النظم" وفي هذا يقول عبدالقاهر: "ولا يمكن أن نجعل الاستعارة الأصل في الإعجاز، وأن يقصر عليها، لأن ذلك يؤدي إلى أن يكون الإعجاز في أي معدودة من السور الطوال مخصوصة"(١).

أما **الأمر الثاني**: فإنه يعود إلى الكتب المترجمة عن الغرب والتي لا تعول على شيء أكثر من تعويلها على كلمة "الأشكال"، وذلك أن الدراسات الغربية قد اقتصرت– في مرحلة النهوض اللغوي– على الاستعارة باعتبارها الشكل الأمثل للتعبير ومن ثم فإن ما جد من دراسات توسعية بعد هذه المرحلة لم يستطع أن يتخلص من كلمة "الأشكال"، ومن ثم فلا عجب أن يقول "تودوروف": "وطبقًا لهذا فإن الأشكال البلاغية تنقسم إلى قسمين:

(١) أشكال تتضمن شذوذًا لغويًا مثل الاستعارة والكناية والمجاز المرسل.

(٢) أشكال لا تتضمن شذوذًا مثل التشبيه والجناس والطباق"(٢).

وعلى ذلك فوجهة نظر عبدالقاهر أصح من وجهة نظر الغربيين، لأن الأقسام السياقية لا تعد شكلًا إلا إذا كانت من مخرجات المجاز بنوعيه والكناية. ومن ثم فإن هذه الحقيقة يأبى الاعتراف بها من خالف "حتى تراه– على نحو ما يقول عبدالقاهر– يطلق في عرض كلامه ما برز منه وفاقًا في معرض خلاف، ويعطيك إنكارًا وقد هم باعتراف"(٣).

---

(١)دلائل الإعجاز: ص٣٩١.

(٢)بلاغة الخطاب وعلم النص: ص١٦٦.

(٣)أسرار البلاغة: ص١٩.

ثانياً: تعريف النظرية ومفهوم الأسلوب:

١ـ تعريف نظرية الأقسام السياقية للأسلوب؟

بداية أقول تذكرة أنني قد قلت في مقدمة "النظرية السياقية للفظ والنظم" في الجزء الأول أنني سوف أعيد ذكر تعريف "النظرية السياقية" مرة أخرى، وذلك لما بينها، وبين هذا النظرية من الارتباط والترابط؛ ولهذا نقول – إعادة – إن النظرية السياقية للفظ والنظم تعني: "إن كل نظم يحدث تأليفًا للعلاقات المنطقية، أو المجازية في جملة، أو قولة يشكل أسلوبًا، أي خيطًا، أو سلكًا، بين الكلمات في إطار سياقي متسلسل".

ومن ثم فإن كان هذا هو تعريف "النظرية السياقية للفظ والنظم" فإن تعريف "نظرية الأقسام السياقية للأسلوب" يجب أن يبنى على هذا التعريف فنقول: "إن نظرية الأقسام السياقية هي النظرية التي تحدد الإطار العام للمكونات التي تتكون منها مباني الجمل، ومعانيها، بحيث يمكن أن يقال: أن كل أسلوب لغوي من حيث مبناه، ومعناه، لا بد وأن يندرج في إطار قسم ما من الأقسام الاثنى عشر السياقية للأسلوب".

٢ ـ الأسلوب ضرب من النظم :

يجدر بنا قبل أن نتناول مفهوم السياق، وما يدور حوله، أن ننعطف إلى الكلمة الهدف من كتابة هذا البحث، إذ إن هذا البحث لن يتحقق– حسب تصوري– إلا بالتغلب على مفهوم الأسلوب، والذي يعني لغة: "الطريق، ويقال: سلكت أسلوب فلان في كذا: طريقته ومذهبه... والجمع أساليب"[(١)].

أما المفهوم الاصطلاحي للأسلوب فإنه قد تخطى مرحلة الاصطلاح باعتباره فنًا منذ النصف الأول من القرن الماضي بحيث نستطيع أن نقول: إنه أحدث ثورة على البلاغة القديمة منذ أن تحول من "الأسلوب" إلى الأسلوبية باعتباره مدرسة بلاغية لعل من أهم مهامها أن ترث البلاغة القديمة، وأن تستحوذ عليها ضمن مقولاتها الأسلوبية. ومن ثم فعندئذٍ يجب أن نتوقف، لأنني لم أكن راضيًا أبدًا عن هذا الاتجاه؛ لأن الأسلوب

(١)المعجم الوجيز: ص٣١٦.

ما هو إلا ضرب من ضروب النظم، وذلك طبقًا لقول عبدالقاهر: "الأسلوب: الضرب من النظم والطريقة فيه"(١).

وعلى ذلك لو نظرنا إلى المعنى اللغوي لكلمة "الضرب" لوجدناها تعني "المِثْل والشكل، والصِّنْف والنوع"(٢). أما "الطريقة" فهي "السيرة والمذهب والجمع طرائق"(٣) ومن ثم فقد اتضح لنا من خلال المعنى اللغوي أن "الضرب" يعود إلى الأسلوب. أما "الطريقة فيه" فتعود إلى المبدع. وهكذا يكون عبدالقاهر قد أعطى طابعًا معياريًا واضحًا لمفهوم الأسلوب من خلال قوله السابق.

وبعد... فإن الملاحظة التي يجب أن نكون عندها على يقظة من أمرنا تتجلى في أوجه الارتباط بين "الأسلوب" و "نظرية النظم"، إذ إن الأسلوب– من وجهة نظري– هو الوجه الآخر لنظرية النظم، ومعنى ذلك أن نظرية النظم لم يكتشف منها إلا وجه واحد. ومن ثم فإن ما تردد صداه في الدراسات الأسلوبية عند القدامى هو في حقيقته شذرات من فكر عبدالقاهر وهذا يتجلى في ضوء ما قاله باحث معاصر عن تنوع اللفتات الأسلوبية عند القدامى من مثل "الربط بين الأسلوب والنوع الأدبي... أو بين الأسلوب والمبدع... أو بين معنى الأسلوب والخصائص الأسلوبية، أو بين الأسلوب والطاقة التعبيرية الكامنة فيه"(٤)، كما يذهب الباحث نفسه إلى أن "عبدالقاهر الجرجاني عندما يتناول مفهوم الأسلوب لا ينفصل عن مفهومه للنظم... بل إن عبدالقاهر يؤكد على عملية الوعي في تركيب الأسلوب عندما يتحدث عن الاستعارة... كما نلحظ أيضًا أن عبدالقاهر يربط الأسلوب بطريقة أداء المعنى على وجه معين عن طريق التمثيل... كما يربط مفهوم الأسلوب بالخصائص التعبيرية في (قلب التشبيه) مما يؤكد ارتباط الأسلوب عنده بأنماط من الأداء في تركيب العبارة"(٥).

---

(١)دلائل الإعجاز: ص٤٦٨، ٤٦٩.

(٢)المعجم الوجيز: ص٣٧٩.

(٣)السابق: ص٣٩٠.

(٤)البلاغة والأسلوبية تأليف د/ محمد عبدالمطلب ط. الهيئة المصرية العامة للكتاب ص١٨–٢٠ (بتصرف).

(٥)البلاغة والأسلوبية: ص٢٣، ٢٤ (بتصرف).

إذن فهذه الأسطر السابقة تشير في لمحات موجزة سريعة إلى جهود القدامى في تطبيق بعض الجوانب الأسلوبية في نظرية النظم، ومن ثم فلا سبيل إلى التعمق في مثل هذه التطبيقات، إذ إنها لا تعدو أن تكون مجرد شذرات أسلوبية.

ثالثاً: نشأة الدراسات الأسلوبية وتطورها في بدايات القرن الماضي:

لقد نشأت ثم تطورت فيما بعد دراسات "الأسلوب" و "الأسلوبية" في بدايات القرن الماضي عند رواد الغرب، وعلى رأسهم (شارل بالي) (ت/ ١٩٤٧) الذي يقول عنه أحد النقاد الكبار "هو الذي ابتكر مصطلح الأسلوبية... حيث استهدف كل الطرق التي يتحول بها هذا النظام الموضوعي إلى كلام إنساني حي يعبر عن مناسبة خاصة... ثم جاء من بعده "ليوشبتزر" (ت/ ١٩٦٠م) الذي تنبه إلى بعض المفاهيم– المفاتيح.. وهو ما أطلق عليه بعد ذلك الدائرة اللغوية.. وتستقر إجراءات منهجه إلى لب العمل، ومركزه الأساس ليرتد بعد ذلك من مركز العمل إلى الخارج بحثًا عن جزئيات وتفاصيل... وقد وجه إلى منهج "شبتزر" اعتراضات، لعل من أهمها ما قاله "ويليك"، إذ قال: ومن المستحيل بيان أن الخصائص الأسلوبية قد استنتجت جميعًا من المعرفة بمزاج المؤلف، أو نظرته إلى العالم، فظاهر اللغة لا يمكن أن يلاحظ دون اللجوء إلى المعنى، ولا يمكن معرفة المعنى بدون اللغة"(١).

ومن ثم فأنا ههنا ألتمس ملاحظة لعلها أن تكون جديرة بالاهتمام، لأن العقاد– من وجهة نظري– قد طبق منهج "شبتزر" في العبقريات، إذ إنه كان يبحث عن الكلمات– المفاتيح لكل شخصية من شخصيات عبقرياته، ومن ثم فإن ما فعله العقاد لم يتوقف أمامه الدكتور/ طه حسين في صمم حيث وجه في حديث تلفزيوني سجل في سبعينيات القرن الماضي نفس النقد الذي وجهه "ويليك" إلى "شبتزر"، وهذا يوضح العلاقات الفكرية بين الغرب والشرق منذ بدايات القرن الماضي، وإلى وقتنا هذا.

(١)الاتجاه الأسلوبي في النقد الأدبي تأليف د/ شفيع السيد ط٢ مكتبة الآداب ٢٠٠٩م ص١٠٨– ١٢٣(بتصرف).

ومن ثم فمن خلال تلك العلاقة نفسها نستطيع أن نعود إلى الغرض، ونتابع تطور الأسلوبية على يد "يورباخ" (ت/ ١٩٥٥)، لأنه "ربما يكون متفردًا– أي "يورياخ"– بمزجه بين منهجي الدراسة اللغوية.. والمنهج الوصـفي التطـوري... ومـن النقـاط الأساسية– عنده– ذلك الفصل الجاد بين الأساليب... فالأسلوب الرفيع للموضوعات النبيلة، والأسلوب الهابط للموضوعات المبتذلة... ثم حدث تطور بعد ذلك على يـد "ألونسو" (ت/ ١٩٩٠م) بحيث جاء التطور ابتداءً بفكرة سوسير في النظر إلى الظاهرة اللغوية على أنها علامة... إلا أنه خالفه في تحديد المجال.. فعلى حين ذهب "سوسـير" إلى "المدلول" و "الدال" ذهب "ألونسو" إلى "المفهوم" أو المدرك الذهني و "الصـورة الصوتية"[١].

أما بالنسبة لـ "**مداخل التحليل الأسلوبي** " فنسـتطيع أن نحصـرها إجمالًـا على النحو التالي :

" ١– مدخل الدائرة اللغوية.

٢– التصنيف النوعي للأسلوب.

٣– مدخل الكلمات– المفاتيح.

٤– مصادر الصورة التشبيهية والمجازية.

٥– المدخل الإحصائي " [٢].

إذن فالخلاصة من ذلك أن نقول: أن الأسلوب يرتبط بالفنون الأدبية، ويـرتبط بالنقد الأدبي. ومن ثم فإن دراسات الأسلوب لم تتحول إلى "الأسلوبية" إلا بعـد مـن "دخل العمل الأسلوبي مضمار النقد الأدبي"[٣].

---

(١)الاتجاه الأسلوبي في النقد الأدبي: ص١٢٩– ١٣٥ (بتصرف).

(٢)السابق: ص٢٠٤– ٢٣٢ (بتصرف).

(٣)السابق: ص١٨٧.

رابعاً: امتداد الدراسات الأسلوبية من الغرب إلى الشرق:

إن هذا الامتداد قد كان نتيجة لاستجابة بعض النقاد العرب، وعلى رأسهم أحمد الشايب الذي ألف كتابًا عنوانه "الأسلوب" في عام ١٩٣٩م، وهذا الكتاب هو الأول في بابه وقد كتبت عنه بحثًا في مئة وسبع وستين صفحة من القطع الكبير(١). ومن ثم فمنذ أن كتب الشايب مؤلفه هذا والدراسات ما زالت مستمرة إلى وقتنا هذا، وبالطبع فلا مجال لعرض تلك الدراسات أو الحديث عنها؛ لأن الزمن يتقاصر، والهدف من نظرية "الأقسام السياقية للأسلوب" أصبح سانحًا أمام أعيننا، ولم يبق إلا أن نعرض لأحد النصوص الموصلة نحو الهدف من كل تلك الدراسات ومحتواه: "أن الأسلوب لا يعدو إلا أن يكون وليد عناصر ثلاثة: أقسام تحدد نوعه، وهياكل تنظم أشكاله، ومستويات تستوعب أحواله حيث يدرس القسم الأول: أساليب أقسام الكلام، والثاني: أساليب هياكل الكلام، والثالث: أساليب مستويات الكلام"(٢).

ومن ثم فعلى ضوء ما أسلفنا في "مسمى النظرية" في كلمة "الأقسام"، نلفت الانتباه إلى أن "الأقسام" عندنا ليست هي "الأقسام" في النص السابق، لأن المؤلف قد وضح قوله "أقسام تحدد نوعه" بقوله: "أساليب أقسام الكلام".

ومن ثم فالأفكار التي كانت تراود هذا المؤلف هي جزء من الأفكار التي حاولها الغربيون قبله، وهذا يحتم علينا ألا نحصر أنفسنا في نطاق الأسلوبية فحسب، لأن الأسلوبية ما هي إلا مدرسة من عدة مدارس لسانية غربية، يزاحم بعضها بعضًا، أو إن شئت فقل: إن الأسلوبية اليوم قد خفت ما كان لها من بريق في الماضي، وربما كان للانتقادات التي وجهت إلى الأسلوبية من بعض رواد المدارس اللسانية الحديثة(٣) أبعد الأثر في التقليل من شأنها، هذا بالإضافة إلى تعدد مناهجها التي لم تؤد على نحو ما حدد

---

(١)أود أن أنوه إلى أن البحث الذي كتبناه عن كتاب الأسلوب عنوانه "اتجاهات التجديد البلاغي والنقدي في كتاب الأسلوب لأحمد الشايب" ط١ دار اللوتس- دمنهور ٢٠٠٤م.

(٢)خصائص الأسلوب في الشوقيات تأليف د/ محمد الهادي الطرابلسي ط المجلس الأعلى للثقافة ١٩٩٦ ص١٤ (بتصرف).

(٣)ينظر: الاتجاه الأسلوبي في النقد الأدبي ص١٧١ وللاستزادة انظر ص١٢٦، ١٤٠ نفسه.

عبد القاهر– فيما سوف يأتي – إلى الآليات التي تربط بين المُنْتِج والمُنْـتَج في عمليـة الإنتاج، وهذا – في حد ذاته – يرسم الخطـوات الواصـلة بـين آليـات الإنتـاج عند عبد القاهر– وما يمكن أن يتفق معها من المبادئ المفترضة في مـدارس الـدرس اللساني الحديث.

خامساً : عبد القاهر والمدارس اللسانية الحديثة:

بداية أقول: عودًا على بدء تسير المدارس اللسانية الحديثة في نفس الطريق الذي رسمه عبد القاهر الجرجاني حتى وإن توسعت عنه قليلًا، أو كثيرًا في التنظير والتطبيـق؛ إذ إن المعول عليه في ذلك، أن الأسس العميقة لهذه المدارس تشي بأنها قـد ترسمـت نهجه، أي حذت حذوه في أصولها الفكرية العميقة حتى وإن اختلفت معـه في السـبل المؤدية إلى الغاية المطلوبة. ومعنى ذلك أن أفكار عبد القاهر قد ازدادت رسـوخًا بمـا قالته هذه المدارس؛ لأنها له بمثابة البرهان والتوكيد. أما التوسع في التـنظير والتطبيـق فهذا يعود لأمرين:

أحدهما: تعدد هذه المدارس وتنوع مصطلحاتها النقدية تبعًا لتطـور " الأنسـاق المعرفية "، وتعدد الرؤى في الموضوعات اللغوية المطروحة من زمن لآخـر. ومـن ثم " فظهور هذه العوامل التاريخية قد أدى إلى وجود ما لا يقل عن خمس مدارس... هي

١– المدرسة التاريخية.
٢– المدرسة البنيوية.
٣– المدرسة التوليدية.
٤– المدرسة الوظيفية.
٥– المدرسة التخاطبية " [(١)].

أما **الأمر الثاني**: فيعود إلى اختلاف الوجهة الثقافية بين عبد القاهر الذي عـاش في القرن الخامس الهجري، وبين هذه المدارس التي نشأت منذ قرن من الزمان، ومعـنى

(١)أصول اتجاهات المدارس اللسانية الحديثة د/ محمد محمد يونس علي– مجلة عـالم الفكـر– ع١، مج٣٢، سبتمبر، ٢٠٠٣ ص١٦٨.

هذا أننا نتحدث عن فترة تزيد على ثمانية قرون، ولهذا فإن أفكار عبدالقاهر تتشابك مع هذه المدارس حينًا، وتنفك عنها حينًا آخر بحيث يمكن أن نقول: إنها كانت تنفك عنها كلما أوغل عبدالقاهر نحو الهدف من تأليف كتابيه، وهو بيان إعجاز القرآن، والدخول في قضايا كلامية وفلسفية، على حين أنه كان يتشابك معها على نحو ما يرى باحث معاصر في بحثه المعنون بـ "النحو بين عبدالقاهر وتشومسكي" إذ يقول: " أن المنهج العقلي هو الذي سيطر على فكر عبدالقاهر ثم تشومسكي فقادها إلى اعتماد النحو.. أساسًا لإدراك القيمة الحقيقية للصياغة... غير أن هذا الفهم يرجع – عند الجرجاني– إلى فلسفة دينية تتصل بقدرات الإنسان في الكلام، ومقارنتها بالقدرة الإلهية، كما يرجع– عند تشومسكي– إلى نظرته العامة إلى الطبيعة الإنسانية واتصالها بالحرية الفردية... وعلى هذا تبدو أمامنا طريقتان متكاملتان للتحليل النحوي، إحداهما تهدف– ويقصد بها طريقة عبدالقاهر– إلى إدراك علاقة الكلمة بغيرها من الكلمات التي تجاورها أو تبتعد عنها، وأثر ذلك في تغير الدلالة، والأخرى ترمي– ويقصد بها طريقة تشومسكي– إلى معرفة علاقة الكلمة المذكورة في النص بالبدائل التي يمكن أن تحل محلها"(١).

ومن ثم فإن هذا الباحث وغيره من الباحثين قد أجروا تلك الموازنات التي هي في حقيقتها موازنات بين علم من أسلاف الماضي، وبين علماء محدثين من الغرب، وذلك إيمانًا منهم بأن روابط العبقرية بين عبدالقاهر، وبين هؤلاء العلماء لا تنفصم.

وعلى ذلك فلو تقصينا كل ما كتب في هذا المجال لوجدنا أوله منذ النصف الأول من القرن الماضي حين تنبه الدكتور/ محمد مندور إلى هذه الفكرة التي جرى بها قلمه حين قال: "ومنهج عبدالقاهر هو المنهج المعتبر اليوم في العالم الغربي، وبهذا جددت

(١)النحو بين عبدالقاهر وتشومسكي د/ محمد عبدالمطلب، مجلة فصول، مج٥، ع١، اكتوبر، نوفمبر، ديسمبر ١٩٨٤ ص٣٥ (بتصرف)، أود أن أنبه إلى أن عبدالقاهر قد اهتم في نظرية النظم بعلاقات التجاور بين الكلمات، كما أنه اهتم أيضًا بما نسبه الباحث إلى تشومسكي وحده، وأعني بذلك البدائل المتاحة، والدليل على ذلك أن عبدالقاهر قد جعل عامل "الاختيار" بين البدائل أساسًا من أسس نظريته في النظم وهذا يتجلى في ترجيح أسس الاختيار بين الصيغ الاسمية والفعلية، كما أنه يتجلى أيضًا–على نحو ما سوف يأتي في الفصل الثاني– في تغيير ذي الرمة "لم يكد"بـ"لم أجد".

الإنسانية معرفتها بتراثها الروحي منذ أن أخذت به في أوائل القرن التاسع عشر، والمنهج اللغوي (الفيلولوجي)(•) هو أكثر المناهج خصبًا لا في الأدب فحسب. بل في كافة العلوم التاريخية. ولكن لسوء الحظ لم يفهم منهج عبدالقاهر على وجهه ولا استغل كما ينبغي، ولقد قامت اليوم في أوربا نظريات، وأصول على فكرة أن (اللغة مجموعة من العلاقات) واستخدمت تلك الأصول في فلسفة اللغات، وفي نقد الآداب. وأما عندنا فقد غلب تيار البديع تيار المعاني– عند السكاكي، ومن تلاه، وكان في ذلك محنة الأدب العربي"(١).

وبعد... فلو تناولنا كل تلك الموازنات التي قام بها الباحثون بين عبدالقاهر والمدارس اللسانية الحديثة لخرجنا– لا محالة– عن نطاق هذا البحث، ولهذا سوف نجعل أوجه الترابط بين عبدالقاهر وعلماء الغرب طبقًا لموضوعه الخاص. ومن ثم فالمدخل الذي اقترح أن يكون مدخلنا الذي نلج منه في هذا التمهيد إلى البحث هو "النموذج(٢) الموسع" "للنموذج النسقي"(٣) حيث اقترح (جين سون شا) توسيعًا لهذا النموذج في كتاب بعنوان "التماسك اللساني في النص: نظرية ووصف" وقد أسمى نموذجه بـ "النموذج التماسكي النسقي الموسع"، وقد افترض أن التماسك يكون في المستوى المعجمي، وفي المستوى النحوي، وفي المستوى الدلالي، وفي المستوى السيميائي؛ واختصارًا فإننا نحيل القارئ على الكتب المترجمة من أجل الاطلاع على هذا النموذج الموسع(٤)، والذي هو من وجهة نظري لا يخرج عما قاله عبدالقاهر في نظرياته.

(•) المنهج الفيلولوجي وهو ما يعني "فقه اللغة".

(١)النقد المنهجي عند العرب د/ محمد مندور ط. نهضة مصر للطبع والنشر ص٢٣٩، وينظر ص٣٨٩ نفسه.

(٢)الأنموذج، والنموذج: مثال الشيء في صورته المختارة، والجمع نماذج، المعجم الوجيز/ ص٦٣٦.

(٣)"النموذج النسقي": "هو النموذج الذي يبحث في تماسك الخطاب.. وهو نموذج "هاليداي" و "رقية حسن" ينظر التشابه والاختلاف نحو منهاجية شمولية تأليف د/ محمد مفتاح، الناشر المركز الثقافي العربي ص٤٠.

(٤)ينظر على سبيل المثال السابق، ص٤٠، ٤١.

وعلى ذلك لو نظرنا إلى أفكار عبدالقاهر فإننا سنختار منها ما يناسب مع وصل إليه الفكر اللغوي في المدارس اللسانية في عصرنا الحاضر من إنجازات لم تتعد في أطوارها المعرفية– وهذا على الأقل من وجهة نظري– ما حققه الجرجاني عبدالقاهر من إنجازات سوف نبرزها في هذا البحث طبقًا لما يجد من مستجدات وإليك البيان:

أولًا: أن هذا البحث يقوم على أمرين، لأنه يتكون من الدمج – وهذا هو ما أسلفت القول عنه – بين أحد مفاهيم النحو الثلاثة وأحد قسمي المعاني العقلية، أو أحد قسمي المعاني التخييلية.

ثانيًا: أوجه التشابه الفكري بين المدارس اللغوية الحديثة وفكر عبدالقاهر:

إن هذه النقطة لهي من الأهمية بمكان، لأن المشاكل الفكرية التي اعترضت عبدالقاهر هي نفسها التي اعترضت تلك المدارس.

ومن ثم نقول:– اختصارًا – أن هذه المدارس الغربية المتعددة – على نحو ما أشرنا آنفًا– لم تبدأ من حيث انتهى عبدالقاهر، ولكنها سارت في نفس الطريق الذي قطعه عبدالقاهر. وعلى ذلك فإذا كان عبدالقاهر قد بحث في نظرية النظم وردها إلى "معاني النحو"، أو بحث في المعاني القائمة بالنفس وأراد أن يصنع لها نظرية شارحة من خلال المعاني العقلية والمعاني التخييلية فهذه المدارس أيضًا قد حاولت ذلك– وقت أن كانت تعدل من أفكارها– حيث "قدم النحاة التوليديون نظريات أخرى في الثمانينيات. منها "القواعد الوظيفية المعجمية" و "قواعد بنية التركيب المعممة" وتتميز هاتان النظريتان الأخريتان بالتخلص من القواعد التحويلية واعتماد الأولى منهما على الخصائص المعجمية والثانية على الخصائص المنطقية لشرح العلاقات بين أنواع الجمل المختلفة. وعدلت نظرية "قواعد بنية التركيب المعممة" عن اعتقاد تشومسكي باستقلالية النحو عن المعنى، وحاولت اكتشاف الارتباط بين مباني الجمل ومعانيها، في حين أيدت "نظرية القواعد الوظيفية المعجمية" فكرة الحقيقة النفسية التي قال بها تشومسكي، وهي الفكرة التي ترى أن النظرية النحوية لا تكون صحيحة إلا إذا وصفت نظام اللغة الذي يملكه المتكلم في ذهنه"[(١)].

(١)أصول اتجاهات المدارس اللسانية الحديثة تأليف د/ محمد محمد يونس علي، مجلة عالم الفكر، العدد– ١– المجلد– ٣٢– يوليو– سبتمبر ٢٠٠٣، ص١٦٤.

وعلى ذلك فنظرية قواعد بنية التركيب المعممة" من الممكن أن نقارنها– مع الأخذ في الاعتبار بأسبقية عبدالقاهر وتفوقه– بنظرية النظم القائمة على "معاني النحو" كما أننا نستطيع– وليسامحنا عبدالقاهر في ذلك– أن نضع نظرية "القواعد الوظيفية المعجمية" موضع المقارنة مع ما قاله عبدالقاهر في "المعاني العقيلة" و "المعاني التخييلية".

ومن ثم فإن ما قلناه عن عبدالقاهر ليس من قبيل المبالغة؛ لأن البلاغة الغربية في آخر أطوارها، وفي إطار ما يعرف بعلم النص تقول: "فإذا كان النحو يصف بشكل ما نظام القواعد التجريدية الذي تعتمد عليه اللغة في استخدامها الأمثل، فإن علم النفس اللغوي وعلم النفس المعرفي يهتمان حاليًا بشرح كيفيات "التشغيل الواقعي" لهذا النظام اللغوي المجرد... وفيما يتصل بعلم النص من المهم أن يكون لدينا شرح لكيفية امتلاك المتحدثين لكفاءة قراءة وسماع المظاهر اللغوية المعقدة المتمثلة في النصوص وفهمها واستخلاص معلومات محددة منها. والتخزين– الجزئي على الأقل– لهذه البيانات في الذهن"[(١)].

وعلى ذلك فإن علم النص يهدف هو الآخر إلى "معاني النحو"، وكذا يهدف إلى كل من "المعاني العقلية" و "المعاني التخييلية" وهذا بالطبع يرجع إلى ما تطرق إليه عبدالقاهر. ومن هنا تأتي أهمية هذا البحث الذي يقوم بالدمج بين المعاني والمفاهيم الثلاثة للنحو في نظرية جديدة تضيف إلى فكر عبدالقاهر ما يجعلها تتخطى– وهذا هو الهدف المنشود من هذا البحث– تلك المدارس الغربية بكل ما أثير حولها من ضجة خيلت إلى القارئ بأنه لا يمكن اللحاق بها، وهي تجري في تيارها المتسلسل الفياض!

(١)بلاغة الخطاب وعلم النص تأليف د/ صلاح فضل– سلسلة عالم المعرفة– العدد– ١٦٤– ط المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب– الكويت– ص٢٤٨، ٢٤٩.

المبحث الثاني

أســـس النظريـــة

أولاً: أوجه الترابط بين المفاهيم الثلاثة للنحو عند عبد القاهر وقسمي "المعاني العقلية" وقسمي "المعاني التخييلية":

بداية أقول ابتداءً: إن هذا المبحث هو بيت القصيد في هذا البحث؛ وسبب ذلك أننا قد قلنا: إن القسم الأول من أقسام التقسيم الثلاثي هو المُنْتَج من التقسيم الثنـــائي الفاعل بالعلاقات السياقية؛ والتي تعني النظم، أو الفاعـــل بالعلاقـــات الاســـتبدالية، والتي تكون في اللفظ سواء أكان ذلك في الاستعارة، أم في الكنايـــة، أم في التمثيـــل الكائن على حد الاستعارة، وهذا القسم – على نحو ما وضح لنا – هو الذي جعلـــه عبد القاهر نموذجًا يحتذي به؛ لأنه من اختراعات عبد القاهر، إذ إنه هو نفسه الـــذي وضع لبنته، وبني عليها.

وإذن فما جدوى هذا الكلام الذي مهدنا به؟

إن جواب هذا السؤال يتحدد فيما قاله الدكتور/ مصطفى ناصف في بحثه المعنون بـــ "النحو والشعر، قراءة في دلائل الإعجاز" حيث قال: "ظهـــر في القـــرن الرابـــع (الهجري) على الخصوص الطموح إلى إقامة فلسفة لغوية، وقد ظهر لنا مـــن خـــلال تتبعها أن متقدمي الدارسين ميزوا بين معنيين اثنين على الأقل للنحـــو؛ فقـــد كانـــت صناعة النحو تعرف في معظم الأحيان في ضوء التمييز بين صحة الكلام وخطئـــه ... ولكن هناك معنى ثانيًا للنحو شغل بعض العقول، وهنا نجد أن مشغلة النحو ليست هي التمييز السابق المزعوم، وإنما هي تحصيل الخبرات المتنوعة بأساليب اللغة وتراكيبها ... ومهما يكن من أمر فقد ميز النحاة بين الأغراض، ولاحظوا على وجه ما مدخل اللغة في التعبير عن الحقائق ... حتى إذا جاء عبد القاهر تلقف هذه الملاحظات، وأمعن فيها التفكير، وترك كتابًا مشهورًا هو دلائل الإعجاز ... كان عبد القاهر يريد أن يجعـــل

للنحو مفهومًا ثالثًا متميزًا بعض التميز عن المفهومين السابقين[١]. كان المفهوم الأول كما رأينا تمييز الصحيح من الفاسد، أو الخطأ من الصواب.

وكان المفهوم الثاني هو ما يسمى باسم نهج العرب في التعبير ... وكان المفهوم الثالث هو الذي حاوله عبد القاهر ... كان عبد القاهر يقول: إن النحو هو نظم الكلام ... وهذه هي نقطة البدء التي بدأ بها عبد القاهر بحثه، وبدا لعبد القاهر أن تعلق الكلمات بعضها ببعض يعبر عما كان يسميه باسم الأفكار اللطيفة. وكلمة الأفكار اللطيفة كانت تعني – فيما نظن– ما تعنيه الآن كلمة فن"[٢].

ومن ثم فإن الدكتور مصطفى ناصف بما قال في كلامه السابق يكون قد فتح الباب لنصف حل السؤال في إشكالية التقسيم الثلاثي، هذا مع العلم أنني قد توصلت إلى مُنْتَج القسم الثالث من التقسيم الثلاثي، في بحث سابق لي بعنوان "مفهوم المعنى الكنائي في فكر الإمام عبد القاهر الجرجاني"، وهذا البحث قد نشر في سنة ألفين في مجلة القبس على نحو ما أشرنا سابقًا. أما النصف الثاني من حل السؤال فقد توصلنا إليه في بحثنا "المفهوم الاصطلاحي للاستعارة بين الماهية ومفردات التعريف، قراءة في الأسرار والدلائل" حيث تندمج الاستعارة التي تبنى على القسم الثاني من "المعاني العقلية" مع القسم الثالث، أي النحو الإبداعي الفاعل بـ "العلاقات السياقية" على حين تندمج الاستعارة التي تبنى على "المعاني التخييلية" بالقسمين الأول والثاني من التقسيم الثلاثي[٣]. هذا بالإضافة إلى أن تقسيمات أخرى قد جدت خلال البحث بسبب اندماج القسم الأول من المعاني العقلية مع ضروب النحو الثلاثة، وذلك على

(١)أود أن أنبه إلى أن الدكتور/ درويش الجندي قد اقتصر في بحثه (نظرية عبد القاهر في النظم) على درجتين من درجات النظم الثلاث، وهما بمفهوم الدكتور/ مصطفى ناصف المفهوم الأول والثالث حيث إنه لم يجعل للمفهوم الثاني مزية نظمية (ينظر نظرية عبد القاهر في النظم، تأليف د/ درويش الجندي، ط. مكتبة نهضة مصر ١٩٦٠م، ص٥٦، ٦٣، ٦٥، ٦٦).

(٢)النحو والشعر، قراءة في دلائل الإعجاز، تأليف الدكتور/ مصطفى ناصف، مجلة فصول، مج١، ع٣، ط. الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، إبريل ١٩٨١م، ص٣٣ – ٣٥ (بتصرف).

(٣)للاستزادة انظر بحثنا (المفهوم الاصطلاحي للاستعارة بين الماهية ومفردات التعريف، قراءة في الأسرار والدلائل) مجلة القبس ج٣، ع١١، ط. التركي ٢٠١١، ص٢٤٧– ٢٦٢.

نحو ما سوف يأتي في الشكل رقم (٥)، وعلى ذلك فإن ملاحظة عملية التداخل بين شطري الحل من أجل ملاحظة المُنْتَج في التقسيم الثلاثي ليست بالأمر الهين، وليست بالأمر اليسير؛ لأن دلالات الكلام، وطرق نظمه تختلف من قول إلى قول. ومن ثم فإن كمال الجواب هو في مطابقة شطري الإجابة بحيث يمكن أن نحصل من خلال تلك المطابقة على مُنْتَج لا تختلج النفس في أنه يحمل صفات القسم الذي ينتمي إليه.

ومن ثم فإن السؤال الذي يطرح نفسه يستدعي أن نقول: ما الفائدة المرجوة من دمج الجانب الدلالي – والمتمثل في أسرار البلاغة، مع الجانب التركيبي للأقسام نفسها – والمتمثل في الدلائل؛ أو بعبارة أخرى: ما الفائدة المرجوة من وضع مُنْتَج الأقسام الثلاثة للكلام بإزاء مرآة العقل، وبإزاء أساليب اللغة؟

إن جواب هذا السؤال يتحقق في الشكل رقم (٥) إجمالًا. أما تفصيل ذلك فسوف يتحدد فيما بقي من هذا البحث من صفحات.

ثانيًا: مكونات الأقسام الاثنى عشر للأسلوب، وترتيبها على حسب تصنيف القسم الذي تنتمي إليه:

بداية أقول: إن هذا البحث قد بني على التقسيم الثلاثي للكلام عند عبد القاهر، أي إلى ما يعود حسنه إلى اللفظ عند النقاد اللفظيين، وما يعود حسنه إلى النظم، وما يعود حسنه لهما معًا[١]، حيث مثلنا لكل نوع مما يعود الحسن إليه بقسم واحد فقط، وذلك طبقًا للشكل رقم (١) من الأشكال الواردة في هذا البحث، وهذه بداية النظرية، وأساسها الذي تبنى عليه، ثم عثرنا بعد ذلك على ثلاثة أقسام أخرى في الشكل رقم (٢)، وهذه الأقسام الثلاثة التي عثرنا عليها يعود حسن أحدها إلى اللفظ عند عبد القاهر – وهذا في حد ذاته – يحل الإشكالية التي قال بها أحد النقاد الكبار، لأنه قد ظن أن عبد القاهر أثناء مهاجمته للنقاد اللفظيين أنه يهاجم اللفظ، على حين أنه قد ظن أيضًا أن عبد القاهر حين يُثنى على اللفظ طبقًا لمفهومه أنه يثنى عليه "من حيث هو لفظ ونطق لسان"[٢]، وهذا من وجهة نظره من قبيل التناقض.

ومن ثم فإنه لم يخطر بباله أن اللفظيين قد نظروا إلى فصاحة اللفظ من حيث دلالته الافرادية، على حين أن عبد القاهر قد نظر إلى دلالة اللفظ من حيث معناه الوظيفي وتلك هي المفارقة بين رأي عبدالقاهر ورأي هؤلاء [٣]، هذا بالإضافة إلى أن هذا القسم الذي يعود حسنه إلى اللفظ – وذلك على نحو ما سوف يأتي في جداول الأشكال– يمثل الدرجة الأولى من درجات نظرية النظم، ولهذا جعلناه في القسم الثالث من الأقسام اللفظية بدلًا من الثاني حتى يكون بمثابة الأساس للدرجتين التاليتين له في قسمي النظم. أما القسمان الآخران في الشكل رقم (٢) فيعود الحسن في أحدهما إلى اللفظ والنظم في الاستعارة التي تبني على "الاتساع والتجوز"، على حين يعود الحسن في القسم الأخير من الشكل نفسه إلى النظم ب "معاني النحو"، وهذا يعني أن

---

(١)دلائل الإعجاز: ص٩٩.

(٢)السابق: ص٤٠٩، ٤٥٣.

(٣)أود أن أنبه إلى أن ثمة رأيًا آخر سوف نذكره في القسم الثالث من الأقسام اللفظية من أجل بيان وجهة الصواب والخطأ، وما ينبغي للدارس أن يضل الطريق إلى عبد القاهر بسبب هذه الآراء.

عبد القاهر قد قدم النظم بأسلوبية اللغة على النظم ب "معاني النحو" لأنه كان يتحدث في الأسرار عن الانتقال من أسلوب إلى أسلوب، ولهذا قال "ذهب بها – أي بالأبيات – في أسلوب آخر"(١). أما في الدلائل فإنه عرف النظم وذكر وجوه التعلق وبعض السمات الأسلوبية حتى الصفحة التاسعة والتسعين موضع التقسيم الثلاثي. ثم تناول بعد ذلك – أي بعد هذه الصفحة – الكثير من مسائل المعاني، ومعنى ذلك أن عبد القاهر قد بدأ بأسلوبية اللغة ثم انتقل بعد ذلك إلى أسلوبية الكلام ب "معاني النحو". ومن ثم فإن المتأمل للدلائل سوف يلحظ أن عبد القاهر قد أخر الحديث عن "الأسلوب" إلى ما بعد منتصف المئة الخامسة(٢)، وليس في ذلك من مشكلة، لأن مسائل الأسلوب قد عناها عبد القاهر على نحو ما عنيناها نحن الآن، والخلاصة من ذلك أنه أراد أن يربط بين أنماط الأسلوب في الشعر والنثر، وبين المبدع الذي صنعها، وهذا في حد ذاته يعود إلى أسلوبية المتكلم الذي يتلمس طريقه إلى الأسلوب ب "معاني النحو".

وعلى ذلك فهذه الأقسام الستة قد ارتبطت بأفكار عبد القاهر في كلا كتابيه، ونحن الذين قمنا بجمعها في هذا التصنيف الذي جمع بين الشكل رقم (١) والشكل رقم (٢) في الشكل رقم (٣)، وعندئذ قد ظننا أن هذا هو أقصى ما نستطيع أن نصل إليه. إذا لم يكن بين أيدينا غير جذر التقسيم الثلاثي الأول، وجذر التقسيم الثلاثي الثاني. ومن ثم فقد جدت فكرة في رأسي فقلت في نفسي لو أنني قمت بضرب المفاهيم الثلاثة للنحو في كل من قسمي المعاني العقلية، وقسمي المعاني التخييلية فإنني عندئذ سوف أحصل على اثني عشر قسمًا أسلوبيًا من بينهما الأقسام الستة التي حددت، والأقسام الستة التي لم تحدد بَعدُ.

وإذن فالقسمة العادلة تقول: أن لعبد القاهر شطر هذه النظرية، ولي شطرها الآخر، والدليل على ذلك أن الأقسام الستة في الشكل رقم (١)، والشكل رقم (٢) تعود إلى عبد القاهر. أما الأقسام الستة المتبقية في الشكل رقم (٤) فإنها لا تعود

(١)أسرار البلاغة: ص٢٥١ وينظر (ص١١٨ ،١٩٥ ،٢٦١) نفسه.
(٢)ينظر: دلائل الإعجاز ٤٦٨ ،٤٦٩.

إلا إلى، وهذا – في حد ذاته – يُعَد إنجازًا يضاف إلى إنجازات عبد القاهر. لأننا قد قمنا بتوضيح هذه الأقسام وتصنيفها طبقًا للنوع البلاغي الذي تنتمي إليه، وهكذا تحققت للنظرية الأقسام الاثنى عشر بتمامها، والتي تمثل الأقسام السياقية العامة للأسلوب في لغتنا، وفي كل اللغات الحية على الإطلاق.

أما ما يمكن أن يندرج تحت هذه الأقسام الاثنى عشر من ضروب الأساليب الفرعية فهذا ما لا نستطيع أن نستوفيه عددًا.

ومن ثم فحسبنا من ذلك أننا قد حددنا بهذه النظرية الأقسام السياقية العامة للأسلوب من حيث ما يعود الحسن إليه، وذلك في فصول ثلاثة متوالية بعد الفصل الأول، وهي الثاني، والثالث، والرابع حيث يعود الحسن إلى اللفظ في ثلاثة أقسام في الفصل الثاني، على حين أنه يعود إلى النظم في قسمين في الفصل الثالث. أما اللفظ والنظم فيعود الحسن إليهما في سبعة أقسام في الفصل الرابع، وهكذا يكون قد اكتمل البناء السياقي للأساليب على لوحة التوزيع في الأشكال الواردة في هذا البحث بحيث نستطيع أن نحدد من خلال الأشكال الواردة في هذا البحث المستوى الأسلوبي للأساليب الاثني عشر وعندئذ يظهر الفصل الخامس – الذي يتناول – "مستويات التصنيف النقدي لمستويات الحسن في الأسلوب" إذ بظهور هذا الفصل تظهر المفارقة بين ما سبق طرحه في كل من بلاغة الغرب والبلاغة العربية عن "فكرة المستويات الثلاث – الرفيع، والمتوسط، والأدنى"[(١)]، وبين تلك النظرية التي تعد الوجه الآخر لنظرية النظم، وكنة[(٢)] هذه المفارقة أننا من المستحيل أن نصل إلى تحديد المستويات الثلاث للأسلوب ما لم نكن على علم بهذه الأقسام الاثني عشر، إذ إننا بدون هذه الأقسام لا نستطيع أن نحدد شيئًا، وربما لهذا قال "بلومفليد" – لما لم ير هذه الأقسام – "ومن ثم فلا وجود للأسلوب"[(٣)] – .. وبعد.. فإني أرجو من القارئ أن يلتفت هنا إلى إنجازات هذه النظرية، لأننا نستطيع أن نقول – على ضوء منها – "ومن ثم

(١)بلاغة الخطاب وعلم النص – عالم المعرفة – ع/ ١٦٤ – ص١١٤.
(٢)الكُنة: جوهر الشيء وحقيقته (المعجم الوجيز ص٥٤٣).
(٣)الاتجاه الأسلوبي في النقد الأدبي تأليف د/ شفيع السيد ط مكتبة الآداب ص١٧١.

فالأسلوب موجود" بل أننا نستطيع أن نقول – أيضًا –: "إن نظريتنا تلك تستطيع أن تحوي كل لغات الأرض، ولا يشذ عن أقسامها الاثني عشر تلك من الأساليب إلا فاسد؛ أي لا يعتد به. وبعد.. فإنه يطيب لي أن أحدد جداول الأشكال في هذا البحث، من أجل تحقيق أغراض النظرية؛ لأن النظرية... في حد ذاتها – لا تنفصل بحال عن تلك الجداول، لأن الأقسام الأسلوبية تتحدد طبقًا لترتيبها على حسب النوع الذي تنتمي إليه، ولا تتحدد طبقًا لظهورها في الأشكال على نحو ما ظننا في أول الأمر[١]، ومعنى ذلك أننا سوف نحدد الأقسام السياقية على حسب ظهورها في الأشكال أولًا، ثم بعد ذلك نحددها على حسب ترتيبها في البحث، أي على حسب النوع الذي تنتمي إليه، وذلك من أجل أن يرى القارئ المعيار الذي اتخذناه في تحديد الأقسام السياقية؛ لأن هذا – فيما أظن – يجعله على دراية بما نريد أن نقوله من مبتدأ الأمر، وإلى منتهاه، وذلك على النحو التالي:

(١)أود أن أنبه أن توزيع الأقسام على حسب ظهورها في الأشكال رحلة شاقة، وقد عنيناها عند تقسيم البحث طبقًا لها، ولكننا بعد العثور عليها أعدنا ترتيب الأقسام مرة أخرى على حسب النوع الذي تنتمي إليه من أجل أن نجنب القارئ ما عنيناه من عناء، ومن أجل أن يتوافق – بعد كل هذا الجهد – إطار النظرية مع مضمون فكرتها.

١- تحديد الأقسام السياقية على حسب ظهورها في الأشكال:

(جدول الشكل رقم (١) (الجذر الثلاثي الأول للتقسيم الثلاثي)
وهذا الجذر قد ورد في ص٩٩، ١٠٠ من كتاب الدلائل.

مكونات المُنْتَج في التقسيم الثلاثي الأول	ما يعود إليه الحسن	الجهة النقدية القائلة بذلك
١- المفهوم الأول للنحو + القسم الثاني من المعاني التخييلية.	اللفظ عند النقاد.	النقاد اللفظيون.
٢- المفهوم الثاني للنحو +القسم الأول من المعاني العقلية.	النظم "بنهج العرب في التعبير، أي النظم بأسلوبية اللغة.	جمهور النقاد، ومنهم عبد القاهر، وهذا القسم يمثل الدرجة الثانية من درجات النظم.
٣- المفهوم الثالث للنحو +القسم الثاني من المعاني العقلية.	اللفظ والنظم من قبيل "إن الاستعارة لا تدخل في قبيل التخييل"(١).	عبد القاهر في دلائل الإعجاز، وهذا الرأي هو الأساس عنده للاستعارة في القرآن.

٢- جدول الشكل رقم (٢) (الجذر الثلاثي الثاني للتقسيم الثلاثي)، وهذا الجذر قد ورد في ص٢٥٤، ٢٥٥ من الدلائل، هذا مع الأخذ في الاعتبار إلى أنه ليس من أحد يستطيع أن يصل إلى هذا الجذر، لأننا لم نصل إليه إلا بعد عشر سنوات من البحث والاطلاع المتواصل؛ إذ احتاج هذا الأمر إلى أن نقلب صفحات الدلائل والأسرار مئة مرة، وهذا يعني أن تفكيري في النظرية السياقية للفظ والنظم، والتي منها هذا البحث لم يتوقف لحظة منذ أَمَدٍ بعيد. وعليه فلئن كانت الرؤية في الجذر الثلاثي الثاني – في وقت من الأوقات – بعيدة الآماد فلقد صارت الآن سهلة ميسورة، وذلك على نحو ما سوف نرى – في الشكل رقم (٢):

(١)أسرار البلاغة: ص٢٣٨.

جدول الشكل رقم (٢)

مكونات المُنْتَج في التقسيم الثلاثي الثاني	ما يعود إليه الحسن	الجهة النقدية القائلة بذلك
١- المفهوم الأول للنحو +القسم الأول من المعاني العقلية.	اللفظ باعتبار معناه الوظيفي أي "باعتبار حال المنظوم بعضه مع بعض"(١)	الإمام عبد القاهر هو القائل بذلك، وهذه هي الدرجة الأولى من درجات النظم.
٢- المفهوم الثالث للنحو +القسم الأول من المعاني العقلية.	النظم "بمعاني النحو" وهذا يعود إلى أسلوبية المتكلم الذي يعمل عقله في أسلوبية اللغة.	وهذا "المفهوم الثالث هو الذي حاوله عبد القاهر"(٢) ويمثل الدرجة الثالثة من درجات النظم.
٣- المفهوم الثاني للنحو +القسم الأول من المعاني التخييلية.	اللفظ والنظم من قبيل "ما هو "اتساع وتجوز"(٣) "حيث يعتمد الاتساع والتخييل"(٤).	هذا القول يعود إلى عبد القاهر ولكن بشرط "ما تركت المضايقة وأخذ بالمسامحة"(٥).

وإذن فلو جمعنا الأقسام الواردة في جذر التقسيم الثلاثي الأول وجذر التقسيم الثلاثي الثاني لوجدنا أنها ستة أقسام، ومن ثم فلو ضربنا على نحو ما قلنا – المفاهيم الثلاثة للنحو في قسمي المعاني العقلية وقسمي المعاني التخييلية لوجدنا أن المحصلة تساوي اثني عشر قسمًا أسلوبيًا، وعليه فقد تلمست طريقي في التعرف على هذه الأقسام المفتقدة من خلال تحديد مجال الدراسة في كل نوع وما يجد عليها من تغيرات، وهذه واحدة. أما الأخرى فقد تلمستها في ترتيب الأقسام على حسب نوع الحسن الذي تعود إليه، وهذا قد اقتضى منا أن ندمج جدول الشكل رقم (١) مع جدول الشكل رقم (٢) وذلك من أجل ترتيب الأقسام على حسب نوع القسم الذي تنتمي إليه.

---

(١)دلائل الإعجاز ص٤٩ وينظر عالم اللغة عبد القاهر الجرجاني المفتن في العربية ونحوها تأليف الدكتور البدراوي زهران ط دار المعارف ص٢٠٨.

(٢)النحو والشعر قراءة في دلائل الإعجاز، مجلة فصول مج١، ع٣ – ١٩٨١م – ص٣٤.

(٣)أسرار البلاغة: ص٢٣٩.

(٤)السابق: ص٢٣٧.

(٥)السابق: ص٢٤٠.

٣- ترتيب الأقسام الستة في الشكلين (١)، (٢) على حسب نوع القسم الذي تنتمي إليه في الجدول المدمج في الشكل رقم (٣):

مكونات المنتج في الجدول المدمج	نوع القسم الذي تنتمي إليه	الأسباب التي أدت إلى عودة كل قسم إلى ما يعود إليه سواء أرجع ذلك إلى الحسن أم إلى غيره
١- المفهوم الأول للنحو +القسم الثاني من المعاني التخييلية.	اللفظ عند النقاد اللفظيين.	المعوقات الدلالية في الاستعارة وتأثيرها على سياق الترتيب وما "يكون في ذلك من التناقض"[(١)]
٢- المفهوم الأول للنحو +القسم الثاني من المعاني العقلية.	اللفظ عند عبد القاهر.	استخدام المعنى الوظيفي للألفاظ دلاليًا، وهذا يمثل الدرجة الأولى من درجات النظم، لأنه يقوم على الاختيار الدلالي والنحوي.
٣- المفهوم الثاني للنحو +القسم الأول من المعاني العقلية.	النظم بنهج العرب في التعبير.	الاستخدام الأمثل لأسلوبية اللغة، وهذا يمثل الدرجة الثانية من درجات النظم.
٤- المفهوم الثالث للنحو + القسم الأول من المعاني العقلية.	النظم ب "معاني النحو" عند عبد القاهر.	الاستخدام الأمثل لأسلوبية الكلام، وهذا يمثل الدرجة الثالثة من درجات النظم[(٢)].
٥- المفهوم الثالث للنحو +القسم الثاني من المعاني العقلية.	اللفظ والنظم.	وهذا القسم هو الذي عناه عبد القاهر بقوله: "أن الاستعارة لا تدخل في قبيل التخييل" وهذا القسم من أقسام اللفظ والنظم يحتوي على مُنتج التقسيم الثنائي بكلا نوعيه.
٦- المفهوم الثاني للنحو +القسم الأول من المعاني التخييلية.	اللفظ والنظم.	وهذا القسم هو ما يعتمد – على نحو ما قال عبد القاهر الاتساع والتخييل مع الأخذ فيه بالمسامحة، لأن عبد القاهر قد حدد الاستعارة المُثلى بقوله أن الاستعارة لا تدخل في قبيل التخييل".

(١)أسرار البلاغة: ص٢٨٦.

(٢)أود أن أنبه إلى أن درجات النظم تعني الاستخدام الوظيفي في حال (المفردة) و (الأسلوب) و(الكلام)؛ لأنه ربما ظن ظانٌ أننا نعني بها المفاهيم الثلاثة للنحو على نحو ما قال الدكتور مصطفى ناصف، أو نعني بها الدلالات الأساسية للنظم على نحو ما قال باحث آخر" يراجع في ذلك (النحو والشعر قراءة في دلائل الإعجاز، مجلة فصول، مج١، ع٣ – ١٩٨١م – ص٣٣ -٤٠) ويراجع اللفظ والمعنى بين الأيديولوجيا والتأسيس المعرفي للعلم ص٢٦٢ وما بعدها).

٤- الأقسام الستة المتبقية وترتيبها على حسب نوع القسم الذي تنتمي إليه في جدول الأشكال رقم(٤)، وهذا يمثل ذروة ما قمنا به من إنجاز في هذه النظرية:

مكونات المُنتج	نوع القسم الذي ينتمي إليه	الأسباب التي أدت إلى عودة كل قسم إلى ما يعود إليه سواء أرجع ذلك إلى الحسن أم إلى غيره
١- المفهوم الأول للنحو+ القسم الثاني من المعاني العقلية.	اللفظ والنظم في الكناية والاستعارة العامية.	الذيوع والانتشار اللغوي.
٢- المفهوم الأول للنحو +القسم الأول من المعاني التخييلية.	اللفظ والنظم في الكناية والاستعارة الجُمْلِّية.	الجمل المقتطعة من سياق كلام والجارية مجرى الأمثال في الكناية والاستعارة على المعنى التخييلي الأول.
٣- المفهوم الثاني للنحو +القسم الثاني من المعاني العقلية.	اللفظ والنظم في الكناية والاستعارة.	الجمل المتقطعة من سياق كلام والجارية مجرى الأمثال في الكناية والاستعارة على المعنى العقلي الثاني.
٤- المفهوم الثاني للنحو +القسم الثاني من المعاني التخييلية.	اللفظ والنظم في الكناية والاستعارة.	الكنايات والاستعارات المقترضة من لغة أخرى، وما يجري مجراها في كلام العامة وفي الأحاديث الصحفية.
٥- المفهوم الثالث للنحو +القسم الأول من المعاني التخييلية.	اللفظ والنظم في حسن التعليل، والاستعارة المكنية، والاستعارة التهكمية.	علاقات التجاوز الدلالي في كل من حسن التعليل، والاستعارة بالكناية، والاستعارة التهكمية بين الإمكان، وعدم الإمكان.
٦- المفهوم الثالث للنحو +القسم الثاني من المعاني التخييلية.	اللفظ وذلك يكون في أمرين ١- "الاستعارة غير المفيدة"(١) ٢- "ما يدعي فيه لما لا يعقل العقل"(٢).	توهم الاشتراك في الدلالة في الاستعارة غير المفيدة، أو توهم الاشتراك في الفعل العقلي فيما يُدعى فيه لما لا يعقل العقل".

وبعد.. فإنه من الواضح أن القسم الأخير، أي السادس يخالف ما جاء قبله، لأن الأقسام الخمسة السابقة عليه تنتمي إلى اللفظ والنظم على حين أنه ينتمي إلى اللفظ، وهذا يعني أنه سيغادر موضعه إلى الأقسام اللفظية، ومكانه المطمئن أن يكون بعد القسم الأول منها، وهو القسم اللفظي عند النقاد اللفظيين، إذ إن كلا منهما قد شابه عوارٌ في الدلالة، ومن ثم فللإيجاز سوف نأخذ بما جبلت عليه النظريات الرياضية من

(١)أسرار البلاغة: ص٢٢- ٣٠.

(٢)السابق: ص٣٢.

الترميز في جدول الأشكال رقم (٥) بحيث نعطي المفاهيم الثلاثة للنحو الرمـوز (م١، م٢، م٣) على حين أننا سوف نرمز لقسمي المعاني العقليـة بـالرمزين (ع١، ع٢). أما المعاني التخييلية فسنرمز لها بالرمزين (ت١، ت٢)، وذلك على النحو التالي:

٥- (جدول الأشكال رقم (٥) للأقسام الاثنى عشر، وترتيبها على حسب نوعها الذي تنتمي إليه):

مكونات المُنْتَج	نوع المُنْتَج، والقسم الذي ينتمي إليه
١- م١+ت٢	(١) اللفظ عند النقاد اللفظيين.
٢- م٣+ت٢	(١) اللفظ في الاستعارة غير المفيدة وفيما يدعى فيه لما لا يعقل العقل.
٣- م١+ع١	(٢) اللفظ عند عبد القاهر باعتبار معناه الوظيفي، وهذه هـي الدرجـة الأولى من درجات النظم.
٤- م٢+ع١	(١) النظم "بنهج العرب في التعبير" وهذه هي الدرجة الثانية من درجات النظم
٥- م٣+ع١	(٢) النظم ب "معاني النحو"، وهذه هي الدرجة الثالثة من درجات النظم.
٦- م٣+ع٢	(١) اللفظ والنظم من قبيل الاستعارة لا تدخل في قبيل التخييل.
٧- م٢+ت١	(٢) اللفظ والنظم من قبيل ما هو "اتساع وتجوز" في الاستعارة.
٨- م١+ع٢	(٣) اللفظ والنظم في الاستعارة العامية لما لها من الذيوع والانتشار.
٩- م١+ت١	(٤) اللفظ والنظم في الكلام الجاري مجرى الأمثال في كل مـن الكنايـة والاستعارة التصريحية التبعية.
١٠- م٢+ع٢	(٥) اللفظ والنظم في الاستعارة التمثيلية الجارية مجرى الأمثال.
١١- م٢+ت٢	(٦) اللفظ والنظم في الاستعارات والكناية المقترضة من لغة أخرى، ومـا يجري مجراها في كلام العامة.
١٢- م٣+ت١	(٧) اللفظ والنظم في كل من حسن التعليـل، والاسـتعارة بالكنايـة، والاستعارة التهكمية من حيث علاقات التجاوز الدلالي بين الإمكـان وعدمه.

٦- برهان النظرية:

إن جدول الأشكال في الشكل رقم (٥) هو دليل هذه النظرية؛ لأنه يمثل الأساس الذي سيتم توزيع الأقسام السياقية طبقًا لما ورد فيه في الفصول التالية.. وبعد.. فإننا مطالبون الآن بإقامة البرهان على هذا التوزيع السياقي، وذلك من خلال أمرين.

أحدهما: مجال التغيرات السياقية للأسلوب فيما يعود حسنه إلى اللفظ، أو النظم، أو لهما معًا:

بداية أقول: إن دراسة مجالات التغير قد تعرض لها علماء الغرب حديثًا في التصنيف البلاغي الجديد حيث حصروها في "التغيرات اللفظية، والتركيبية، والدلالية، والمنطقية"[(١)] ولا شك أن هذه النظرة الغربية هي نظرة ناضجة، لأنها تتفق مع جزء من جزئيات هذه النظرية المتكاملة، ومن ثم فقد كنت حريصًا من أول الأمر على بيان ذلك من خلال هذا النموذج المسمى ب"النموذج التصنيفي للأقسام السياقية من حيث مجال التغير، ونوع القسم الذي تنتمي إليه):

نوع القسم	مجال التغيرات السياقية للأسلوب فيما يعود حسنه إلى اللفظ، أو النظم، أو لهما معًا.
١- الأقسام السياقية الثلاثة التي يعود حسنها إلى اللفظ.	مجال التغيرات المنطقية والمجازية بين المعنى الدلالي للكلمات والمعنى الوظيفي لها.
٢- القسمان السياقيان اللذان يعود الحسن فيهما إلى النظم.	مجال التغيرات التركيبية والدلالية بين أسلوبية اللغة، وأسلوبية الكلام.
٣- الأقسام السياقية السبعة التي يعود حسنها إلى اللفظ والنظم.	مجال التغيرات الدلالية بين مستويات التصور المجازي ومستويات التراكيب.

إذن فهذا النموذج التصنيفي هو – في حد ذاته – دليل وبرهان على تلك النظرة المعيارية التي اتخذتها في هذا البحث. والتي جعلته بمضامة الأشكال السابقة، وبمضامة ما سوف يقرن إليه في الأمر الثاني – يتخطى محاولات التجديد البلاغي عند الغرب،

(١)بلاغة الخطاب وعلم النص تأليف د/ صلاح فضل – عالم المعرفة – ع – ١٦٤ ط. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب – الكويت –، ص١٩٤، ١٩٥.

حتى وإن كانت لفظة التخطي هذه من الألفاظ المثيرة للجدل عند كثير مـن القـراء. ومن ثم فلن أدخل في جدل من القول، وسأترك النظرية تستكمل وصـفها بتقنيـات هندسية، وذلك على نحو ما سوف يأتي.

الأمر الثاني: الفكرة الهندسية للترابط بين المفاهيم الثلاثة للنحو، عند عبد القاهر، وقسمي "المعاني العقلية"، وقسمي "المعاني التخييلية":

بداية أقول: إن عبد القاهر صاحب عقلية هندسية، ولولا ذلك لما قال في تعليقـه على بيت الفرذق "وما مثله في الناس إلا مملكًا....." وصار كمن رمي بأجزاء تتـألف منها صورة، ولكن بعد أن يراجع فيها بابًا من الهندسة، لفرط ما عادى بين أشـكالها، وشدة ما خالف بين أوضاعها"[١].

هذا بالإضافة إلى ما ذكرناه "عن فكرة الرسم الهندسي للنظريـة بـين التـهويم والتحقيق"[٢] في تمهيد النظرية السياقية العامة.

إذن فعبد القاهر من خلال عقليته الهندسية تلك قد منحنا وسـيلة الـربط بـين المفاهيم الثلاثة للنحو وقسمي المعاني في العقلي، وقسمي المعـاني في التخييلـي إذ إن النظرية تتوزع على أرجاء كتابيه بالتساوي – هذا مع الأخذ في الاعتبار بأن نظريـة المعاني العقلية والتخييلية قد نمت في الأسرار وأتت ثمارها في الدلائل، علـى حـين أن معاني النحو قد نمت في الدلائل، ومهد لها في الأسرار.

ومن ثم فإن رابطة العقد في هذه النظرية قد كانت في هذا الزخم الشديد الـذي أولاه عبد القاهر للقسم الثالث الذي يعود حسنه إلى اللفظ والنظم، إذ إن هذا القسم هو الأساس الذي انطلق إليه عبد القاهر في درجات متدرجة في العلو، إلى أن وصل إلى تعامد أحد المستقيمين على الآخر، بحيث يمثل هذا القسم الثالث نقطة التعامد، وهـذا هو ما انفرد به في النظم ب "معاني النحو"، ومعنى ذلك أن كـل النقـاط المتدرجـة

---

(١)أسرار البلاغة: ص١٥.

(٢)النظرية السياقية للفظ والنظم قراءة في التقسيمين الثنائي والثلاثـي للكـلام عنـد عبـدالقاهر ص١٦-١٨..

على المستقيمين هي أقرب إلى القبول مادامت قريبة من نقطة التعامد، وداخل دائرة الإبداع .

ومن ثم فمن أجل توضيح هذه الفكرة فإننا نُذَكر بما قلناه من قبل عن الترميز للمفاهيم الثلاثة للنحو ب (م١، م٢، م٣) والترميز لقسمي المعاني العقلية ب (ع١، ع٢) ولقسمي المعاني التخييلية ب (ت١، ت٢) وذلك على نحو ما سوف يتضح في النموذج التالي:

النموذج رقم (١):

(نموذج تعامد مستقيم المفاهيم الثلاثة للنحو على مستقيم المعاني العقلية والمعاني التخييلية) [(١)]:

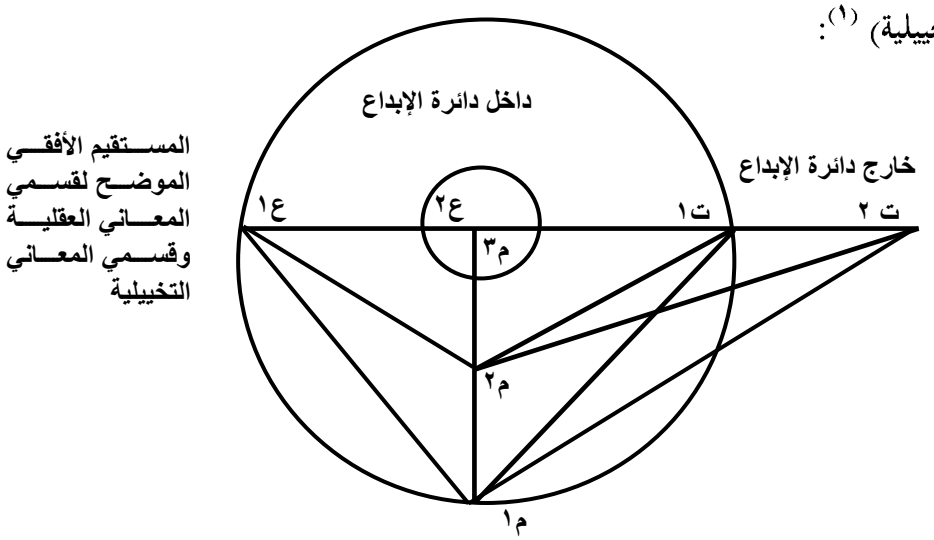

المستقيم الرأسي الموضح للمفاهيم الثلاثة للنحو

إذن فالبناء الهندسي للنظرية هو الكائن في "تعامد خط مستقيم على خط مستقيم آخر" "وفي الهندسة الرياضية يعتبر خطان، أو مستويان (أو خط ومستوى) متعامدين على بعضهما إذا شكلا زوايا متجاورة متطابقة (على شكل حرف T) ففي الشكل السابق القطعة المستقيمة (م١، م٢، م٣) متعامدة على القطعة المستقيمة

(١)إن هذا النموذج قد ألمحنا إليه من قبل في بحث سابق من خلال نقطة التعامد على الخطين المتعامدين، ولكننا هنا نوضح النظرية برمتها.

(ع١، ع٢ – ت١، ت٢) في نقطة التعامد (م٣، ع٢) وجميع الزوايا المكونة من تعامد مستقيمين هي زوايا قائمة (٩٠°).

إذن فكل خطين مستقيمين يشكلان زوايا قائمة فهما متعامدان وعلى ذلك فالزوايا الناتجة من التعامد متساوية، أما الزوايا الأخرى داخل دائرة الإبداع والناتجة عن تلاقي النقاط (ت١، م١، م٢) فهي غير متساوية، وكذا الأشكال الممتدة من داخل الدائرة إلى خارجها فإن زواياها غير متساوية، وذلك في الخطوط الممتدة بين (ت٢، م١، م٢) مع امتداد (م٣) إلى (ت٢)" [١] ... وبعد... لقد ذكرنا آنفًا "أن النقاط المتدرجة على المستقيمين هي أقرب إلى القبول ما دامت قريبة من نقطة التعامد، أو داخل دائرة الإبداع".

ومن ثم فالقرب يعني المسافة بين أي نقطة من النقاط على المستقيمين، ونقطة التعامد، ولا شك أن نقطة التعامد هذه لا يستطيع أن يصل إليها الشاعر المبدع إلا بكثير من الجهد؛ لأنها ذِروة الإبداع، وفي هذا يقول عبد القاهر: "وهو أن لتصور الشبه من الشيء في غير جنسه وشكله، والتقاط ذلك له من غير محلته، واجتلابه من النيق البعيد بابًا من الظرف واللطف، ومذهبًا من مذاهب الإحسان لا يخفي موضعه من العقل"[٢].

والنيق البعيد بالكسر: هو أرفع موضع في الجبل، ومعنى ذلك أن أرفع موضع في العقل يماثل من وجهه نظر عبد القاهر – أرفع موضع في الجبل، ولهذا وصف عبد القاهر "قصير الهمة في طلب الحقائق... (بقوله): ويرى أن لا يطيل سفر الخاطر"[٣]، لأن السفر لا يكون إلا في مسافة تتحدد بنقاط داخل دائرة الإبداع المرتبطة بدوائر العقل. وعلى ذلك يكون السفر خارج الدائرة مجرد تهويم لا أساس له؛ لأن المبدع لا يستطيع "أن يحدث مشابهة ليس لها أصل في العقل"[٤].

---

(١)ويكيبيديا الموسوعة الحرة. (بتصرف).
(٢)أسرار البلاغة: ص١٠٩.
(٣)السابق: ص٢١.
(٤)أسرار البلاغة: ص١٣٠.

إذن فعبد القاهر قد أدرك الخط الأفقي في الأسرار، وهو الخط المستقيم لكل من المعاني العقلية والمعاني التخييلية إذ إن عينه قد كانت على المسافة في هذا الخط الأفقي، وهذا يتضح من تطبيقه (مفهوم المسافة) على استعارة (الحافر) للقدم في الاستعارة غير المفيدة" حيث قال: "فقد قربت المسافة بينه وبين أن يجعل قدمه حافرًا"[١] وذلك طبقًا لما ورد في قول الشاعر قبل ذلك من معانٍ ترشح لذلك، كما أنه قد تحدث عن (المسافة) أيضًا في "الاستعارة باعتبار دخول الجامع في مفهوم الطرفين" وفي ذلك يقول عن استعارة الطيران لجري الفرس: "وكلاهما مرور وقطع للمسافة"[٢].

وبعد فإذا كانت نقاط المسافة فيما مضي تمثل بعض النقاط على الخط الأفقي فإن حديث عبد القاهر عن "الاستعارة باعتبار الطرفين والجامع" يمثل (نقطة التعامد) على مستقيم المعاني العقلية والمعاني التخييلية حيث قال عبد القاهر – فيما استعير فيه محسوس لمعقول" من نحو استعارة النور للبيان –: "فليس الشبه الحاصل من النور في البيان والحجة ونحوها إلا أن القلب إذا وردت عليه الحجة صار في حالة شبيهة بحال البصر إذا صار في النور، ووجهت طلائعه نحوه، وجال في معارفه وانتشر، وانبث في المسافة التي يسافر طرف الإنسان فيها، وهذا كما تعلم شبه لست تحصل منه على جنس، ولا على طبيعة وغريزة، ولا على هيئة وصورة تدخل في الخلقة وإنما هو صورة عقلية"[٣].

إذن فعبد القاهر هنا يقصد الاندماج الذي يحدث بين المفهوم الثالث للنحو (م٣)، وبين القسم الثاني من المعاني العقلية (ع٢) في نقطة التعامد.

وعلى ذلك فإن حديث عبد القاهر بعد هذا النص السابق بصفحتين عن الاستعارة بقوله: "أن اللفظة تستعار على طريقين مختلفين.. أحدهما: يفضي إلى ما تناله العيون، والآخر يومئ إلى ما تمثله الظنون"[٤] يعني أنه قد حدد النقاط على الخط الأفقي

(١)السابق: ص٢٩.
(٢)السابق: ص٤٧.
(٣)السابق: ص٤٩، ٥٠.
(٤)أسرار البلاغة: ص٥٢، ٥٣.

للمعاني قبل أن يَتَحدَّدَ الخط نفسه، وهذا يؤكد ما حدسنا به من قبل في بحث سابق حين قلنا "إن ما تناله العيون يعني "المعاني العقلية" وما تمثله الظنون يعني "المعاني التخييلية"، وهكذا يتضح لنا أن الفكرة التي كانت مجرد بذرة نقدية في الصفحة الثالثة والخمسين في كتاب الأسرار قد تحولت إلى قاعدة نقدية في الكتاب نفسه في الصفحة الثامنة والعشرين بعد المائتين، وما تلاها من صفحات من الكتاب نفسه"(١).

أما بالنسبة للخط الرأسي للمفاهيم الثلاثة للنحو فإن هذا الخط قد حددت عليه نقطتان وهما المفهوم الأول والثاني قبل عبد القاهر، وذلك طبقًا لما ذكره الدكتور/ مصطفى ناصف فيما نقلناه عنه في الصفحات السابقة. ويؤكد ذلك قول عبد القاهر في بداية الأسرار: "أن الكلام لا يستقيم ولا تحصل منافعه التي هي الدلالات على المقاصد إلا بمراعاة أحكام النحو فيه من الإعراب والترتيب الخاص... ألا ترى أنه إذا كان من حكمه في قولنا "كان زيد ذاهبًا" أن يرفع الاسم وينصب الخبر لم يخلُ هذا الحكم من أن يوجد أو لا يوجد فإن وجد فقد حصل النحو.... وإن لم يوجد فيه فهو فاسد"(٢).

إذن فعبد القاهر كان يتحدث عن الصحة والفساد في الإعراب، أما نقطة التعامد فقد بدت جلية في كتاب الدلائل بل في الصفحة الأولى من مقدمته، وذلك في قوله: "هذا كلام وجيز يطلع به الناظر على أصول النحو جملة، وكل ما به يكون النظم دفعةً، وينظر منه في مرآة تريه الأشياء المتباعدة الأمكنة قد التقت له حتى رآها في مكان واحد(٣) " فالمكان الواحد هو نقطة التعامد التي تلتقي فيها (م٣) مع (ع٢) في مكان واحد. ومن ثم فعبد القاهر يعني بالمكان الموقع الذي تقع فيه الكلمة ولهذا قال: "وهل يقع في وهم وإن جهد ، أن تتفاضل الكلمتان المفردتان، من غير أن ينظر إلى مكان تقعان فيه من التأليف والنظم"(٤) وعلى ذلك فموقع الكلمة هو الذي يحدد

(١)ينظر بحثنا "المفهوم الاصطلاحي للاستعارة بين الماهية، ومفردات التعريف قراءة في الأسرار، والدلائل" مجلة القبس ع١١، ج٣- ٢٠١١م ص١٧٩.

(٢)أسرار البلاغة: ص٥٥.

(٣)مقدمة الدلائل: ص١.

(٤)السابق: ص٤٤.

مفهومها النحوي على الخط الرأسي للمفاهيم النحوية. وبعد فهكذا نكون قد أوضحنا في هذا الجزء من البحث كثيرًا من النقاط والأسس التي تبنى عليها هذه النظرية ومن ثم نستطيع بعد ذلك أن نضيف إليها من الروافد والفروع ما يقتضيه البحث، وما يمليه علينا المنهج فيما بقى من صفحات.

وبعد فإن الملاحظة التي أريد أن أنبه القارئ إليها: أن عبد القاهر لم يغب عن ذهنه المفهوم الثالث للنحو وقت تأليف كتابه الأسرار، ولكنه قد احتفظ بالفكرة حتى يستطيع أن يبرزها في صورة معينة في كتاب آخر، ولهذا صرح بها في دلائله في الصفحة الأولى من مقدمته، ومعنى ذلك أن الفكرة وإن تأخر دليلها في الظهور إلى وقت تأليف كتابه الدلائل فإن مدلولها قد كان كائنًا في الأسرار، وهكذا يكون عبد القاهر قد تأنى للأمر: أي ترفَّقَ به، وأتاه من وجهه.

ثالثًا: علاقات الترابط اللغوي والدلالي في الحدث الكلامي، وفاعليتها في الإبلاغ والتواصل:

بداية أقول إن عبد القاهر قد حدد دلالات التقسيم الثلاثي من حيث معانيها التي تتعلق بالأفكار، والتي هي – في حد ذاتها – غاية يتوصل إليها بالكلام الذي يستمد كينونته من اللغة التي تجعل منه وسيلة للاتصال بين المبدع صاحب الفكرة، والمستمعين إليه أو القراء، وربما لهذا فرق عبد القاهر بين التشبيه والاستعارة من حيث "اللغة والعادة"[١] حيث إن العادة تعني "التواصل مع الغير"[٢] على حين تعني اللغة "التمثل"، أي "تمثل الكون لأنفسنا في عقولنا" ... (إذ) إن غاية الكلمات تمييز الأشياء بعضها عن بعض يقصد به التمثل. أما تلقين أحدنا الآخر هذه الأشياء فيعني التواصل"[٣] إذن فالعادة تعني المشاركة الوجدانية، لأنها تعني أن "جماعة من الأفراد تتصرف بطريقة مماثلة"[٤]، وهذا يعود لمجرى العرف اللغوي عند الجماعة المتحدثة بلغة ما.

---

(١)أسرار البلاغة: ص٢٨١.

(٢)اللغة والهوية – قومية – إثنية – دينية، تأليف: جون جوزيف، ت: د/ عبد النور خراقي عالم المعرفة ع٣٤٢ – ط. المجلس الوطني دولة الكويت، أغسطس ٢٠٠٧م، ص٣٥.

(٣)السابق: نفس الصفحة.

(٤)السابق: ص٧٧.

وقد تنحصر العادة عند فرد متحدث باللغة في حالة الكلام؛ "لأن اللغة لا تملك بعدًا فرديًا – وإنما الكلام هو الذي يملك هذا البعد"(١)؛ ولهذا اشترط عبد القاهر عامل "الإبلاغ" في "الحدث الكلامي"(٢) الذي يؤدي إلى المشاركة الأدائية للغة وباللغة، أي على نحو ما نطقت به العرب "مما يعبر به عن فضل بعض القائلين على بعض من حيث نطقوا وتكلموا، وأخبروا السامعين عن الأغراض والمقاصد، وراموا أن يعلموهم ما في نفوسهم، ويكشفوا لهم عن ضمائر قلوبهم"(٣)، وربما لهذا لم يخرج عبد القاهر الاستعارة العامية من دائرة بحثه للاستعارة حتى وإن فضل عليها الاستعارة الخاصية من حيث الجودة؛ وسبب ذلك – على نحو ما أرى – أن عبد القاهر لم يكن ليغفل عامل المشاركة الوجدانية في الضمير الجمعي للأمة؛ لأن الاستعارة العامية – وهي الأكثر انتشارًا – كانت بمثابة المُنْتَج الذي يستطيع أن يحصل عليه كل أحد، وهي بيان للنوع، أي للاستعارة من حيث إننا يمكن أن نقيس عليها بقية الاستعارات الأخرى التي تتفق معها من حيث النوع وتعلوها من حيث الجودة.

وعلى ذلك فوظيفة الاستعارة العامية هي بيان النوع. ومن ثم نستطيع أن نطرح سؤالًا فنقول: هل تشكل الاستعارة وظيفة متميزة للغة ؟

إن جواب هذا السؤال طبقًا لرؤية عبد القاهر يتحدد في ربط وظيفة الاستعارة بـ "المعاني العقلية"؛ لأن الاستعارة العامية في حد ذاتها تعود إلى المعاني العقلية أيضًا، وكذا كل استعارات القرآن، لأن عبد القاهر دومًا كان يريد أن يربط جانب الإبداع بجانب العقل، وكان يريد استعارة ترى فيها "الحقيقة وتشير إليها وتحطب في حبلها"(٤).

وعلى ذلك فميل عبد القاهر إلى "المعاني العقلية" قد كان من أجل مغزى وهوية، لأنه كان يستوجب من المبدع أن يحدث تطورًا جديدًا في التصور، ولكن بشرط ألا يكون مباينًا للضمير الجمعي، ولهذا التزم بما يعرف "بعمود الشعر عند العرب"

(١)السابق: نفس الصفحة.
(٢)السابق: ص٣٨.
(٣)دلائل الإعجاز: ص٤٣.
(٤)أسرار البلاغة، ص٦٤.

أو ما أطلق عليه الدكتور/ مصطفى ناصف "نهج العرب في التعبير"(١). ومن ثم فقد رفض عبد القاهر استعارات لأبي تمام لا لأجل أبي تمام؛ ولكن لأجل أنه كان يخشى من أن تتحول الاستعارة إلى التجريد اللامعقول في الاستعارة التي تبنى على القسم الثاني من "المعاني التخييلية".

إذن فعبد القاهر كان يسعى في علاقة التصور باللغة إبداعًا؛ إلى عدم حيادية اللغة؛ وهذا يتفق مع فولوشينوف الذي يقول "حيثما حضرت علامة (ما) حضرت معها الأيديولوجية أيضًا"(٢). هذا بالإضافة إلى أن عبد القاهر كان يسعى إلى استخدام اللغة في شكلها الأمثل "لما لها من ارتباط بالهوية الدينية في شكلها الأكثر ملاءمة"(٣)؛ إذ إن عبد القاهر – وهو العالم الخبير بأحوال الأمة – كان يدرك جيدًا أن الفتوح الإسلامية قد جعلت الأدب العربي ذا شخصية عالمية، وعلى الأخص شاهد الإعجاز، أي الشعر، الذي "هو الشاهد والدليل، ومن أراد أن يمنعنا عن ذلك كان قصده من ذلك انتزاع تلك الدلالة"(٤) من بين أيدينا.

ومن ثم فعبد القاهر قد جعل الشعر شاهدًا، ودليلًا على إعجاز القرآن، الذي "هو معجزته باقية على وجه الدهر"(٥).

وعلى ذلك فإذا كان العرب الخلص– فيما مضى من الزمان قبل عبد القاهر – قد كانوا يفهمون القرآن بفطرتهم اللغوية، وكانت تكفيهم الإشارة الموجزة فإن الأمر في زمن عبد القاهر لم يكن كذلك، ولهذا لام على النقاد من أرباب الفصاحة الذين يكتبون في علم البيان بكلام لا ترى له "أكثر مما ترى للإشارة بالرأس والعين، وما تجده للخط والعقد"(٦)، لأن الأمر في زمن عبد القاهر كان قد اختلف، ولم تعد عامة الناس،

(١)النحو والشعر، قراءة في دلائل الإعجاز، ص٣٤.
(٢)اللغة والهوية: ص٢٢٥.
(٣)السابق: ص٢٣٥.
(٤)دلائل الإعجاز: ص٩.
(٥)السابق: ص١٠.
(٦)دلائل الإعجاز: ص٧

والكثير من الخاصة على دراية بما يقال، أو بما قيل من قبل، ولهذا قال عبد القاهر: "فإنك ترى طبقات من الناس يتداولون فيما بينهم ألفاظًا للقدماء، وعبارات من غير أن يعرفوا لها معنى أصلًا، أو يستطيعوا إن يسألوا عنها أن يذكروا لها تفسيرًا يصح"(١) ومن ثم فلو رجعنا إلى بداية الدلائل لوجدنا جذوة هذه الفكرة في بيت لأنس الديلي يقول فيه:

يقولون أقوالًا ولا يعلمونها ∴ ولو قيل هاتوا حققوا لم

وعلى ذلك فعبد القاهر قد تناول الأقسام الثلاثة للكلام من خلال نظرية معرفية تستطيع من خلالها أن تستدل بشيء على شيء من خلال "مرآة العقل" من جهة، ومن خلال المُنْتَج المعروض من جهة أخرى، ثم أضف إلى ذلك أن عبد القاهر الذي رأى في الشعر الشاهد والدليل كان يقدم في الوقت ذاته للشعراء ما ينبغي إضافته، وما ينبغي تغييره، أو حذفه؛ إذ إن الشعر ديوان العرب"(٣) ويجب على الشعراء "استقراء كلام العرب، وتتبع أشعارهم والنظر فيها"(٤)؛ لأن خصائص الكلام تستند إلى أمرين إلى "الشعر الذي هو معدنها، وإلى علم الإعراب الذي هو لها كالناسب"(٥)؛ ولهذا لم ينظر عبد القاهر إلى الإعراب بمعنى الصحة والخطأ إلا بقدر ما تؤديه قواعد النحو من صواب، وليس في ذلك مفاضلة، ولا مزية بين كلام وكلام، لأن المزية – من وجهة نظره – تكون في "معاني النحو" "بحيث ينتقي لك من الإعراب خالصه ولبه"(٦).

إذن فعبد القاهر قد كان حريصًا على الربط بين "الأداء اللغوي" و"الصحة النحوية"، وهذا الأمر قد تعرض له قديمًا سيبويه وسماه بـ" المستقيم القبيح"(٧)؛ لأنه

(١)السابق: ص٤٥٦، وينظر ص٢٥٠ نفسه.
(٢)السابق: ص٤٠.
(٣)السابق: ص٨.
(٤)السابق: ص٤١.
(٥)السابق: ص٧، ٨ (بتصرف).
(٦)دلائل الإعجاز: ص٤٢.
(٧)شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي، الجزء الثاني، ت-د/ رمضان عبد التواب، ط. دار الكتب والوثائق القومية، ص٩١.

وإن استقام نحوًا "فهو مع ذلك موضوع في غير موضعه فكان قبيحًا من هذه الجهة"(١)، كما تعرض للأمر نفسه حديثًا الباحثون في علم الدلالة، إذ إنهم "يرون أن معنى الجملة ليس مجرد تحديد علاقاتها بالجمل الأخرى. بل هو يستلزم أيضًا منطقية علاقاتها بالعالم الخارجي"(٢).

ومن ثم فما بين ما قاله سيبويه قديمًا، وبين ما قاله علماء الدلالة حديثًا، نعرض قول عبد القاهر: "فإنه ربما استسخف اللفظ بأمر يرجع إلى المعنى دون مجرد اللفظ، كما يحكي من قول عبيد الله بن زياد لما دهش "افتحوا لي سيفي"، وذلك أن الفتح خلاف الإغلاق، فحقه أن يتناول شيئًا في حكم المغلق والمسدود، وليس السيف بمسدود، وأقصى أحواله أن يكون كونه في الغمد بمنزلة كون الثوب في العِكْم والدرهم في الكيس، والمتاع في الصندوق، والفتح في هذا الجنس يتعدى أبدًا إلى الوعاء المسدود على الشيء الحاوي له؛ لا إلى ما فيه، فلا يقال: "افتح الثوب"، وإنما يقال "افتح الكيس"(٣).

إذن فقول عبد القاهر "والفتح في هذا الجنس يتعدى أبدًا إلى الوعاء المسدود".

هو حل لهذه الإشكالية في قول ابن زياد، لأنه لم يراع علاقة التعدية بين الفعل والمفعول به، ويزيد هذا الأمر وضوحًا ما جاء في الدلائل عن "المؤتلف" و "غير المؤتلف" من الكلام، إذ يقول عبد القاهر "ولو كان التعلق يكون بين الألفاظ لكان ينبغي ألا يختلف حالها في الائتلاف، وألا يكون في الدنيا كلمتان إلا ويصح أن يأتلفا، لأنه لا تنافي بينهما من حيث هي ألفاظ"(٤).

ومن ثم فلكي نبلغ ما نريد ونبتغي نعرض قول ابن زياد على قوانين النحو إعرابًا على النحو التالي:

---

(١)السابق: ص٩٢.

(٢)نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، تأليف د/ مصطفى حميدة، ط. الشركة المصرية العالمية للنشر – لونجمان – ص٧٦.

(٣)أسرار البلاغة: ص٣، ٤، العِكم – بالكسر – نمط تجعل فيه المرأة ذخيرتها.

(٤)دلائل الإعجاز: ص٤٦٦.

(**افتحوا**): فعل أمر مبني على حذف النون لأن مضارعه من الأفعال الخمسة. و"**الواو**": ضمير متصل في محل رفع فاعل، والألف فارقة.

(**لي**): جار ومجرور متعلق بـــ (افتحوا).

(**سيفي**): مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع مـــن ظهورهـــا اشتغال المحل بالحركة المناسبة. و (**الياء**) ضمير متصل في محل جر بالإضافة.

وعلى ذلك لو نظرنا إلى القرائن المعنوية في القول السابق لبان لنا موطن الخلـــل، إذ إن علاقة الإسناد بين فعل الأمر (افتح)، وبين فاعله المتمثـــل في (واو الجماعـــة)، هي علاقة إسناد صحيحة. أما علاقة التعدية بين فعل الأمر (افتح)، وبين مفعوله الذي تعدى إليه فهي علاقة غير مقبولة دلاليًا على نحو ما أوضح عبد القاهر، ثم أضـــف إلى ذلك أن علاقة النسبة المتمثلة في إضافة ياء المتكلم إلى السيف هي علاقـــة صـــحيحة أيضًا[١]. وعلى ذلك فالخطأ الدلالي قد كان في علاقة التعدية.

ومن ثم فالخلاصة من ذلك أن عبد القاهر الجرجاني قد دمج الجانب الـــدلالي في الأسرار مع الجانب التركيبي في الدلائل من خلال أقسام الكلام الثلاثة، ومعنى ذلـــك أن الأسرار هو صنو كتاب الدلائل والسابق عليه، ولا معنى لفصل أحدهما عن الآخر، وإليك بيان الأقسام السياقية للأسلوب من كل من الأسرار والدلائل وذلك على نحـــو ما سوف يتضح في الفصول التالية.

(١)وصف اللغة العربية دلاليًا في ضوء مفهوم الدلالة المركزية، دراسة حول المعنى وظـــلال المعنـــى، تأليف د/ محمد محمد يونس علي، ط. منشورات جامعة الفاتح ١٩٩٣م، ص٢٨٨.

الفصل الثاني

الأقسام السياقية للأسلوب التي يعود حسنها إلى اللفظ

القسم الأول: مُنْتَج اللفظ عند النقاد اللفظيين وهو الذي يتكون طبقًا للشكلين رقم (١) ورقم (٥):

وهذا القسم يتكون من المفهوم الأول للنحو؛ أي النحو القواعدي، الذي أنجز بـ "قوانين النحو" (م١) + القسم الثاني من "المعاني التخييلية" (ع٢) (ومعناه أن "تجري الاسم على المشبه إجراءه على أصله الذي وضع له"[١] مع إدعاء أنه غيره).

ومن ثم أقول – ابتداءً–: إن عبد القاهر قد فرق بين قسمي "المعاني التخييلية من خلال أمرين:

أولهما: "الفرق بين ما يدخل في حيز خير الشعر أكذبه، وبين ما لا يدخل فيه مما يشاركه في أنه اتساع وتجوز"[٢] وهذا القسم الذي نحن بصدده هو "ما يدخل في حيز خير الشعر أكذبه".

والأمر الثاني: مسألة "إثبات الشبه"، ولهذا قال عبد القاهر: "واعلم أن الاستعارة لا تدخل في قبيل التخييل، لأن المستعير لا يقصد إلى إثبات معنى اللفظة المستعارة، وإنما يعمد إلى إثبات شبه هناك فلا يكون مخبره على خلاف خبره"[٣].

إذن فعبد القاهر يستوجب من المبدع شاعرًا كان أو ناثرًا، ألا يضرب على غير هدى، وأن يقيد خياله بالعقل حتى لا ترتسم في ذهنه صورة "ليس لها أصل في العقل"[٤]. ومعنى ذلك أن عبد القاهر كان يخشى أن تغيب صورة المشبه عن الذهن طالما "أن بالمشبه – (أي الشاعر أو الناثر) حاجة إلى فضل فكر، وأن يكون فكره، فكر من يراجع عقله، ويستعينه على تمام البيان"[٥].

---

(١)أسرار البلاغة: ص٢١٧.
(٢)السابق: ص٢٣٩.
(٣)السابق: ص٢٣٨.
(٤)أسرار البلاغة: ص١٣٠.
(٥)السابق: ص١٥٦.

إذن فعبد القاهر يريد من الشعراء أن يجددوا؛ ولكن بشرط عدم إهدار علاقات الارتباط المنطقي بين الكلمات في سياق القول واستبدالها بعلاقات مشابهة متناقضة، أو على حد قوله: "وهذا إنما يأتي بكلام بعيد من هذا النظم"(١).

أمثلة توضح من وجهة نظر عبد القاهر إهدار العلاقات النحوية والدلالية في مُنْتَج الحسن اللفظي عند النقاد السابقين له .

ومن ثم نقول: إن الأمثلة التالية لهي من الأهمية بمكان، إذ إننا بتحليلها نستطيع أن نضيف جديدًا إلى ما سبق ذكره، أو إن شئت فقل: إننا نستطيع من خلال هذا التحليل أن ندمج الجانب الدلالي الكامن في العلاقات الاستبدالية بالجانب التقني الكامن في العلاقات السياقية النحوية من أجل تحديد نوع المُنْتَج، الذي ينتمي إلى القسم الأول طبقًا لرؤية النقاد فيما عدا عبد القاهر في الأمثلة التالية :

١ـ المثال الأول: قال المتنبي:

أسدٌ دَمُ الأَسْدِ الهِزَبْرِ خِضَابُهُ ∴ مَوْتٌ فَرِيصُ الموْتِ مِنْهُ تُرْعَدُ

إذن فهذا البيت فيه مبالغة فجة وفيه "مخايلة بين التشبيه والاستعارة، لأنه لا يكون استعارة مع تقدير مبتدأ له، وإنما الذي يجعله استعارة أن تجعل المستعار له الأسد فاعلًا وتقدر له فعلًا فتقول: جاء أسد، أو أقبل أسد"(٢).

وعلى ذلك لو كان المحذوف هو المبتدأ المسند إليه "هو" لدلالة لفظ الخبر في شطري البيت عليه فيكون البيت من التشبيه، ولا علاقة له بالاستعارة البتة.

أما إن كان المحذوف هو الفعل فإن الشاعر يكون بذلك قد حذف المسند في شطري البيت؛ وذلك على تقدير "جاء أسد ... أو جاء موت..." ومن ثم فإن كان المحذوف المسند إليه المبتدأ فإن البلاغيين قد حددوا أغراضًا لذلك ومنها "ضيق المقام

(١)السابق: ص٢٨٧.
(٢)المفهوم الاصطلاحي للاستعارة بين الماهية ومفردات التعريف، قراءة في الأسرار والدلائل، ص٢٥٦.

عن الإطالة"[١] لخوف فوات الفرصة، وكذلك إن كان المحذوف المسند فإن الغرض من حذفه في البيت السابق هو نفسه الذي أشرنا إليه، وذلك لهول المفاجأة من رؤية الأسد، ومن رؤية الموت القادمين على حين غِرَّةٍ. ولا شك أن هذا كلَّهُ من المبالغة التي زادها الشاعر غُلُوًّا بتقديم الخبر على المبتدأ في الجملتين الواقعتين في محل رفع صفة لكل من "أسد – وموت" على نحو ما يتضح من إعراب الشاهد:

الشطر الأول:

(**أسد**): خبر مرفوع بالضمة لمبتدأ محذوف تقديره: (هو)، أو فاعل مرفوع بالضمة لفعل محذوف تقديره: (جاء)، أو (أقبل).

(**دم**): خبر مقدم مرفوع بالضمة، وهو مضاف.

(**الأسد الهزبر**): (**الأسد**): مضاف إليه مجرور بالكسرة، و(**الهزبر**) نعت للأسد ومجرور مثله.

(**خضابه**): (**خضاب**): مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة، و(**الهاء**) ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. وهذا النوع من تقديم الخبر على المبتدأ قد أدرجه النحاة في "باب الخبر الواجب التأخير"[٢]، لأن كلًا من المبتدأ والخبر مضاف إلى مضاف إليه في كلٍ من "خضابه" و"دم الأسد الهزبر" حيث تقدم الخبر على المبتدأ مع استوائهما في التعريف بالإضافة لوجود القرنية المعنوية التي تميز الخبر من المبتدأ، وهي التشبيه، ومعنى ذلك أن الشاعر لو قدم، فقال: "خضابه دم الأسد الهزبر" لكان خضابه مبتدأ لابد له من خبر، و"دم الأسد الهزبر" خبره على معنى "خضابه مثل دم الأسد الهزبر"[٣] وهذا النوع من الخبر الواجب التأخير قد مثل له النحاة

---

(١)مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح، تأليف أبي العباس أحمد بن محمد بن محمد بن يعقوب المغربي، ت/ خليل إبراهيم، ط. دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١/ ١٩١، ١/ ٣٠٣.

(٢)شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ت/ محمد محيي الدين عبد الحميد، ط. دار التراث، مج١، ١، ص٢٣٢.

(٣)شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي: ج٥، ت: أ.د/ محمد عوني عبد الرءوف، ط٣. دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة، ص١٤٢ (بتصرف).

بقول الفرزدق:

بَنُونَـا بَنُـو أَبْنَائِنَـا وَبَنَاتُنَـا ∴ بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الأَبَاعِدِ[١]

وهذا البيت قد استشهد به عبد القاهر في مجيء المبتدأ والخبر معرفتين وفي ذلك يقول: "واعلم أنه ليس من كلام يعمد واضعه فيه إلى معرفتين فيجعلهما مبتدأ وخبرًا، ثم يقدم الذي هو الخبر إلا أشكل الأمر عليك فيه فلم تعلم أن المقدم خبر حتى ترجع إلى المعنى وتحسن التدبر"[٢]. ومن ثم فلو رجعنا إلى قول الشاعر: "دم الأسد الهزبر خضابه" وأحسنا التدبر لوجدنا أن تقديم الخبر قد دل على العموم، أي دلَّ على أنه ما من أسدٍ هزبرٍ إلا وهو خضاب يده فأفاد المبالغة. أما عدم التقديم فيدل على المماثلة؛ أي أن خضابه مثل دم الأسد الهزبر، أو أنه قد تخضب بدم أسدٍ هزبر واحد وانتهى الأمر عند ذلك.

إعراب الشطر الثاني:

(**موت**): خبر مرفوع بالضمة الظاهرة لمبتدأ محذوف تقديره: (هو)، أو فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة لفعل محذوف تقديره: (جاء) أو (أقبل).

(**فَرِيصُ**): خبر مقدم مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضاف، و(الموت) مضاف إليه مجرور بالكسرة.

(**منه**): جار ومجرور متعلقان بـ (**تُرْعَدُ**)، والضمير المجرور في (**منه**) يعود على (**موت**)؛ أي موت ترعد منه فَرِيصُ الموت.

(**تُرْعَدُ**): فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: (**هي**)، وجملة (**تُرْعَدُ**) مبتدأ مؤخر في محل رفع للخبر المقدم (**فريص الموت**).

---

(١)الشاهد فيه "بنونا بنو أبنائنا" حيث جاز تقديم الخبر على المبتدأ مع مساواتهما في التعريف لأجل قرينة التشبيه ... إذ المعنى: أن بني أبنائنا مثل بنينا لا أن بنينا مثل بني أبنائنا" ينظر شرح المفصل للزمخشري، تأليف: موفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي، ت-د/ إميل بديع يعقوب، ط. دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ١/ هامش ص٢٤٨.

(٢)دلائل الإعجاز: ص٣٧٣.

وجملة (**فريض الموت منه ترعد**) في محل رفع صفة لـ (**موت**).

ومن ثم فإن تقديم الخبر (**فريض الموت**) على المبتدأ (**تُرْعَدُ**) هو أيضًا كسابقه من باب "الخبر الواجب التأخير" وفي ذلك يقول ابن عقيل: "أن يكون الخبر فعلًا واقعًا لضمير الخبر المستتر نحو "زيد قام" فلا يقال: "قام زيد" ... لأنه لا يكون من باب المبتدأ والخبر بل من باب الفعل والفاعل"(١).

وعلى ذلك لو رجعنا إلى ما قاله عبد القاهر في شأن مراجعة المعنى وحسن التدبر من أجل معرفة سرِّ التقديم للخبر في قوله: "فريض الموت" على المبتدأ (تُرْعَدُ) لوجدنا أن التقديم قد أشعر بثبوت الصفة، وهذا بخلاف ما لو قال: "ترعد منه فَرِيصُ الموت" لأنه يكون من باب الفعل والفاعل، وهذا في حدِّ ذاته – يدل على أنها ترعد منه عند رؤيته مثلًا، أو ما أشبه ذلك، وهذا يدل على أن الصفة "تتجدد له شيئًا بعد شيء"(٢) وأنها ليست بثابتة.

ومن ثم فإذا كان الشاعر قد برع في التقديم والتأخير إذن فمن أين الخلل؟!

إن الخلل في قول الشاعر قد جاء من عدم مطابقة الصفة لموصوفها، وفي ذلك يقول سيبويه: "واعلم أن الشيء يوصف بالشيء الذي هو هو، وهو من اسمه، وذلك قولك: هذا زيد الطويل"(٣).

وعلى ذلك فقول سيبويه: "يوصف بالشيء الذي هو هو" "من قِبلَ أن النعت، والمنعوت كالشيء الواحد"(٤)؛ ومعنى ذلك أن "الصفة ينبغي أن تكون وفق الموصوف ... ولا تكون الصفة أخص من الموصوف ... **وذلك لوجهين**:

أحدهما: أن الصفة تتمة للموصوف، وزيادة في بيانه ...وأما **الوجه الثاني**: فإن الصفة

---

(١)شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، مج١، ج١، ص٢٣٤.
(٢)معترك الأقران في إعجاز القرآن، تأليف: جلال الدين السيوطي، ت/ أحمد شمس الدين، ط. دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ٣/ ٤٩٥، وينظر دلائل الإعجاز: ص١٧٥.
(٣)الكتاب تأليف: سيبويه، ت/ عبد السلام هارون، ط. الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة ١٢١/٢.
(٤)شرح المفصل للزمخشري، تأليف/ ابن يعيش، ٢/ ٢٤٤.

خبر في الحقيقة، ألا ترى أنه يحسن أن يقال لمن قال: "جاءني زيد الفاضل" كذبت فيما وصفته به، أو صدقت، كما يحسن في ذلك الخبر"[١] وعلى ذلك فالشاعر قد قال "أسد ... وموت" ووصفهما بجملتين خبريتين تحتمل كل منهما الكذب، وهذا يعود بنا إلى أولئك الذين حصروا الشعر في مقولة: "خير الشعر أكذبه"[٢]، لأن من قال ذلك وفقًا لما يرى عبد القاهر "يذهب بالقول مذهب المبالغة والإغراق في المدح والذم، والوصف والبث والفخر، وسائر المقاصد والأغراض"[٣].

ولهذا قال عبد القاهر قولته المشهورة "أن الاستعارة لا تدخل في قبيل التخييل"[٤]. ومن المعلوم أن عبد القاهر لم يقل ذلك إلا بعد أن عرض لحجج من قال: "خير الشعر أكذبه"[٥] ولحجج من قال: "خير الشعر أصدقه"[٦] من أجل أن يضيق الطريق على من قال "أكذبه"؛ لأن هذا الذي يقول بذلك لم يتنبه إلى ما تنبه إليه عبد القاهر؛ ولهذا قال عبد القاهر: "وستمر بك ضروب من التخييل هي أظهر أمرًا في البعد عن الحقيقة تكشف وجهه في أنه خداع للعقل وضرب من التزويق"[٧]. ومن ثم فإن معنى ذلك وبمصطلح عبد القاهر: "المرآة تخيل"[٨] أن المتنبي في بيته السابق قد خيل أن في المرآة أسدًا مخضبًا بدم أسد هزبر، وأن في المرآة موتًا يرعب الموت الحقيقي ويرعده، وهذه صورة ليست مما كنا نتخيل؛ ولكنها فوق ما كنا نتخيل، وعلى ذلك فلن نجد مقابلة بين هذه الصورة، وبين الصور الذهنية المختزنة في عقولنا وسبب ذلك أن الرجل الذي يجعل الرجل أسدًا فإنما يجعله كذلك "من أجل اعتقاد معنى وإثبات صفة"[٩].

---

(١)شرح المفصل للزمخشري: ٢/ ٢٤٩.
(٢)أسرار البلاغة: ص٢٣٦.
(٣)السابق: ص٢٣٧.
(٤)السابق: ص٢٣٨.
(٥)السابق: ص٢٣٦.
(٦)السابق: ص٢٣٦.
(٧)السابق: ص٢٣٩.
(٨)أسرار البلاغة: ص٢٠٦.
(٩)دلائل الإعجاز: ص٤٣٩.

إذن فالمتنبي في بيته السابق قد ناقض نفسه، لأنه قد جعله أسدًا ثم "جعل دم الأسد الهزبر الذي هو أقوى الجنس خضاب يده ... وكذلك محال أن تشبهه بالموت ثم تجعل الموت يخافه"(١)؛ لأن هذا من قبيل التناقض، ويؤيد ذلك سبب التنكير في كل من (أسد ... وموت) لأن التنكير لابد وحتمًا أن يكون لـ "إرادة النوع"(٢)، لأنه لو لم يحدد نوع المستعار منه لما استطاع أن يجري استعارة، وهكذا ناقض الشاعر نفسه إذ جعل الممدوح أسدًا وموتًا ثم جعله يأكل أقوى جنسه، وجعله موتًا يرعد الموت فوقع في التناقض.

ولهذا قال النحاة "أن الصفة تتمة للموصوف، وزيادة في بيانه، والزيادة تكون دون المزيد عليه، وأما أن تفوقه فلا"(٣).

٢- المثال الثاني: قال البحتري:

سَحابٌ عَدَاني سَيْلُهُ، وَهُوَ مُسبلُ ∴ وَبحْرٌ عَدَاني فَيْضُه وَهْو مُفْعَمُ
وبدرٌ أضاءَ الأرضَ شَرْقًا وَمَغرِبًا ∴ وَمَوْضِعُ رَحْلِي منه أَسْوَدُ مُظْلِمُ

الإعراب: (صدر البيت الأول):

(**سحاب**): مبتدأ مرفوع بالضمة.

(**عداني**): بمعنى (جاوزني)، وليس من (المُعَاداة)، وهو فعل ماضٍ مبني على الفتح الظاهر، والنون: حرف وقاية، والياء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به.

(**سيله**): فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل في محل جر بالإضافة، والجملة من الفعل والفاعل خبر المبتدأ.

(**وهو**): الواو حالية، والجملة الاسمية بعده في محل نصب حال. و(**هو**): ضمير رفع منفصل: مبني على الفتح في محل رفع مبتدأ.

---

(١)أسرار البلاغة: ص٢٨٦ (بتصرف).
(٢)معترك الأقران في إعجاز القرآن ٣/ ٤٧٢.
(٣)شرح المفصل – ابن يعيش ٢/٢٤٩.

(**مسبل**): خبر، وعجز البيت معطوف على صدره بالواو، ويعرب إعرابه، وقـد ارتبطت الحال بصاحبها بالواو والضمير في كلا الشطرين؛ لأن الضمير في قوله "هـو" يعود على صاحب الحال "ويعترض بعض النحاة على جعل المبتدأ صاحبًا للحال، ولكن العرب استعملته كثيرًا"[١].

الإعراب: (صدر البيت الثاني):

(**وبدر**): الواو عاطفة على ما قبلها، و(بدر): مبتدأ مرفوع بالضمة.

(**أضاء**): فعل ماضٍ، وفاعله مستتر فيه جوازًا تقديره: (هو)، والجملة من الفعـل والفاعل خبر المبتدأ.

(**الأرض**): مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة.

(**شرقًا**): ظرف زمان منصوب على الظرفية بالفتحة.

(**ومغربًا**):الواو حرف عطف و"مغربًا" معطوفة بالواو على "شـرقًا"، وتعـرب إعرابها والظرفان متعلقان بـ " أضـاء" وقد قال الشاعر: "شرقًا ومغربًا"، ولم يقـل: "شرقًا وغربًا" ومن المعلوم أن "مغربًا" على وزن "مَفْعِل"، وهذا لا يجوز عند النحاة إلا إذا كان العامل في الظرف من لفظه نحو "جلست مجلس زيد"[٢]، ولكنه يجوز في قـول الشاعر حملًا للظرف على معناه الذي اشتق منه، لأن شرقًا يعني اتجاه الشرق، ومغربًـا يعني مكان الغروب كما يعني المسْكن مكان السُّكْنَى.

(**وموضع**): الواو حالية، والجملة الاسمية بعده في محل نصب حـال. و(موضـع): مبتدأ مرفوع بالضمة، وهو مضاف.

(**رحلي**): (رحلي) مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه.

(**أسود**): خبر المبتدأ مرفوع بالضمة.

(**مظلم**): خبر ثانٍ، أو نعت – على الأرجح – لأسود.

---

(١)التطبيق النحوي، تأليف: د/ عبده الراجحي، ط. دار النهضة العربية للطباعة والنشـر، بيـروت – لبنان هامش ص٢٦١.

(٢)شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، مج١، ج١، ص١٩٦ (بتصرف).

المثال الثالث: **قال البحتري**:

شَمْسٌ تَأَلَّقَ والفِرَاقُ غُروبُها ∴ عَنَّا وبَدْرٌ والصدود كُسوفُهُ

(**شمس**): مبتدأ مرفوع بالضمة.

(**تألق**): فعل ماضٍ، وفاعله مستتر فيه جوازًا تقديره: (هي). وجملة "**تألق**" من الفعل والضمير خبر المبتدأ.

(**والفراق**): الواو حالية والجملة الاسمية بعده في محل نصب حال، و"الفراق" خبر مقدم مرفوع بالضمة.

(**غروبها**): و(غروب): مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة، وهو مضاف و(**الهاء**) ضمير متصل مبني على السكون في محل جر بالإضافة، والضمير يعود على صاحب الحال "شمس"، وهكذا ربط الشاعر في كل ما سبق بين صاحب الحال والحال بالواو، وبالضمير، وفي ذلك يقول ابن يعيش: "إذا وقعت الجملة الاسمية حالًا، فيلزم أن تأتي بما يعلق الجملة الثانية بالأولى؛ لأن الجملة كلام مستقل بنفسه مفيد لمعناه، فإذا وقعت الجملة حالًا، فلابد فيها مما يعلقها بما قبلها، ويربطها به لئلا يتوهم أنها مستأنفة"(١).

(**عنا**): جار ومجرور متعلقان بالضمير المتصل في قوله: "غروبها".

(**وبدر**): الواو عاطفة على "شمس" وتقدير الكلام "وبدر تألق" حيث حذف جملة الخبر "تألق" اختصارًا؛ لأنه معلوم، ولأن ما قبله دال عليه.

(**والصدود**): الواو حالية، والجملة الاسمية بعده في محل نصب حال، و(الصدود): خبر مقدم مرفوع بالضمة.

(**كسوفه**): مبتدأ مؤخر، وهو مضاف و(**الهاء**) ضمير متصل مبني على السكون في محل جر بالإضافة، والضمير يعود على صاحب الحال "بدر". وقد ربط الشاعر بين الحال وصاحب الحال بالضمير والواو على نحو ما صنع في سابقيه.

---

(١)شرح مفصل الزمخشري ٢/ ٢٦.

أما تقديم الشاعر للخبر على المبتدأ فهذا من باب "وجوب تقديم الخبر" لأن "المبتدأ يشتمل على ضمير يعود على الخبر"(١) في قوله: "غروبها" و"كسوفه" وهذا الضمير هو نفسه الذي ربط مع الواو صاحب الحال بالحال.

وبعد ... فالأبيات الثلاثة السابقة للبحتري تخايل "بين الاستعارة التصريحية الأصلية وبين التمثيل على حدِّ الاستعارة ... حيث ... تختلف فيها علة الجعل بين المرسل؛ أي الشاعر والمرسل إليه المتلقي"(٢)؛ ولهذا يقول عبد القاهر في البيتين الأولين "وإنما يعمل أي الشاعر في إثبات الصفة الغريبة، والحالة التي هي موضع التعجب"(٣)، فالصفة الغريبة هي الكائنة في الخبر "عداني سيله" و"عداني فيضه" وجملة "أضاء" أما الحالة التي هي موضع التعجب فهي الحالة المضادة لصاحب الحال، لأن الشاعر أراد التمثيل على حدِّ الاستعارة بين حالته، وبين تلك الأحوال المتضادة مع صاحب الحال، ولهذا قال عبد القاهر في شأن البيت الثالث "هو كالشمس المتألقة إلا أن فراقها هو الغروب، وكالبدر إلا أن صدوده الكسوف"(٤).

ومن ثم فسبب هذا التناقض أن الحال تجيء "لبيان هيئة الفاعل، أو المفعول ... إذ الحال إنما هي هيئة الفاعل، أو المفعول وصفته في وقت الفعل"(٥). إذن فالشاعر قد وصف صاحب الحال بالشيء ونقيضه، لأن السحاب المسبل يعدوه سيله، والبحر المفعم يعدوه فيضه، والبدر المضيء يترك موضع رحله في الظلام. وفي البيت الثالث: شمس متألقة تفارق بالغروب، وبدر متألق يكسف بالصدود، ولهذا يقول ابن يعيش: ولا يجوز ذلك إن تضادت الأحوال نحو: هذا زيدٌ قائمًا قاعدًا"(٦)، كما لا يجوز ذلك في قول الشاعر أيضًا؛ لأن تقدير الكلام أن يقال: هذه شمس متألقة غاربة، وهذا بدر

(١)شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، مج١، ج١، ص٢٤٠.
(٢)المفهوم الاصطلاحي للاستعارة بين الماهية ومفردات التعريف، قراءة في الأسرار والدلائل، ص٢٥٨.
(٣)أسرار البلاغة: ص٢٨٧.
(٤)السابق: ص٢٨٦.
(٥)شرح مفصل الزمخشري، ٢/ ٤٢٣ (بتصرف).
(٦)السابق: ٢/ ٦.

متألقًا مخسوفًا، ولهذا قال عبد القاهر: "أن الاستعارة لا تدخل في قبيل التخييل"(١) من هذا النوع؛ لأنه "خداع للعقل، وضرب من التزويق"(٢).

أما كون هذه الأبيات يعود حسنها إلى اللفظ فإن المقصود بها المعنى؛ لأننا "وإن كنا نقول هذه لفظة مستعارة ... فإن مآل الأمر إلى أن القصد بها إلى المعنى"(٣)؛ ولهذا حددنا في الشكل رقم (٥) من هذا البحث إلى أن هذا القسم الذي يعود حسنه إلى اللفظ باعتبار المزية مفعولًا له هو في محل القَبُول في نظر جمهرة من النقاد باستثناء عبد القاهر الذي كان منه هذا القسم في محل الرفض؛ لأن عبد القاهر قد نظر إليه طبقًا لمفهوم تعلق الكلمات، أي من حيث "تعليق بعضها ببعض وجعل بعضها بسبب من بعض"(٤).

وهذا الكلام يعني أن نتأمل أكثر من "مرة في موضوع الاحتمالات النحوية إنه ليس نشاطًا إعرابيًا فحسب، ولكنه مدخل مهم للخبرة بلغة الشعراء.

النحو إذن جزء أساسي من ذكاء الشاعر وفطنته وروعته، وليس جانبًا خارجيًا يطلي به المعنى"(٥) ؛ لأن النحو هو الذي يحدد علاقات الجمل بعضها ببعض، هذا بالإضافة إلى الجانب الدلالي الذي يحدد علاقة الجمل من حيث منطقيتها بالعالم، ولهذا "يحسن أن نضيف هنا ما يوشك أن يكون تفرقة بين التركيب المنطقي، والتركيب فوق المنطقي. التركيب المنطقي فيما يقول بعض الباحثين وحيد الجهة مستقيم الحركة. لكن التركيب فوق المنطقي يبدو متعدد الجهة متناقضًا في الحركة. فعلاقة السببية فيما نسميه تعبيرًا منطقيًا تستحيل إلى علاقة من طراز خاص تصبح السببية فيه جانبًا عُرْضيًا يستغني عنه ويتعالى عليه"(٦).

---

(١)أسرار البلاغة: ص٢٣٨.
(٢)السابق: ص٢٣٩.
(٣)دلائل الإعجاز: ص٣٦٧.
(٤)السابق: المقدمة: ص٤.
(٥)النحو والشعر قراءة في دلال الإعجاز: ص٣٥، ٣٦ (بتصرف).
(٦)النحو والشعر قراءة في دلال الإعجاز هامش ص٤٠.

ومن ثم فإذا كان عبد القاهر قد ذكر هذا القسم من أقسام الكلام الثلاثة على رغم رفضه له، وعدم اعترافه بجودته وحسنه فإن ذلك دليل فطنة وخبرة، لأنه لم يرفضه لمجرد الرفض، ولكنه رفضه بعد أن وضعه في مختبار النحو والدلالة فلم يستقم بعد أن بلاه وامتحنه؛ إن هذا النحو من الشعر لا يطابق مَخْبَرُهُ مَنْظَرَهُ؛ ولهذا قال عبد القاهر: "وهذا إنما يأتي بكلام بعيد من هذا النظم"(١) أي يأتي بكلام مما نسميه منظومًا، إذ إن الكلام السابق من حيث الصحة النحوية قد بريء من كل لحنٍ، أو خطأ فهو صحيح نحوًا من حيث أن الكلمات تجري على المجرى الطبيعي للقواعد.

أما كون علاقاته صحيحة بين الجمل بحيث يترتب عليها ثمرته المطلوبة فإن هذا هو موضع البطلان الذي أثبته عبد القاهر، لأنه قد دلل – ونحن قد أثبتنا هذا التدليل – على غير صحتها علائقيًا؛ لعدم تناسب الموصوف مع صفته في بيت المتنبي، ولا الحال مع صاحبها في أبيات البحتري الثلاثة. فلله إذن دّر عبد القاهر حتى وإن كان قد أتعبنا معه، لأنه قد غاص على المعاني حتى وصل إلى ما بعد منها واحتجنا نحن أيضًا إلى أن نصل إليها على نحو ما وصل. ومن ثم فقد تناوشنا مع أفكاره هذه المرة في بحثنا هذا؛ ولكن من مكان بعيد. ...**وبعد** ...

فإني أخص بالذكر في هذا الموضع من البحث ما ذكره النقاد حديثًا تحت مسمى "تفاوت مستويات النظم"(٢) وهم يعنون بذلك ما ذكره عبد القاهر عن المستوى الأدنى للنظم مقارنة بالمستوى الإبداعي عند الشعراء، أو المستوى الإعجازي في القرآن الكريم(٣). ومن ثم فإني ههنا ألتمس ما قاله عبد القاهر عن مقولة للجاحظ كثر الاستشهاد بها عن تفاوت مستويات النظم، وذلك حتى لا يظن أحد من الباحثين أن

---

(١)أسرار البلاغة: ص٢٨٧.

(٢)ينظر على سبيل المثال لا الحصر الاتجاه الأسلوبي في النقد الأدبي تأليف: د/ شفيع الدين السيد، ط. مكتبة الآداب، ص٣٤ وما بعدها.

(٣)إنه من الجدير بالذكر أن أنبه إلى أن أولئك الذين تناولوا "مستويات النظم" قد اقتصروا في الجانب الأدنى على المقولة السابقة للجاحظ وبعض مقولات أخرى على حين أنهم قد مثلوا للمستوى الأعلى ببعض أبيات الشعر وبعض آيات القرآن دون أن يتطرقوا إلى الأقسام الثلاثة، ودون أن تمتد أبصارهم إلى كل ما قاله عبد القاهر، وإنه لكثير!

تلك حجة قد أوتيها علينا. ومن ثم فقد اقتضت الضرورة أن نعرض لهذه المقولة، وأن نجعلها مثالًا رابعًا في هذا الجزء من البحث وعليه نقول:

المثال الرابع :

وهو الكائن في مقولة الجاحظ؛ تلك المقولة التي نُظِّرَ إليها على أنها تحوي المستوى الأدنى من النظم، وذلك طبقًا لقول عبد القاهر[١]: "قال الجاحظ في أول كتاب الحيوان: "(جنبك الله الشبهة)، (وعصمك من الحيرة)، (وجعل بينك وبين المعرفة سببًا)، (وبين الصدق نسبًا)، (وحبب إليك التثبت)، (وزين في عينك الإنصاف)، (وأذاقك حلاوة التقوى)، (وأشعر قلبك عز الحق)، (وأودع صدرك برد اليقين)، (وطرد عنك ذل اليأس)، (وعرفك ما في الباطل من الذلة)، (وما في الجهل من القلة)".

إن هذه المقولة قد مثل بها عبد القاهر مع أمثلة أخرى للمستوى الأدنى من النظم في كلٍ من كتابيه الأسرار والدلائل، وهي على نحو ما نرى مقولة نثرية تندرج من حيث المستوى النظمي مع الأبيات الشعرية السابقة التي مثلنا بها؛ لأنها – طبقًا للفكر المتنبه الواعي – من جنسها، وسبب ذلك أنها مقولة تجريدية تتبع "اللاشعور" وتكمن في "اللاوعي" الجمعي للأمة التي تستمع إلى هذه المقولة وما هو على شاكلتها دون أن "يستطيعوا إن يسألوا عنها أن يذكروا لها تفسيرًا يصح"[٢] وكأن عبد القاهر كان يريد من الأمة ما يهدف إليه في عصرنا الحاضر "علم النفس التجريدي"، أو على نحو ما يراه باحث آخر إلى "أن فكرة اللفظ الذي يتحمل بمعناه عند عبد القاهر توافق ما يراه "علم النفس اللغوي"[٣] الذي يرد عملية مستويات الكلام بشتى صورها إلى "الوعي" الذي يساوي "المعاني المرتبة في النفس"[٤] عند عبد القاهر" المنتظمة فيها على قضية

(١)أسرار البلاغة: ص٧، وينظر المقولة نفسها في دلائل الإعجاز: ص٩٧.
(٢)دلائل الإعجاز: ص٤٥٦.
(٣)بلاغة أرسطو بين العرب واليونان، تأليف: الدكتور/ إبراهيم سلامة، ط. الأنجلو المصرية، ص٢٦٧.
(٤)أسرار البلاغة: ص٣.

العقل" [١]. ومن ثم فطبقًا لمنهج عبد القاهر في التقسيم الثلاثي فإن هذه المقولة منظومة نحويًا طبقًا للنظم القواعدي عن طريق عطف الجمل بعضها على بعض ولذلك قال: "واعلم أن من الكلام ما أنت تعلم إذا تدبرته إن لم يحتج واضعه إلى فكر وروية حتى انتظم، بل ترى سبيله في ضم بعضه إلى بعض، سبيل من عمد لآلٍ فخرطها في سلك، لا يبغي أكثر من أن يمنعها التفرق، وكمن نَضَّد أشياءَ بعضها علَى بعض، لا يريد في نضده ذلك أن تجيء له منه هيئة، أو صورة، بل ليس إلا أن تكون مجموعة في رأى العين، وذلك إذا كان معناك، معنى لا تحتاج أن تصنع فيه شيئًا غير أن تعطف لفظًا على مثله"[٢].

إذن فهذه القطعة النثرية تختلف عن الأبيات الشعرية السابقة، لأن الأبيات السابقة يحمل كل منها صورة من صور الاستعارة بيد أن هذه الصور لو رددنَّاها إلى الوعي فإننا لن نجد وعيًا بشيء، لأنها مُوغلة في المبالغة.

أما قطعة الجاحظ النثرية فهي تتكون من صور جزئية تحمل كل صورة منها جملة خبرية المقصود بها الدعاء، وهذا من باب المجاز المرسل المركب: حيث استعمل الجاحظ الجمل الخبرية المقصود بها فائدة الخبر في الإنشاء لغرض الدعاء "والعلاقة المسببية، إذ الإخبار بذلك مسبب عن الدعاء به"[٣].

وعلى ذلك لو نظرنا إلى تعداد الجمل في مقولة الجاحظ لوجدناها اثنتى عشرة جملة فعلية، تبتدأ بفعل، والفاعل في الجملة الأولى لفظ الجلالة، والفواعل في بقية الجمل ضمير مستتر يعود إلى لفظ الجلالة. أما المفاعيل والمتعلقات فإن هذا ما سوف نتناوله بشيء من التفصيل على النحو التالي:

(أ) ما تعدى من الأفعال إلى مفعولين بتضعيف عينه، وزيادة الهمزة في أوله، وذلك فيما يأتي:

---

(١)السابق: ص٣.

(٢)دلائل الإعجاز: ص٩٦، ٩٧.

(٣)نظرات في البيان، تأليف: د/ محمد عبد الرحمن نجم الدين الكردي، ط. السعادة، ص٢٤١.

قال الجاحظ: (**جنَّبك الله الشبهة**).

الإعراب:

(**جنبَّك**): (جنب): فعل ماضٍ، والكاف حرف خطاب – ضمير متصل – في محل نصب مفعول به مقدم.

(**الله**): لفظ الجلالة فاعل مرفوع للتعظيم بالضمة.

(**الشبهة**): مفعول به ثانٍ للفعل جنب؛ لأنه مضعف العين فتعدى إلى مفعولين. ويضاف إلى هذه (الجملة الأولى)، الجملة (السابعة، والثامنة والتاسعة) حيث تعدت فيها الأفعال إلى مفعولين لزيادة الهمزة في أولها، وهذه الجمل هي الكائنة في قول الجاحظ: (وأذاقك حلاوة التقوى)، (وأشعر قلبك عز الحق)، (وأودع صدرك برد اليقين) حيث إن الفاعل في (أذاق) و(أشعر) و(أودع) ضمير مستتر تقديره: (هو) والمفعول الأول في قوله: (وأذاقك) في الجملة السابعة هو حرف الخطاب – الضمير المتصل– في محل نصب مفعول به أول. أما المفعول الأول في الجملتين التاليتين فهو(قلبك) المضاف إلى حرف الخطاب. وكذا (صدرك) المضاف إلى حرف الخطاب أيضًا، لأن حرف الخطاب في كلا الجملتين في محل جر بالإضافة، أما المفعول الثاني في الجمل الثلاثة فهو(حلاوة) المضاف إلى(التقوى) و(عز) المضاف إلى(الحق) و(برد) المضاف إلى (اليقين)، إذ إن كلًا من (التقوي) و(الحق) و(اليقين)، قد وقع مضافًا إليه.

(**ب**) **ما تعدى من الأفعال إلى مفعول واحد**، ومثال ذلك ما ورد من الأفعال في الجملة: (الثانية، والخامسة، والسادسة، والعاشرة).

وإذن فهذه أربعة جمل تتعدى فيها الأفعال إلى مفعول واحد، "والمتعدي إلى مفعول واحد يكون علاجًا، وغير علاج فالعلاج ما يفتقر في إيجاده إلى استعمال جارحة، أو نحوها نحو "عصمك من الحيرة" و"طرد عنك ذل اليأس"، وغير العلاج مالم يفتقر إلى ذلك، بل يكون مما يعلق بالقلب نحو "حبَّب إليك التثبت" و "زين في عينك

الإنصاف"[1]، أما مفاعيل هذه الجمل فهي الكاف الضمير المتصل في "عصمك"، لأنها في محل نصب مفعول به، ويليها المفاعيل "التثبت" و "الإنصاف" و "ذل" المضـــاف إلى "اليأس". أما الجار والمجرور في "من الحيرة" و"إليك" و "في عينك" و "عنك" فهذه كلها متعلقات بالأفعال قبلها.

وبعد .. فإن حذلقة الجاحظ، وإمعانه في التجريد لم تكن لتخفي على عبد القاهر، لأن الجاحظ من وجهة نظري – كان من الممكن أن يقول "وقاكَ الله شـــرَ الحـــيرةِ" و "باعدَ اليأس عنك"، أما قوله:" حبَّب" و "وزين" فإنه أخذه من قوله تعالى:﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ (الحجرات: ٧) حيث أعمل الجاحظ "حبـــب" في التثبت، و "زين" في الإنصاف. ومن ثم فقد خرج عن نهج القرآن في التعبير، وربمـــا لهذا كان عبد القاهر شديد الحساسية تجاه كل الجمل في مقولة الجاحظ السابقة.

(ج) **ظـرف المكـان:** وقد ورد في جملتين متتابعتين وهما الثالثة والرابعة في قوله: "وجعـــل بينك وبين المعرفة سببًا" و"بين الصدق نسبًا" فجعل هنا تتعدى إلى مفعول واحد؛ لأنها ليست بمعنى "صيّر"، والفاعل ضمير مستتر تقديره: (هو).

(بينك): ظرف مكان منصوب على الظريفة متعلق بجعل، والكاف ضمير متصل في محل جر بالإضافة و "بين" معطوفة على "بينك" وتعرب إعرابها. و "بين" مضاف.

(المعرفة): مضاف إليه.

(سببًا): مفعول به منصوب بالفتحة، وجملة و" بين الصدق نسبًا" معطوفة على ما قبلها وتعرب إعرابها.

(د) **جملة الصلة المسبوقة باسم الموصول "ما"** وقد ورد ذلك في الجملتين الحادية عشرة، والثانية عشرة في قوله: "وعَّرفك ما في الباطل من الذلة" و "ما في الجهـــل مـــن القلة" ومن ثم فقوله: (وعَّرفك) الواو: حرف عطف على ما قبلها و(عرَّف) فعل ماضٍ يتعدى إلى مفعولين؛ لأنه مضعف العين، والفاعل ضمير مســـتتر تقـــديره:

(١)شرح المفصل – ابن يعيش – ٤/ ٢٩٥ (بتصرف).

(هو) و(الكاف): حرف خطاب – ضمير متصل – في محل نصب مفعول به أول و "ما" اسم موصول بمعنى "الذي" مبني على السكون في محل نصب مفعول به ثانٍ، وجملة الجار والمجرور "في الباطل" صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، "من الذلة" جار ومجرور متعلق بحال من الموصول "ما" و "من" حرف جر بياني.

وجملة: "وما في الجهل من القلة" معطوفة على جملة "وما في الباطل من الذلة" وتعرب إعرابها.

إذن فالخلاصة من ذلك أن الجمل السابقة كلها قد عطفت بالواو ونحن الذين قد قمنا بترتيبها وفقًا للفعل الذي يتعدى إلى مفعولين، أو الذي يتعدى لمفعول واحد، أو وفقًا للموصول وصلته. أو الظرف المكاني على نحو ما أوضحناه في الصفحات السابقة. هذا بالإضافة إلى بيان أوجه الصلة بين الفعل الذي يتعدى إلى مفعول واحد وشبه الجملة في الجار والمجرور. ومن ثم فلئن كنا قد قلنا آنفًا أن عبد القاهر قد كان شديد الحساسية من مقولة الجاحظ السابقة، فإننا كنا نعني بذلك ما قاله عبد القاهر بصددها حين قال: "فقد ترك أولًا أن يوفق بين الشبهة والحيرة في الإعراب، ولم ير أن يقرن الخلاف إلى الإنصاف، ويشفع الحق بالصدق، ولم ير أن يطلب لليأس قرينة تصل جناحه، وشيئًا يكون رديفًا له"(١). ومن ثم فطبقًا لما بيناه في الموضع المشار إليه آنفًا لم يبق إلا قرينة اليأس إذ إنها – من وجهة نظري – اسم الموصول وصلته بحيث كان ينبغي أن يقول:" وطرد عنك ذل اليأس الذي جعلك قانطًا من الرحمة" فاسم الموصول (الذي) هو القرينة، والشيء الرديف هو صلته.

(هـ) **أما من ناحية الجانب الدلالي** فهذه العبارات – على نحو ما ألمحنا آنفًا – موغلة في التجريد، لأنه قد جعل ذل اليأس مطرودًا بدعائه ومن ثم فإن الذي يسترعى النظر في كل هذه الجمل المتراصة أن نتوقف– وهذا هو المراد – عند جملتين إحداهما قوله: (وأذاقك حلاوة التقوى)؛ لأنه ما قال ذلك إلا وفي ذهنه قوله تعالى: ﴿فَأَذَاقَهَا اللهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ﴾ (النمل / ١١٢).

(١)أسرار البلاغة: ص٧.

ومن ثم فإن الجاحظ قد شبه التقوى بشيء مما يَأكل الناس ثم حذف المشبه به ورمز إليه ببعض لوازمه وهو الحلاوة ثم رشح لها بالإذاقة والفارق بين الإذاقة في قول الجاحظ والإذاقة في الآية القرآنية أنها في قول الجاحظ من الترشيح وفي الآية القرآنية من التجريد.

أما الثانية: فهي قوله: "وأودع صدرك برد اليقين"؛ لأن برد اليقين يجوز أن يكون من باب إضافة المشبه به إلى المشبه – وهذا هو الأرجح – أي أن اليقين كالبرد ويجوز أن يكون استعارة مكنية على غرار سابقه. وعلى ذلك يكون الجاحظ قد جعل لليقين بردًا ولا برد له، وهذا التأويل لا يتوافق مع مدلول اليقين، لأن اليقين يعطي النفس الاطمئنان الذي هو كالبرد. إذن فهو من تشبيه الإضافة ولا علاقة له بالاستعارة المكنية البتة.

وعلى ذلك فهذا القسم الأول يمكن أن نضيف إليه أمثلة أخرى، وذلك بالإضافة إلى الأمثلة التي أوردناها في الصفحات السابقة. ومن ثم فقد جعل عبد القاهر على نحو ما وضح في الشكل رقم (٢) والشكل رقم (٥) – بديلًا عن هذا القسم الذي لا يرتضيه، لأنه لم يكن في محل القَبُول من نظريته النظمية ولهذا قال: "أن الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، وأن الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها، وأنه المعيار الذي لا يتبين نقصان كلام ورجحانه حتى يعرض عليه؛ والمقياس الذي لا يعرف صحيح من سقيم حتى يرجع إليه"[(١)].

إذن فلولا العلم بالنظم لما اتضح لنا بأن الصفة لا تطابق الموصوف بها في قول المتنبي، ولا أن الحال قد تضادت مع صاحب الحال في أبيات البحتري الثلاثة، ثم ناهيك بقول الجاحظ الذي لا تتفق بنيته الداخلية مع بنيته الخارجية إلا في العطف بالواو، وفي كونها دعائية.

ومعنى ذلك أنها – أي مقولة الجاحظ – تحمل قدرًا مشتركًا من المستوى النحوي الأول؛ وهو مستوى الصواب. أما فيما عدا ذلك فهذه البنى تجريدية؛ إذ إننا لانستطيع

(١)دلائل الإعجاز: صـــــــ٢٨.

أن نحكم عليها بظاهر لفظها، الذي يحدث فورة شعورية ما تلبث أن تنطفئ، أو تزول، لأن كلمات الجمل الاثنتي عشرة جملة ما زالت مغلقة على معانيها، ومحصورة في جملها حيث لم يؤد العطف إلى صناعة صلات وثيقة بينها من حيث الموقعية النظمية.

ومن ثم فقد جاز لنا طبقًا لما أوضحناه في تحليلها أن نقدم بعضها على بعض من حيث التوافق في النهج الإعرابي، وسبب ذلك– طبقًا لمفهوم عبد القاهر– أن هذه الجمل لم تنصهر في مجموع واحد متصل، أي أنها لم تؤد إلى أن" المفهوم من الجميع مفهوم واحد، (والكلام) من أوله إلى آخره كلام واحد"[(١)].

وعلى ذلك فإذا كان عبد القاهر قد قال: "ومعنى القصد إلى معنى الكلم أنك تعلم السامع بها شيئًا لا يعلمه، ومعلوم أنك أيها المتكلم لست تقصد أن تعلم السامع معاني الكلم المفردة التي تكلمه بها فلا تقول: خرج زيد، لتعلمه معنى خرج في اللغة، ومعنى زيد"[(٢)]، وكذلك نقول – نحن أيضًا في قول الجاحظ: لست تقصد أيها الجاحظ أن تعلم السامع معاني الجمل المعطوفة التي تكلم السامع بها، لأن السامع ليس في حاجة لتعلمه معنى" جنبك الله الشبهة"[(٣)]، أو معنى "عصمك من الحيرة"[(٤)] إلى آخر تلك الجمل المعطوفة بالواو، والمتراصة من حيث الشكل لا من حيث الجوهر، حيث كان عبد القاهر على نحو ما يرى الدكتور إبراهيم أنيس "يتلمس في النظم نواحي من الجمال، وأمورًا دقيقة لطيفة، ولذا لم ير في نثر الجاحظ (وهو يعني مقولته السابقة) "ذلك النظم الكلامي الذي ينشده هو"[(٥)] وبالطبع أن عبد القاهر لم ينشد ذلك لنفسه وإنما كان ينشده من أجل البيان. وذلك على نحو ما بينا في الصفحات السابقة.

---

(١)دلائل الإعجاز: ص٤١٤.
(٢)السابق: ص٤١٢.
(٣)السابق: ص٩٧، وينظر أسرار البلاغة: ص٧.
(٤)السابق: نفسه.
(٥)من أسرار اللغة، تأليف: الدكتور/ إبراهيم أنيس، ط٦، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٨م، ص٣٠٣، ٣٠٤.

القسم الثاني: وهو الذي يتكون طبقاً للشكلين رقم (٤) ورقم(٥) من : "المفهوم الثالث للنحو (م٣) + القسم الثاني من المعاني التخييلية"(ت٢)

وهذا القسم يتمثل في ضربين من ضروب الأسلوب، وهما:

أولا: الاستعارة غير المفيدة:

بداية أقول: إن عبد القاهر قد حدد هذا الضرب من الاستعارة في القسم اللفظي نصًا، وذلك حين فرق بينهما، وبين الاستعارة المفيدة بقوله: "فإن قلت: فإذن لا فـرق بين استعارة "طار" للفرس، وبين استعارة "الشَّفَة" للفرس فهلا عددت هذا في القسـم اللفظي غير المفيد؟.. فالجواب أني لم أعده في ذلك القسم، لأجل أن خصوص الوصف الكائن في "طار" يراعي في استعارته للفرس.. وأما استعارة اسم العضو نحو " الشَّـفَة " و"الأنف" فلم يراع فيه خصوص الوصف"[١]، وإذن فعبد القاهر يقصد بالشَّفَةِ "قـول الشاعر:

فبتنـا جُلوسًـا لَـدَى مُهْرِنـا ∴ نُنـزِعُ مـن شَـفَتيه الصَّـفَارا

فاستعمل الشَّفَةَ في الفرس"[٢]، ويقصد بالأنف قول العجاج:

"فاهمًا ومَرْسِنًا مُسَرَّجًا" يعني أنفًا برق كالسراج، والمَرْسَن في الأصل للحيـوان، لأنه الموضع الذي يقع عليه الرَّسَنُ"[٣] "والرَّسَنُ: الزمام على الأنف والجمع (أرسـان) و (المَرْسَنُ): الأنف وموضع الرَّسَنِ من أنف الدابة والجمع (مَراسِن)"[٤]، أمـا قولـه "مُسَرَّجًا"، فإن البلاغيين قد قالوا إنه من السراج، أو من السيوف السريجية، ولا هـو من هذا ولا ذاك، ولكنه من "أسرج الفرس شد عليه السرج"[٥]، لأن هذا هو الأليـق بالمعنى، وعلى ذلك يكون النعت "مُسَرَّجًا" للمنعوت المفعـول بـه "ومَرْسَـنًا"- لأن

(١)أسرار البلاغة: ص٤٧، ٤٨.
(٢)السابق: ص٢٣.
(٣)السابق: ص٢٣.
(٤)المعجم الوجيز: ص٢٦٤.
(٥)المعجم الوجيز: ص٣٠٧.

الشاعر قد قال أيام أبدت[١]، وعطف الجمل إلى أن وصل إلى قوله: ومرسنًا مُسَرَّجًا" – بمثابة الترشيح للنكرة الموصوفة "مرسنًا" لأن المرأة تشد بُرْقعَهَا وهو "قناع الوجه للنساء"[٢] كما يشد صاحب الناقة (الرَّسَنَ) على (المَرْسِن). أي على أنف ناقته فالمرسن إذن سمي بذلك لعلاقة المجاورة وهذا من المجاز المرسل، أما إطلاق الشاعر اسم المرسن وهو أنف الناقة على أنف صاحبته، فهذا يدل على أنه كان ينظر من أنف صاحبته موضع البُرْقع فيرى أنها قد جعلته مُسَرَّجًا، أي شدت عليه برقعها كما يشد هو الرَّسَنَ على (مَرْسَنِ) ناقته. وهذا – في حد ذاته – يدل على العفة، ويفتح أبواب الخيال أمام الشاعر إلى امتلاك زمام هذه المرأة على غرار ما امتلك زمام ناقته. وإذن فهذه الاستعارة من قبيل الاستعارة اللفظية لأن الشاعر "قد وضع الاسم مكان الاسم على سبيل الاستعارة"[٣]، فلم ينتقل بالاسم أبعد من معناه.

أما استعارة الشَّفَة من الإنسان للجَحْفَلة في الفرس ففي هذا يقول عبد القاهر: "فلا فرق من جهة المعنى بين قوله من شفتيه وقوله من جحفلتيه، لو قاله إنما يعطيك كلا الاسمين العضو المعلوم فحسب بل الاستعارة ههنا بأن تنقصك جزءًا من الفائدة أشبه. وذلك أن الاسم في هذا النحو إذا نفيت عن نفسك دخول الاشتراك عليه بالاستعارة دلَّ ذكره على العضو، وما هو منه"[٤]. وعلى ذلك فإن كنَّا قلنا في بحث سابق أن القسم الثاني من المعاني التخييلية يعني "أن تجري الاسم على المشبه إجراءه على أصله الذي وضع له"[٥]، مع إدعاء أنه غيره. فههنا نقول أن الاستعارة غير المفيدة تعني: أن تجري الاسم المستعار على شيء واحد، له نفس المعنى، مع اختلاف الألفاظ التي تدل على نفس الشيء من جنس إلى جنس. ولهذا قال عبد القاهر: "فإن توهمت

(١)فالفاعل في (أبدت) ضمير مستتر، وقد طال الكلام مع المفعول ونعته عن طريق عطف الجمل إلى أن وصلنا إلى الجملة محل الشاهد.

(٢)المعجم الوجيز: ص٤٦.

(٣)شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي، ت – د/ رمضان عبد التواب، ٢/ ٢٠٣.

(٤)أسرار البلاغة: ص٢٣، ٢٤.

(٥)السابق: ص٢١٧.

جري الاستعارة في الاسم زالت عنـها هـذه الدلالـة بـانقلاب اختصاصـها إلى الاشتراك"[١]. إذن فالمعنى من ذلك أن نقول: إن الشاعر الذي يصنع ذلـك يتجـوز باللفظ ولا يتجوز فيه، لأنه وإن جاز به موضعه الذي وضع له، إلا أنه – في الوقـت ذاته – لم يمنح اللفظ دلالة جديدة، لأن اللفظ ما زال يشير إلى نفس ما يشير إليه دال آخر إلى الشيء نفسه في شيء آخر.

ومن ثم فمن أجل توضيح ذلك نضع النموذج الدلالي التالي:

النموذج رقم (٢):

النموذج الدلالي للاستعارة غير المفيدة:

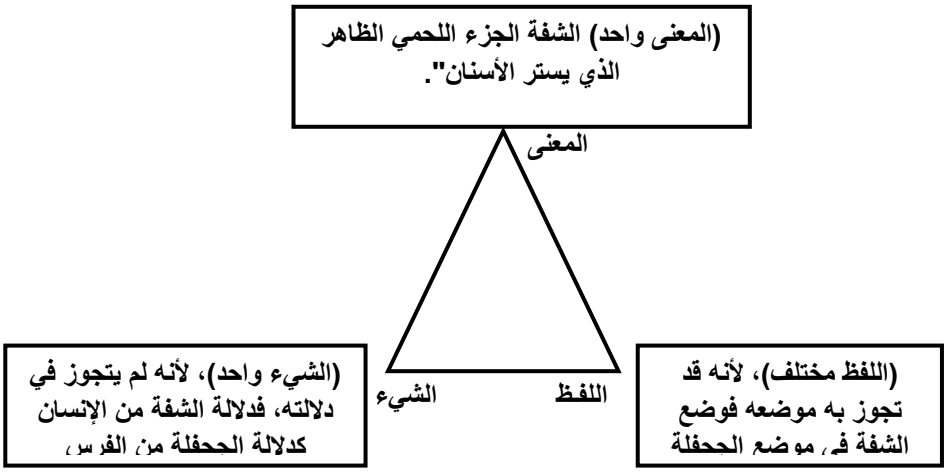

إذن فهذا الضرب لا اختلاف فيه إلا من حيث اللفظ، اللهم إلا إذا قصد الشاعر التحسين، أو التقبيح، لأنه إن قصد هذا "فلا شك في أنها معنوية"[٢].

---

(١)السابق: ص٢٤. ومعنى ذلك أنه ليس من مفاضلة بين المستعار منه، والمستعار له؛ لأن اللفظ في الاستعارة غير المفيدة يستعار لما هو مثله، وهذا يخالف القاعدة التي قال بها عبد القاهر في قوله: "فأنت تستعير اللفظ لما هو دونه" (أسرار البلاغة: ص٤١).

(٢)أسرار البلاغة: ص٢٩.

ومن ثم فلو رجعنا إلى قول الشاعر السابق فلابد لنا من إعرابه حتى نتمكن من معرفة قصده من استعارة الشَّفَة للجَحْفَلَة:

(فبتنا): الفاء عاطفة، أو بحسب ما قبلها. (بتنا): فعل ماضٍ ناقص مبني على السكون لاتصاله بنا، و(نا) ضمير المتكلمين في محل رفع اسم (بات).

(جلوسًا): خبر بات منصوب بالفتحة.

(لدى مهرنا): (لدى)[١]: أي عند مهرنا، وهي ظرف مكان غير متمكن منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها التعذر، وهي مضاف. (مهرنا) مضاف إليه و(نا) ضمير متصل – ضمير المتكلمين في محل جر بالإضافة.

(نُترِّعُ): فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره (نحن).

(من شفتيه): (من): حرف جرٍ، (شفتيه): مجرور بـ (من) وعلامة جره الياء، لأنه مثنى وحذفت النون للإضافة، والهاء ضمير متصل – ضمير الغائب في محل جرٍ بالإضافة، وقوله (من شفتيه) مثنى (شَفَة)، فالتاء فيها عوض عن واو محذوفة، بدليل أنه ينسب إليها فيقال شفويّ"[٢].

(الصفارا): مفعول به منصوب بالفتحة للفعل "نُترِّعُ".

ومن ثم فلو نظرنا في الإعراب لوجدنا اهتمام الشاعر بفرسه من خلال معاني النحو، لأنه قد قال (بتنا) و"وبات" تفيد معنى وقت الليل بطوله"[٣]. وقد ضعف عين الفعل (نترِّع) للدلالة على شدة الترع، أو على الاهتمام بفرسه. والذي يدل على شدة اهتمامه أنه قد قال "لدى مهرنا" و"لدى لا تستعمل إلا في الحاضر"[٤].

---

(١)ينظر التطبيق النحوي، تأليف/ د. عبده الراجحي، ص٢٥٢، وينظر الإتقان في علوم القرآن، مج١، ج٢، ص٤٩٦.

(٢)تجديد النحو، تأليف/ د. شوقي ضيف، ط٣. دار المعارف، ص٩٢.

(٣)التطبيق النحوي: ص١١٩.

(٤)الإتقان في علوم القرآن: مج١، ج٢، ص٤٩٦.

وعلى ذلك فاستعارة الشاعر "الشَّفَة" للجَحْفَلة هي مِن وجهة نظري – للتحسين. ومن ثم فالسؤال الذي يطرح نفسه هل أفاد الشاعر بالتحسين شيئًا؟ والجواب عن ذلك أن نقول: إن التحسين لم يغنِ عنه شيئًا لأن الاستعارة غير المفيدة على العموم "توهم الاشتراك في الدلالة" ولهذا قال عبد القاهر: "فإن توهمت جري الاسم في الاستعارة زالت عنها هذه الدلالة بانقلاب اختصاصها إلى الاشتراك"(١)، ومعنى ذلك أن اللفظ المستعار يشير إلى ذات الشيء الذي استعير له، ولكن في شيء آخر.

ثانيا: "ما يدعي فيه لما لا يعقل العقل"(٢):

وهذا الضرب من أقسام الكلام يوهم الاشتراك في الفعل العقلي، ولهذا علق عبد القاهر على قول الشاعر: "إذ أصبح الديك يدعو بعض أسرته"، بقوله: "وذلك أنه لم يجتلب الاسم المخصوص بالآدميين حتى قدم تنزيلها منزلتهم، فقال: "هم" فأتى بضمير من يعقل.. ونظيره أنك تقول: أين الأسود الضارية؟ وأنت تعني قومًا من الشجعان فيلزم في الصفة حكم ما لا يعقل، فتقول: الضارية، ولا تقول الضارون البتة"(٣)، وهكذا استند عبد القاهر هنا إلى أسلوبية اللغة في الفرق بين من يعقل ومالا يعقل؛ لأن مالا يعقل يعامل في الجمع معاملة المفردة المؤنثة المختومة "بعلامة تاء التأنيث كـ"جاهرة" و"كاتبة" (وكذلك "ضارية") لأنها تجمع على فواعل.. فيقال "جواهر" و "كواتب"، ("وكذا يقال: "ضواري")(٤).

ومن ثم فبداية أقول: إن ادعاء العقل، لما لا يعقل يعود إلى فلسفة عبد القاهر النقدية الجامحة نحو العقل، على نحو ما ينبغي أن يكون العقل المفكر، والمتدبر في شئون الكون على أهبة الاستعداد للتمييز بين المعاني، ولعل هذا هو السبب الذي جعل عبد القاهر يعطي الإنسان قدرًا من الأفضلية والتمايز من خلال العقل، لأن الإنسان منذ نزل إلى الأرض لم يكن مفكرًا – كما ينبغي الفكر – في يوم وليلة، ولكنه كان مفكرًا

(١)أسرار البلاغة: ص٢٤.
(٢)السابق: ص٣٢.
(٣)السابق: ص٣١.
(٤)شرح المفصل – ابن يعيش – ٣/ ٢٩٦، ٢٩٧ (بتصرف).

بعد ملاحظة وتجريب، ولهذا لم يرد عبد القاهر أن يعود الإنسان إلى الحياة القبلية الأولى. فينظر إلى ظواهر الأشياء من جماد وحيوان وطير فيجعل لها ما للإنسان من عقل، وعلى هذا فلا مناص من متابعة رؤية عبد القاهر من خلال هذا الشاهد الذي يقول فيه الشاعر(١):

إذا أصبَح الديكُ يدعو بعضَ أسرتِه ∴ عندَ الصباح وهم قومٌ مَعَازِيلُ

إذن فالشاعر قد جعل الديك مناديًا بدعائه على بعض أفراد أسرته، وإليك الإعراب:

(إذا): ظرف لما يستقبل من الزمان متضمن معنى الشرط متعلق بالجواب.

(أصبح): فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح.

(الديك): اسم (أصبح): مرفوع بالضمة، وجملة (أصبح الديك): في محل جر بالإضافة.

(يدعو): فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل، والفاعل ضمير مستتر تقديره: (هو) وجملة (يدعو) خبر أصبح.

(بعض أسرته): (بعض): مفعول به للفعل (يدعو)، وهو مضاف و(أسرة): مضاف إليه، و(الهاء): ضمير متصل – ضمير الغائب – في محل جر بالإضافة، وجملة (بعض أسرته متعلقة بـ (يدعو)، وجواب الشرط محذوف تقديره: فاستجابوا له عند الصباح.

(عند الصباح): (عند): منصوبة على الظرفية بمعنى وقت الصباح، وهي مضافة (والصباح): مضاف إليه.

(وهم قوم معازيل): (الواو)، واو الحال، و(هم) مبتدأ، و(قوم): خبره، و(معازيلُ): نعت للقوم، والجملة في محل نصب حال.

---

(١)أسرار البلاغة: ص٣١.

ومن ثم فبعد أن أعربنا هذا البيت نذكر تعليق عبد القاهر إذ إنه قد علـق عليـه بقوله: "فاستعارة القوم – ههنا وإن كانت في الظاهر لا تفيد أكثر من معنى الجمـع – فإنها مفيدة من حيث أراد أن يعطيها شبهًا مما يعقل. على أن هذا إذا حققنا – في غـير ما نحن فيه – وبصدده في هذا الفصل، وذلك أنه لم يجتلب الاسم المخصوص بالآدميين، حتى قدم تنزيلها منزلتهم، فقال: "هم" فأتى بضمير من يعقل. وإذا كان الأمر كـذلك كان القوم جاريًا مجرى الحقيقة"(١).

وهذا من الاستعارة التمثيلية حيث إن الشاعر قد شبه هيئة الديك وقـت قيامـه بالصياح عند الصباح، وهو في عزلة عن الدجاج، أو وهو والدجاج في عزلة عن البيت بهيئة من يقوم بدعاء قومه للاستيقاظ مبكرًا.

وبعد فقد يظن ظان أن عبد القاهر لم يقل ذلك، أي لم يقل بالتمثيل علـى حـد الاستعارة في قول الشاعر السابق، وأنا أقول: إن عبد القاهر قد قال: "وإذا كان الأمر كذلك كان القوم جاريًا مجرى الحقيقة"؛ لأن المثل أي التمثيل على حد الاسـتعارة – على نحو ما قال في موضع آخر – "فلا هو يقتضي تردد اللفظ بين احتمال شيئين، ولا أن يدعي معناه للشيء، ولكنه يدع اللفظ مستقرًا على أصله"(٢)، وكـذلك قـال في موضع آخر أيضًا "وإذا لم تكن نسبة الشبه للشيء على الإنفراد، وكان مركبًـا مـن حالة مع غيره فليس الاسم بمستعار، ولكن مجموع الكلام مثل"(٣).

إذن فهذا الضرب من التصوير يقوم على المفهوم الثالـث للنحـو، أي "معـاني النحو" ويقوم على القسم الثاني من المعاني التخييلية. ومن ثم فلو أخذ عبـد القـاهر بالمسامحة، لكان مكان هذا البيت في القسم الأول من الأقسام التي يعود حسنها للفظ والنظم، ولكن لكون الشاعر – على نحو ما قال عبد القاهر "يقول قولًا يخـدع فيـه نفسه، ويريها ما لا ثرى"(٤)، فقد جعلنا ادعاء العقل لما لا يعقل في هذا القسـم؛ لأن

(١)أسرار البلاغة: ص٣١.
(٢)السابق: ص٢١٠.
(٣)أسرار البلاغة: ص٢٢٥.
(٤)السابق: ص٢٣٩.

الشاعر "لم يراع خصوص الوصف"[١]، بين إنسان يفصح عن نفسه بأصوات متعددة وبمعان مختلفة، لأن "الصوت الأثر السمعي الذي تحدثه تموجات ناشئة من اهتزاز جسم ما"[٢]. أما الديك فإنه وإن أحدث صوتًا بحيث يقال "صاح به: دعَاهُ ونَاداه"[٣]. ومن ثم فإن إطلاق "الآذان" وهو النداء للصلاة على صياح الديكة (إنما هو من قبيل المجاز لموافقة صياح الديكة نداء الفجر. وعلى ذلك فإن ثمة فارقًا كبيرًا بين صياح الديكة وبين الكلام وبعد..

فإن الأقسام اللفظية الثلاثة ليست على منوال واحد، لأن القسمين الأول والثاني منها يعودان إلى الجانب السلبي في الدلالة، على حين يعود القسم الثالث منها، – وهو القسم الذي توصل إليه عبد القاهر من أجل بيان دور الكلمة في نظرية النظم – إلى الجانب الإيجابي في الدلالة. وإذن فعبد القاهر كان ينظر في مسوغات الدلالة ومعوقاتها، وكذلك كان ينظر في عموم الدلالة وخصوصها، هذا بالإضافة إلى أنه كان ينظر في القسم اللفظي الثاني إلى توهم الاشتراك في الدلالة، أو الفعل العقلي.

وعلى ذلك فإن سأل سائل وقال لماذا جعلت "فاعلية اللفظ والنظم في سياق المعنى ومعنى السياق" وذلك على نحو ما مرَّ في البحث الثاني – في مُنْتِج اللفظ والنظم معًا وهنا جعلت فاعلية اللفظ في القسم الثاني من الأقسام اللفظية ضمن أقسام اللفظ؟

والجواب عن ذلك أن نقول أننا قد جعلنا القسم الثاني هنا من الأقسام اللفظية؛ لأن العلاقات الاستبدالية بين الكلمات قد شابها غموض في الدلالة. أما العلاقات الاستبدالية في بحثنا السابق فاعلية اللفظ والنظم، فإنها تدور في إطار العلاقات المجازية، ولهذا كان مكان المُنْتَج من فاعلية اللفظ والنظم في الفصل الرابع، أي في الأقسام السياقية التي يعود حسنها إلى اللفظ والنظم، وذلك من أجل التوصل إلى معرفة المُنْتَج من "علاقات الارتباط التلاؤمية الأفقية التي تنشأ بين دلالات مكونات الجملة، ومحاولة

(١)السابق: ص٤٨.
(٢)المعجم الوجيز: ص٣٧٣.
(٣)السابق: ص٣٧٥.

التوصُّل إلى الصِّلة بين تلك العلاقات، وعلاقات الارتباط والربط بين المعاني النحويـة الوظيفية داخل الجملة"(١)، ومن ثم فلا مجال لتعدد الاحتمالات.

وبعد.. فهذا القسم يحتوي على كل ما يوهم الاشتراك في الدلالة، ومن ثم فطبقًا لذلك يمكن أن نضم إليه – من غير القرآن، لأن بلاغة القـرآن تعـود إلى نظمـه – "المشاكلة" و"التورية" في الشعر والنثر، ولقد عرف التفتازاني المشاكلة بقوله:

"هي ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته تحقيقًا أو تقديرًا"(٢).

كما أنه قد عرف التورية بقوله: "هي أن يطلق لفظ له معنيان قريب وبعيد، ويراد به البعيد اعتمادًا على قرينه خفية"(٣).

ومن ثم فلو نظرنا إلى تلك العلامة الفارقة في هذا الموضع بـين الشـعر والنثـر والقرآن لعرفنا أن المدخل إليها هو النظم من جهة، وصدق الدلالة من جهة أخـرى، وسنضرب على ذلـك مثلًـا واحـدًا وهـو قولـه تعـالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾[طه:٥]، فهذه الآية قد أدرجها البلاغيون في التورية المجردة؛ "لأنها لا تلائـم شيئًا مما يلائم المعنى القريب.. فإنه أراد باستوى معناه البعيد، وهو استولى ولم يقرن به شيئًا مما يلائم المعنى القريب الذي هو الاستقرار"(٤).

وعلى ذلك فعلماء الشروح طبقًا لما نقلناه عـن أحـدهم قـد داروا في فلـك التلخيص ولم ينتبهوا إلى ما قاله عبد القاهر في الآية نفسها حيث قال: "أما التفريط فما تجد عليه قومًا في نحو قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه:٥] وأشباه ذلك من النَّبُوَّ عن أقوال أهل التحقيق، فإن قيل لهم.. أن (الاستواء) إن حمل على ظـاهره لم يصح إلا في جسم يشغل حيزًا. ويأخذ مكانًا، والله – عز وجل – خـالق الأمـاكن والأزمنة، ومنشيء كل ما تصح عليه الحركة والنُّقلة، والتمكن والسكون، والانفصال

(١)نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية: ص٢.
(٢)المطول: ص٦٤٨.
(٣)السابق: ص٦٥٢
(٤)السابق: نفسه.

والاتصال، والمماساة والمحاذاة.. نعم إن قلت ذلك للواحد منهم، رأيته إن أعطاك الوفاق بلسانه فبين جنبيه قلب يتردد في الحيرة ويتقلب.. حتى لا يعي ولا يراعي.. (وهذا) الإفراط هو (دأب) قوم يحبون الإغراب في التأويل، ويحرصون على تكثير الوجوه، وينسون أن احتمال اللفظ شرط في كل ما يعدل به عن الظاهر، فهم يستكرهون الألفاظ على ما لا تُقِلّه من المعاني.. وليس القصد ههنا بيان ذلك فاذكر أمثلته.. وإنما غرضي بما ذكرت أن أريك عظم الآفة في الجهل بحقيقة المجاز وتحصيله، وأن الخطأ فيه مورط صاحبه، وفاضح له، ومسقط قدره"(١).

وعلى ذلك فعبد القاهر قد ردع بكلامه السابق أولئك الذين لا يتدبرون معاني القرآن، لأن الآية السابقة ليست من باب التورية في شيء وإنما هي من باب الكناية عن الصفة والتي تعني الاستيلاء والتصرف.. إذن فهذه الآية – ولله المثل الأعلى – تشارك هذا القسم في المفهوم الثالث للنحو، ولا تشاركه في القسم "الثاني من المعاني التخييلية"؛ لأنها – وهذا ما لا جدال فيه، ولا محيص عنه – من القسم الثاني من المعاني العقلية. ومن ثم فبناءً على هذه الآية يجب أن تراجع الآيات الشواهد في كتب البلاغة مرة أخرى من أجل إعادة التصنيف البلاغي، لأن القرآن قد أنزل بلسان عربي مبين، ولم يترل لا للتورية ولا للإبهام.

(١)أسرار البلاغة: ص٣٣٩ – ٣٤١ (بتصرف).

القسم الثالث: وهو الذي يتكون طبقاً للشكلين رقم (٢) و رقم (٥):

ومن ثم فبداية أقول: إن إشكالية مهاجمة عبد القاهر للفظ تارة، والثناء عليه تارة أخرى، هي نفسها الوجه البديل لمفهوم مُنْتَج اللفظ عند النقاد، ومفهوم مُنْتَج اللفظ عند عبد القاهر.

ومن ثم فإن هذا الكلام يستوجب سؤالًا لحل هذه الإشكالية،. ولهذا نقول: إذا كان عبد القاهر لم يجعل لهذا القسم الذي يعود حسنة إلى اللفظ عند النقاد مزية في الكلام، فما البديل الذي يحل محله عند عبد القاهر في مُنْتَج الحسن اللفظي؟

إن الإجابة على هذا السؤال سوف تجرنا حتمًا إلى قضية "اللفظ والمعنى"، لأن رفض عبد القاهر لهذا القسم الذي يعود حسنه إلى اللفظ هو رفض يعود إلى ما يحمله من شطحات وهمية"؛ لأنه لا يعود إلى العقل، ولهذا قال عبد القاهر– في بداية الأسرار–: "إن الوهم على ضربين: ضرب يستحكم حتى يبلغ أن يصير اعتقادًا، وضرب لا يبلغ ذلك المبلغ، ولكنه شيء يجري في الخاطر، وأنت تعرف ذلك، وتتصور وزنه إذا نظرت إلى الفرق بين الشيئين يشتبهان الشبه التام، والشيئين يشبه أحدهما الآخر على ضرب من التقريب فاعرفه"[(١)].

وعلى ذلك فكل استعارة تبنى على النحو القواعدي، والقسم الثاني من المعاني التخييلية، فهي مرفوضة عند عبد القاهر، ولا مزية لها[(٢)]. أما البديل الذي يؤيده عبد القاهر– على نحو ما وضح في الشكلين رقم (٢) ورقم (٥) – فهو البديل الذي يعود

(١)أسرار البلاغة: ص١٤

(٢)إن رفض عبد القاهر لهذا القسم الذي يتكون من النحو القواعدي، والقسم الثاني من المعاني التخييلية لا يعني بالضرورة أن الاستعارة لو جمعت بين القسم الثاني من المعاني التخييلية والنحو الأسلوبي، أو الإبداعي فهي مقبولة عند عبد القاهر؛ لأن عبد القاهر، وهو اللغوي البارع لم يكن ليغفل ذلك؛ لأن النحو الأسلوبي له أصول وجذور تعمقت في الضمير الجمعي للأمة، وأصبحت معروفة للجميع على حد سواء. ومن ثم فإن العبث بها دلاليًا هو بمثابة التجاوز بمبادئ اللغة وأساليبها. أما النحو الإبداعي فهو وإن كان مكنونًا في صدور مبدعيه إلا أن له من حقائق اللغة وقواعدها ما يؤيده من برهان.

حسنة إلى اللفظ في حالة تكون الكلام من (المفهوم الأول للنحو+ القسم الأول من المعاني العقلية).

إذن فكون عبد القاهر يرفض اللفظ تارة، أو يقبله تارة أخرى فإن هذه إشكالية دار حولها حديث طويل عند كبار النقاد في كتب الأدب والبلاغة والنقد. ومن ثم فإن هؤلاء النقاد الكبار قد أرجعوا ذلك إلى مسائل مذهبية تارة، وإلى مسائل نقدية أخرى مما أصابنا بدهشة وحيرة من هذه الرؤى، وفيما يلي لمحات من رأي هؤلاء.

ومن ثم فليكن أول ذلك ما قاله صاحب نظرية اللغة في النقد العربي حيث قال:" أن عبد القاهر يهاجم اللفظ تارة والمعنى تارة أخرى"(١)، وهو يقصد بذلك ما قاله عبد القاهر ثناءً على المعنى في تعليقه على الآية القرآنية: ﴿وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ ....﴾ (هود: ٤٤)، حيث قال "أفترى لشيء من هذه الخصائص التي تملؤك بالإعجاز روعة تعلقًا باللفظ"(٢) لأن النظم هو فاعل المزية في هذه الآية.

إذن فعبد القاهر لم يجعل للفظ مزية لا "من حيث هو لفظ"(٣) ولكن من حيث عدم فاعليته للمزية، وذلك على نحو ما أوضحنا في التقسيم الثنائي.

أما ثناء عبد القاهر على اللفظ فقد ورد في قوله: "أن ههنا كلامًا حسنه للفظ دون النظم"(٤)، وكذا في قوله: "أن الداء الدوي والذي أعيى أمره في هذا الباب، غلط من قدم الشعر بمعناه، أو أقل الاحتفال باللفظ، وجعل لا يعطيه من المزية إن هو أعطى إلا ما فضل عن المعنى"(٥).

ومن ثم فإن هذه القضية قد نهض لها ناقد مجد، هو صاحب كتاب اللفظ والمعنى حيث حاول أن يوجد تعادلية بين اللفظ والمعنى مع اعترافه بأن أقوال عبد القاهر في

(١)نظرية اللغة في النقد العربي، تأليف: د/عبد الحكيم راضي، ط. مكتبة الخانجي القاهرة ١٩٨٠م، ص١٣٥.
(٢)دلائل الإعجاز: ص٤٦.
(٣)دلائل الإعجاز: ص٣٩٤.
(٤)السابق: ص١٠٠.
(٥)السابق: ص٢٥١، ٢٥٢.

اللفظ والمعنى "تبدو وكأنها متناقضة مضطربة أشد ما يكون التناقض والاضطراب. هذا بالإضافة إلى كون كل من هذين الدالين(أي اللفظ والمعنى) قد اســتخدم اســتخدامًا متفاوتًا في التراث السابق على عبد القاهر. ومن ثم فقد تموجت وتلونت الدلالات التي استخدم فيها هذين الدالين وفق تنوع المخاطبين وسياق المخاطبة ذاته"(١).

وفي الحقيقة أن صاحب الكلام السابق قد خصص لحل هذه الإشكالية جزءًا مــن كتاب "اللفظ والمعنى"، إذ إنها قد كانت عنده جديرة بالاهتمام. ومــن ثم فقــد أدار حولها حديثًا طويلًا – يشكر عليه – لأنه قد حرك الإشكالية، وحاول أن يوجد لها حلًا على نحو ما رأينا في كلامه السابق. وعلى ذلك فالفضل الذي ينســب إليــه فهــو في المحاولة. أما الإشكالية نفسها فقد بقيت دون حل، ولولا ذلك لما أبديت رأيــي، ولمــا صنعت البحث الأول من هذه النظرية من أساسه لحل إشكالية تقسيم الكــلام ثنائيًــا وثلاثيًا، ولحل هذه الإشكالية وغيرها مما انتهينا إليه، ولهذا أقول:

إن البديل الذي يراه عبد القاهر يعود إلى نظرية النظم نفسها، ولهذا قال: "إن في الاستعارة ما لا يمكن بيانه إلا من بعد العلم بالنظم، والوقوف على حقيقتــه"(٢)؛ لأن النظم هو الذي يحدد علاقة كل كلمة بالأخرى؛ وذلك لأن هذه المعاني "الــتي هــي الاستعارة والكناية والتمثيل على حد الاستعارة، وسائر ضروب المجاز من بعدها مــن مقتضيات النظم، وعنه يحدث وبه يكون، لأنه لا يتصور أن يدخل شيء منها في الكلم وهي أفراد لم يتوخ فيما بينها حكم من أحكام النحو"(٣).

إذن فالنحو هو المعيار الذي نقيس به الكلام من حيث الصواب والخطــأ، ومــن حيث القبول، أو الرفض من جهة المعنى والدلالة، كما أن المعنى والدلالة يقاس بهمــا القول على معيار آخر من حيث أن المعنى يرتبط بالمثلث الدلالي (اللفــظ – المعــنى – الشيء)، على حين أن الدلالة ترتبط بالمعنى من جهة وبإمكانية الإشارة إلى مشار إليــه

(١)اللفظ والمعنى بين الأيديولوجيا والتأسيس المعرفي للعلم ص٢١٠، ٢١١(بتصرف) وينظر ص٢٤٤، ٢٤٥/ نفسه.
(٢)دلائل الإعجاز: ص١٠٠.
(٣)السابق: ص٣٩٣.

من عدمه. ولا شك أن أوجه الترابط بين النحو، وبين كل من المعنى والدلالة ليس فيه من تعارض بحيث يمكننا أن نرى ذلك في فنون القول المختلفة؛ وعلى الأخص في الاستعارة.

ومن هنا رأي عبد القاهر– على نحو ما ذكرنا آنفًا– أن الاستعارة لا تحسن في كل فنون القول، كما أن كل فنون القول لا تحتوي على استعارات. ومن ثم كان مفهوم "النظم" هو الحل الذي "ميز(به) عبد القاهر بين لغة القرآن، وبعض مستويات العربية المعاصرة له"(١) وذلك من جهة أن النظم يرتقي إلى أعلى مدارج الصعود في النظم القرآني على حين أن أقوال البشر ترتفع مرة وتنخفض أخرى. هذا بالإضافة إلى أن البناء النظمي يساير القرآن الكريم كله على حين أن الاستعارة وغيرها من فنون القول تندرج ضمن عباءة النظم، وفي ذلك يقول عبد القاهر: "فإن أبطل أن يكون الوصف الذي أعجزهم من القرآن في شيء مما عددناه، لم يبق إلا أن يكون في النظم، لأنه ليس من بعد ما أبطلنا أن يكون فيه إلا النظم والاستعارة، ولا يمكن أن تجعل الاستعارة الأصل في الإعجاز، وأن يقصر عليها؛ لأن ذلك يؤدي إلى أن يكون الإعجاز في آي معدودة في مواضع من السور الطوال مخصوصة، وإذا امتنع ذلك فيها، ثبت أن النظم مكانه الذي ينبغي أن يكون فيه"(٢).

"وهو أن المزية لو كانت تجب من أجل اللغة والعلم بأوضاعها، وما أراده الواضع فيها... مما يعبر عنه وضع لغوي، فكانت لا تجب بالفصل وترك العطف، وبالحذف والتكرار، والتقديم والتأخير، وسائر ما هو هيئة يحدثها لك التأليف، و يقتضيها الغرض الذي تؤم، والمعنى الذي تقصد"(٣).

إذن فالنظم هو الذي ينتج المزية، والمزية تكون في أبواب علم المعاني من تقديم وتأخير وحذف وتكرار إلى غير ذلك من ضروب القول، التي تكون من حيث "أصل

(١)النحو والشعر قراءة في دلائل الإعجاز مجلة فصول مج١، ع٣ ١٩٨١ هامش ص٤٠.
(٢)دلائل الإعجاز:ص٣٩١.
(٣)السابق: ص٢٥٠.

المعنى وصورته في المعقول"[١]، وتكون أيضًا في المعنى العقلي بالصـــنعة[٢]، وفي القســـم الأول من المعاني التخييلية، ومعنى ذلك أن النحو بأقسامه الثلاثة يشارك المعنى العقلـــي في النوع الأول حيث يؤدي التطابق بين نوعين إلى إخراج مُنْتَج قد يعود إلى اللفـــظ، وقد يعود إلى النظم. ومن ثم فعبدالقاهر طبقًا لما وضح في الشكلين رقم (٢) ورقم (٥) قد وجد البديل عن القسم اللفظي، وربما لهذا علل عبد القاهر السبب الذي من أجله يتمسك أولئك الذين يصرون على جعل مُنْتَج الحسن اللفظي في القسم الثـــاني مـــن المعاني التخييلية، وفي النحو القواعدي حيث قال: "واعلم أنهم لم يعيبوا تقديم الكـــلام بمعناه إذا كان أدبًا وحكمة، وكان غريبًا نادرًا فهو أشرف مما ليس كذلك، بل عـــابوه من حيث كان من حكم من قضى في جنس من الأجناس بفصل، أو نقص، أن لا يعتبر في قضيته تلك إلا الأوصاف التي تخص ذلك الجنس وترجع إلى حقيقته، وأن لا ينظـــر فيها إلى جنس آخر، وإن كان من الأول بسبيل أو متصلًا به اتصال ما لا ينفك منـــه. ومعلوم أن سبيل الكلام سبيل التصوير والصياغة، وأن سبيل المعنى الذي يعـــبر عنـــه سبيل الشيء الذي يقع التصوير والصوغ فيه"[٣].

وإذن فطبقًا لكلام عبد القاهر السابق نستطيع أن نقول: أنه كلما جد نمط مـــن العلاقات النحوية في ترتيبها الثلاثي (القواعدي – الأسلوبي – معاني النحو الإبداعية) جدت علاقة جديدة تغير من الشكل، ولا تغير من المادة اللغوية، وهذا هو مـــا عنـــاه عبد القاهر بقوله: "أن لا يعتبر في قضية تلك إلا الأوصاف التي تخص ذلك الجـــنس، وترجع إلى حقيقته، وأن لا ينظر فيها إلى جنس آخر وإن كان من الأول بسبيل"[٤].

ومعنى ذلك أن الذي ينظر إلى الأشكال اللغوية على أنها من الثوابت يجب عليـــه أن يغير هذه الفكرة، وأن ينظر إلى نمط العلاقات، أو وجوه التعليق من أجل أن يـــرى الكيفية التي تمت بها صياغة الفكرة، "لأن التعليق على نحو ما يرى عبد القاهر – يكون

(١)أسرار البلاغة: ص٢٧٤.
(٢)السابق: ص٢٧٤.
(٣)دلائل الإعجاز: ص٢٥٤.
(٤)دلائل الإعجاز: ص٢٥٤.

فيما بين معانيها لا فيما بينها أنفسها"[١] إذ إن "الاتحاد الذي تراه فيما بينها هو في المعاني"[٢] أي في المضمون. ومن ثم فإن الذين توقفوا عند الشكل وتوقفت نظراتهم عند الأوصاف التي تخص ذلك الشكل قد توهموا أن الاتحاد يكون في الألفاظ، ولهذا يقول عبد القاهر: "ومن الخبل أن يتوهم متوهم أن الألفاظ يندمج بعضها في بعض حتى تصير لفظة واحدة"[٣]، ومعنى ذلك أن الألفاظ يبني بعضها على بعض بحيث تستطيع إن نظرت إليها متفحصًا "أن تضع اليد على الخصائص التي تعرض في نظم الكلم وتعدها واحدة واحدة، وتسميها شيئًا شيئًا، وتكون معرفتك بها معرفة الصانع الحاذق"[٤].

إذن فالخصائص الأسلوبية التي تعرض في نظم الكلم هي التي تحدد بمشاركة المعاني العقلية، والمعاني التخييلية صور القول بما يتناسب مع الأساليب صعودًا وهبوطًا، وبما يتناسب مع الدلالة من حيث الاستخدام الحقيقي، أو المجازي للكلمات.

ومن ثم فلعدم الإطالة نقول: أن عبد القاهر الجرجاني قد أدرك ببصيرة نافذة أن الذين سبقوه قد تسمرت أبصارهم عند بعض فنون القول، وأنه لا بد من محاولة لإخراج النقد من أزمته، ولإنتاج منهج مثمر – في الوقت ذاته– يمكن أن يبنى عليه نظرية متكاملة للإعجاز القرآني، لأن الاقتصار على المنهج القائم – وقتئذ – على فنون علم البيان سوف "يؤدي إلى أن يكون الإعجاز في آي معدودة"[٥]؛ إذ إن ذلك المنهج كان يقوم على أساس من عبارة الجاحظ التي يقول فيها: "أن المعاني مطروحة في الطريق يعرفها العربي والعجمي... وإنما الشأن في إقامة الوزن وتخير اللفظ ... وجودة السبك، وإنما الشعر صناعة وضرب من التصوير"[٦] وبالطبع فإن عبد القاهر لا ينكر التصوير، ولكنه يعلم أنه في آي معدودة، وما أنكره من التصوير فهو الكائن في القسم

(١)السابق: ص٤٦٦.
(٢)السابق: ص٤١٤.
(٣)السابق: ص٤١٤.
(٤)السابق: ص٣٧.
(٥)دلائل الإعجاز: ص٣٩١.
(٦)السابق:ص٢٥٦.

الثاني من المعاني التخييلية، وهذا القسم لا علاقة له بالقرآن، ولا علاقة للقرآن به. هذا فضلًا عن أن عبد القاهر قد لحظ خطرًا على الإعجاز القرآني من مذهبهم؛ ولهذا قال: "وذلك أنه إذا كان العمل على ما يذهبون إليه من أن لا يجب فضل ومزية إلا من جانب المعنى. وحتى يكون قد قال حكمة، أو أدبًا، أو استخرج معنى غريبًا، أو تشبيهًا نادرًا فقد وجب إطراح ما قاله الناس في الفصاحة والبلاغة، وفي شأن النظم والتأليف، وبطل أن يجب بالنظم فضل ... وإذا بطل ذلك فقد بطل أن يكون في الكلام معجز"(١).

إن هذا النص هو أحد النصوص المراوغة؛ لأن عبد القاهر قد ذكر في الصفحة المقابلة قول الجاحظ "وتخير اللفظ" وهنا يقول عبد القاهر: "من أن لا يجب فضل ومزية إلا من جانب المعني" وفي الحقيقة أن الرجل لا يناقض نفسه، ولكنه يقصد القسم الأول من المعاني العقلية، أي الذي يشتمل على "معنى صريح محض يشهد له العقل بالصحة"(٢)، وهذا يكون في التشبيه على نحو ما ذكرنا في بحث سابق(٣)،ويؤيد ما ذهبنا إليه سابقًا قول عبد القاهر: "حتى يكون قد .. استخرج معنى غريبًا وتشبيهًا نادرًا".

إذن فالمعنى من ذلك أن هؤلاء النقاد الذين عناهم عبد القاهر قد توقفوا عند العلامات المهمة في قول البشر أولًا ثم نظروا في الإعجاز القرآني ثانيًا، أي أنهم قد نظروا إلى الإعجاز القرآني بعيون ضيقة، أما عبدالقاهر فقد نظر للإعجاز القرآني.

---

(١)دلائل الإعجاز: ص٢٥٧.

(٢)أسرار البلاغة: ص٢٢٨. أودّ أنْ أنبه إلى أن ثمة مفارقة بين "المعني العقلي المحض"، الذي يكون في "المعنى الكلي" وبين "الأوصاف الكلية المحضة" (أسرار البلاغة: ص٥٢). التي تكون في "معنى المعنى"، لأنك "لا تقدر – على نحو ما يقول عبد القاهر – أن تشبه الرجل بالأسد في الشجاعة ما لم تجعل كونها من أخص أوصاف الأسد ... نصب عينيك" (أسرار البلاغة: ص)٣٣٦.

(٣)المفهوم الاصطلاحي للاستعارة بين الماهية ومفردات التعريف مجلة القبس، ج٣، ٢٠١١م، ص٢٤٩.

أولًا : فوجد فيه ما يفوق كلام البشر. ومن هنا تبدأ دراستنا للأقسام الثلاثة التي يعود الحسن في أولها إلى اللفظ، على حين يعود حسن الثاني والثالث منها إلى الـــنظم، وليس في ذلك من لبس، ولا غموض؛ لأننا نؤديها على نحو ما ارتسمت في ذهن صانعها عبد القاهر الجرجاني، ومن ثم فإن كنا قد قلنا في مُنْتَج اللفظ قبل ذلـــك أولًا فها نحن نقول – هنا –:

ثانيـــا: مُنْتَج اللفظ عند عبد القاهر، وهذا هو البديل عن مُنْتَج اللفظ عند من سبقوه من العلماء، وهذا القسم يتكون من:

(مُنْتَج النحو القواعدي + القسم الأول من المعاني العقلية).

(م١) + (ع١)

إن هذا القسم يتكون من ضروب القول المختلفة فيما عدا المجاز بنوعيه والكناية، وقد مثل له عبد القاهر بأمثلة توضح ما أجلناه منذ بدايـــة هـــذا الفصـــل إلى هـــذه الصفحات، وأعني بذلك "الأداء" و "الكفاءة" وإليك بيان ذلك.

١- المثال الأول: قال ذو الرُّمّـــة

إذَا غَيَّـــرَ النـــأْيُ المُحـــبِّينَ لَـــمْ يَكَـــدْ ∴ رَسِيسُ الهَوَى من حُبِّ مَيَّةَ يَبْـرَحُ.

حيث قال عبد القاهر: فكلما انتهى إلى هذا البيت ناداه ابن شُبْرُمَةَّ: يا غـــيلان، أُراه قد بَرِحَ!

قال: فشنق ناقته وجعل يتأخر بها ويفكر، ثم قال:

إذَا غَيَّـرَ النـأْيُ المُحِبِّينَ لَـمْ أَجِـدْ ∴ رَسِيسُ الهَوَى من حُبِّ مَيَّةَ يَبْرَحُ[1].

قال: فلما انصرفت حدثت أبي، قال: أخطأ ابن شُبْرُمَةَ حين أنكر على ذي الرُّمّة ما أنكر، وأخطأ ذو الرُّمّة حين غيرَّ شعره لقول ابن شُبْرُمَةَ، إنما هذا كقول الله تعالى: ﴿ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا﴾ (النور: ٤٠) ، وإنما هو لم يرها ولم يكد"[2].

---

(١)اللغة:
النأي: الهجران والبعد.
رسيس الهوى: أثر الحب.
يبرح: يبقى
المعنى:
إذا ابتعد العشاق عمن يحبون فقد [يسلونهن] فيزول عنهم ما يعانونه، أما أنا فحبها راسخ في قلبي لن يزول.
الإعـــــــراب:
(إذا): ظرف زمان يتضمن معنى الشرط خافض لشرطة متعلق بجوابه.
(غَيَّرَ): فعل ماض مبني على الفتح.
(الهَجْر): فاعل مرفوع بالضمة.
(المحبين): مفعول به منصوب بالياء لأنه جمع مذكر سالم.
(لم): حرف نفي وجزم وقلب.
(يكد): فعل مضارع ناقص مجزوم.
(رسيس): اسم (يكد) مرفوع بالضمة وهو مضاف.
(مية): مضاف إليه مجرور بالفتحة: لأنه ممنوع من الصرف.
(يبرح): فعل مضارع مرفوع وفاعله مستتر جوازًا تقديره (هو).
وجملة (إذا غير النأي...): ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة (غير النأي...): في محل جر بالإضافة.
وجملة (لم يكد.....): جواب شرط غير جازم لا محل لها من الإعراب.
وجملة (يبرح): في محل نصب خبر يكد.
والشاهد فيه: أنه ينفي بـ (لم يكد) مقاربة الفعل، وأن في هذا مبالغة عن نفي الفعل نفسه، فهو ينفي هنا مقاربة زوال رسيس الهوى من حب مَيّة، ليدل بذلك على فضل تمكن حبها من قلبه".
ينظر شرح المفصل – ابن يعيش- ٣٨٤/٤.
(٢)دلائل الإعجاز: ص ٢٧٤، ٢٧٥.

إذن فوضع الشاعر كلمة محل أخرى هو من قبيل الاختيار، لأنه قد استبدل "لم يكد" بقوله "لم أجد" فاختلف الإعراب نظرًا لهذا التبديل حيث تعرب "أجد" فعلًا مضارعًا مجزومًا بـ (لم) وعلامة جزمه السكون وفاعله مستتر جوازًا تقديره: "أنا"، وتعرب "رسيس" مفعولًا به، وهي مضاف و "الهوى" مضاف إليه، وجملة "يبرح" من الفعل والفاعل الضمير المستتر في محل نصب مفعول به ثانٍ لـ "أجد".

ومن ثم فإذا كان عبد القاهر قد قال في أسس نظرية النظم "وأما نظم الكلم .. فهو .. نظم يعتبر فيه حال المنظوم بعضه مع بعض، وليس هو النظم الذي معناه ضم الشيء إلى الشيء كيف جاء واتفق"[(١)] "ونتيجة لهذا الاعتبار يتم الترتيب الخاص، الذي يأتي الإعراب تابعًا ونتيجة له، ويتم هذا الاعتبار بمراعاة جوانب أهمها:

١- الاختيار.

٢- الموقعية.

٣- المطابقة"[(٢)].

وعلى ذلك لو نظرنا إلى المعاني النحوية في بيت ذي الرُّمّة في حالة الاختيار الأول والتبديل من بعد لوجدناها على النحو التالي:

أولا: "يكد" و "أجد": فعلان مضارعان مجزومان بـ (لم). و(لم) حرف لنفي الجملة الفعلية ذات الفعل المضارع، وتحول معناه إلى الماضي.

وقد أشار عبد القاهر إلى نكتة أخرى في قوله: "وهي أن "لم يكد" في الآية والبيت واقع في جواب "إذا"، والماضي إذا وقع في جواب الشرط على هذا السبيل، كان مستقبلًا في المعنى فإذا قلت: "إذا خرجت لم أخرج"، كنت قد نفيت خروجًا فيما يستقبل. وإذا كان الأمر كذلك، استحال أن يكون المعنى في البيت أو الآية على أن الفعل قد كان، لأنه يؤدي إلى أن يجئ "بلم أفعل" ماضيًا صريحًا في جواب الشرط

(١)دلائل الإعجاز: ص٤٩.

(٢)عالم اللغة عبد القاهر الجرجاني المفتن في العربية ونحوها تأليف د/ البدراوي زهران صـ٤١. دار المعارف ١٩٨٧م ص٢٠٤.

فتقول: إذا خرجت لم أخرج أمس، وذلك محال[١].

وعلى ذلك فالمعنى في البيت: "إذا غير النأي المحبين كلهم لم أتغير" وكذا فإن المعنى من الآية أن يقال: "إذا أخرج يده لم ينظر، لأن الله قد أعمى بصره وبصيرته، ومـن ثم فإذا كان الأعمى لا ينظر إلى شيء؛ لأنه لن يراه فكذلك الذي أخرج يده" والضمائر للواقع في البحر، وإن لم يجر ذكره لدلالة المعنى عليه"[٢].

إذن فالمعنى من ذلك أنه لم ينظر؛ لأنه لن يرى، وليس المعنى أنه لم ير، لأنه لم ينظر ويؤيد ذلك قول عبد القاهر: "فلما كان مجيء النفي في كاد على هذا السبيل توهم ابن شُبْرُمَةَ أنه إذا قال: "لم يكد رسيس الهوى من حب ميّة يبرح" فقد زعم أن الهوى قـد بَرِحَ، ووقع لذي الرُّمّة مثل هذا الظن، وليس الأمر كالذي ظناه، فإن الذي يقتضـيه اللفظ إذا قيل "لم يكد يفعل" و "ما كاد يفعل"، أن يكون المراد أن الفعل لم يكن مـن أصله، ولا قارب أن يكون. ولا أظن أنه يكون"[٣].

أما الذي يقتضيه الإعراب إذا قيل "لم يكد" فهو غير إذا قيل "لم أجد" حيث تغير الحكم الإعرابي لكلمة "رسيس" من اسم "يكد" المرفوع بالضمة؛ إلى مفعول به للفعل "أجد" حيث تعدى "أجدْ" إلى "رسيس" فنصبها مفعولًا كما تغير الحكم الإعرابي لجملة "يبرح" من محل نصب خبر "يكد" إلى محل نصب مفعول به ثانٍ لـ "أجد"؛ لأنها مـن "أفعال القلوب وتعدادها كما قال صاحب الكتاب، وهي سبعة: "ظننت" و "حسبت" و "خلت" و "زعمت" و "علمت" و "رأيت" و "وجدت" .. تدخل على الجملة مـن المبتدأ أو الخبر إذا قصد إمضاؤها على الشك واليقين، فتنصب الجزءين على المفعوليـة ... والأفعال "علمت" و "رأيت" و "وجدت" ... بمعنى العلم ... والاعتمـاد بهـذه الأفعال على المفعول الثاني الذي كان خبرًا للمبتدأ ... وهذا معنى قول سـيبويه "إذا كنّ بمعنى معرفة شيء على صفة" يعني أن المخاطب قد كان يعرفـه لا متصـفًا بهـذه

(١)دلائل الإعجاز: ص٢٧٧.

(٢)تفسير البيضاوي، المسمى أنوار التنزيل، وأسرار التأويل تأليف القاضي ناصر الدين أبى سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي ط. دار الكتب العلمية بيروت لبنان ٢/ ١٢٧.

(٣)دلائل الإعجاز: ص ٢٧٥.

الصفة، وفائدته الإخبار الآن اتصافه بصفة كان يجهلها"[١] وهنا يبدو الفرق بين "لم يكد" و"لم أجد" لأن" لم يكد" أبلغ، لأنها تدل على نحو ما قال عبد القاهر: "أن الفعل لم يكن من أصله"[٢] وذلك بخلاف "لم أجد"؛ لأنها "تعني – على نحو ما فسر ابن يعيش كلام سيبويه – أن المخاطب قد كان يعرفه لا متصفًا بهذه الصفة".

وإذن فلو ثبت ذو الرّمة على "لم يكد" ولم يقل: "لم أجد" لكان البيت من المفهوم الثالث للنحو على غرار الآية: ﴿لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا﴾ [النور/٤٠]

٢- **أما المثال الثاني**: الذي يعود حسنه إلى اللفظ طبقًا لوجهة نظر عبد القاهر فهو هذا المثال، ولهذا جعله عبد القاهر في رِدْف المثال السابق حيث قال: "ومن العجب في هذا المعنى قول أبي النجم:

قد أَصْبَحَتْ أُمُّ الخِيارِ تَدَّعي ∴ عَلَيَّ ذَنْبًا كُلُّهُ لم أَصْنَعِ[٣]

قد حمله الجميع على أنه أدخل نفسه من رفع "كلّ" في شيء إنما يجوز عند الضرورة، من غير أن كانت به إليه ضرورة. قالوا: لأنه ليس في نصب "كل" ما يكسر وزنًا، أو يمنعه من معنى أراده"[٤].

وعبد القاهر في كلامه السابق يشير إلى سيبويه والنحاة من بعده، لأن سيبويه قد

---

(١)شرح المفصل – ابن يعيش – ٣١٨/٤، ٣١٩(بتصرف).

(٢)دلائل الإعجاز: ص ٢٧٥.

(٣)الإعراب: "قد" حرف تحقيق وتقريب. "أصبحت" فعل ماض ناقص مبني على الفتح والتاء للتأنيث. "أم" اسم أصبح مرفوع بالضمة. "الخيار" مضاف إليه مجرورا بالكسرة. "تدعى" فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء، والفاعل ضمير مستتر تقديره "هي"، "على" جار وجرور متعلقان بـ "تدعى"، "ذنبًا" مفعول به منصوب بالفتحة. "كله" مبتدأ مرفوع بالضمة. والهاء ضمير متصل في محل جر بالإضافة. "لم أصنع" لم: حرف نفي وجزم وقلب، "أصنع" فعل مضارع مجزوم بالسكون وحرك بالكسر لضرورة القافية = وجملة "قد أصبحت" ابتدائية لا محل لها من الإعراب، وجملة "تدعي" في محل نصب خبر أصبحت، وجملة "كله لم أصنع" في محل نصب صفة لـ "ذنبًا" وجملة "أصنع" في محل رفع خبر كله. والشاهد فيه قوله: "كله لم أصنع، حيث جاءت "كل" مبتدأ فيه ضمير يعود على "ذنبًا" ولو نصبها توكيدًا (لجاز له ذلك) = شرح المفصل ١/ ٤٠١.

(٤)دلائل الإعجاز: ص٣٧٧، ٣٧٨.

علق على هذا البيت بقوله: "فهذا ضعيف؛ وهو بمنزلته في غير الشـــعر، لأن النصـــب لا يكسر الشعر، ولا يخل به ... ولو قال "كله لم أصنع" (بنصب كل) لاستقام البيـــت ولم ينكسر، فلم تدعه الضرورة من جهة الشعر إلى رفعه"(١).

ومن ثم فإن عبد القاهر المتأمل في لغة العرب يقول "وإذا تأملت وجدته لم يرتكبه ولم يحمل نفسه عليه إلا لحاجة له إلى ذلك، وإلا لأنه رأى النصب يمنعه ما يريد. وذاك أنه أراد أنها تدعي عليه ذنبًا لم يصنع منه شيئًا البتة لا قليلًا وكـــثيرًا ... وذاك أنـــا إذا تأملنا وجدنا إعمال الفعل في "كل" والفعل منفي لا يصلح أن يكون إلا حيث يراد أن بعضًا كان وبعضًا لم يكن ... وتعرف ذلك بأن تنظر إلى "كل" في الإثبات. وإذا نظرت وجدته قد اجتلب لأن يفيد الشمول في الفعل الذي تسنده إلى الجملة أو توقعه بها ... وينبغي أن يعلم أنا لا نعني بقولنا "يفيد الشمول" أن سبيله في ذلـــك ســـبيل الشـــيء يوجب المعنى من أصله، وأنه لولا مكان "كل" لما عقل الشمول، ولم يكن فيما سبق من اللفظ دليل عليه"(٢).

وهكذا حدد عبد القاهر خاصية الابتداء بـــ "كل" لأنها لو جعلت توكيدًا لقول الشاعر "ذنبًا" لما أفادت تلك الفائدة. ومن ثم فما قاله عبد القاهر من خـــلال عـــرض هذين المثالين اللذين يعود الحسن فيهما إلى اللفظ لو عمم على نحو ما استقر القراء – في القراءات القرآنية العشر – لانتقلت نظرية النظم من شكلها المتعـــارف عليـــه إلى شكل آخر تتفتح له الأبصار والأسماع والقلوب.

(١)شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي، الجـــزء الثالـــث ت- د/ فهمـــي أبـــو الفضـــل ص١١٢، ص٢٥٥.

(٢)دلائل الإعجاز: ص٢٧٨، ٢٧٩(بتصرف).

الفصل الثالث

القسمان السياقيان للأسلوب اللذان يعود الحسن فيهما إلى النظم

القسم الأول: مُنْتَج النظم طبقاً للشكلين رقم (١)ورقم (٥):

وهذا التقسيم يمثل مُنْتَج النظم الأسلوبي من خلال المفهوم الثاني للنحو+ القسم الأول من "المعاني العقلية"، ومن ثم فبداية أقول: لقد مرَّ بنا فيما مضى كيف أن عبد القاهر قد أوجد بديلًا للقسم الذي يعود حسنه إلى اللفظ عند جمهرة من النقاد. ومن ثم فاقتداءً بعبد القاهر نستطيع أن نسير على نفس الدرب الذي رسمه عبدالقاهر عند تناوله لبيتين من الشعر من خلال "أفعل" التفضيل "أشد"[(١)] حيث مثل لذلك بقول الشاعر [(٢)]:

لا تَحْسَبَنَّ الموتَ موتَ البِلَى ∴ وإنما الموتُ سؤالُ الرجالِ
كلاهما موتٌ ولكنَّ ذَا ∴ أشدُّ من ذاكَ لذلِ السؤالِ

فالبيت الأول قد بني على طريقة القصر بـ "إنما" والشاهد في البيت الثاني أن أفعل التفضيل "أشد" قد حذف مميزه، والتقدير "أشد من ذاك موتًا"، وقد يحذف تمييز اسم التفضيل كقوله تعالى:﴿وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ﴾ (البقرة: ١٩١)، والتقدير أشد ابتلاءً ومحنة من القتل. قال الزمخشري: "أي المحنة والبلاء الذي ينزل بالإنسان يتعذب به أشد عليه من القتل، وقيل لبعض الحكماء ما أشد من الموت؟ قال الذي يتمنى فيه

---

(١)"قال ابن مالك:

وما بـه إلـى تعجـب وُصِـلْ ∴ لمـانع بـه إلـى التفضـيل صِـلْ

تقدم في باب التعجب أنه يتوصل إلى التعجب من الأفعال التي لم تستكمل الشروط بـ "أشد" ونحوها، وأشار هنا إلى أنه يتوصل إلى التفضيل من الأفعال التي لم تستكمل الشروط بما يتوصل به في التعجب فكما تقول: "ما أشد استخراجه" تقول "هو أشد استخراجًا من زيد" شرح ابن عقيل، مج٢، ج١، ص١٧٥.

(٢)ينظر أسرار البلاغة، ص٦٢، ٦٣ وينظر الدلائل ص٢٥٦)

الموت"[١]. وبعد فإنني اقتداءً بعبد القاهر قد تناولت أفعل التفضيل أشد وما ورد له من تمييز في القرآن الكريم، ولهذا نقول إكمالًا للكلام السابق أن ابن مالك قد قال:

التمييز الواقع بعد أفعل التفضيل إن كان فاعلًا في المعنى وجب نصبه كقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آَمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ﴾ (البقرة: ١٦٥) وعلامة ما هو فاعل في المعنى: أن يصلح جعله فاعلًا بعد جعل "أفعل" التفضيل فِعلًا وذلك كالآية السابقة وكقوله – سبحانه –: ﴿الْأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا وَنِفَاقًا﴾ (التوبة: ٩٧) .. إذ يصح جعلهما فاعلين بعد جعل "أفعل" التفضيل فِعلًا؛ فنقول: اشتد حبهم لله، واشتد كفرهم ونفاقهم"[٢].

أما مثال ما ليس بفاعل في المعنى فقد قال فيه ابن عقيل: "وإن لم يكن كذلك؛ – أي وإن لم يكن فاعلًا في المعنى – وجب جره بالإضافة وذلك كقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَى أَشَدِّ الْعَذَابِ﴾ (البقرة: ٨٥) ومن ذلك أيضًا قوله تعالى: ﴿أَدْخِلُوا آَلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ﴾ (غافر: ٤٦)"

وعلى ذلك فالتمييز في الأمثلة السابقة قد وجب جره بالإضافة إلا إذا أضيف أفعل إلى غيره فإنه ينصب حينئذٍ، وذلك كقوله تعالى: ﴿لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَدَاوَةً لِلَّذِينَ آَمَنُوا الْيَهُودَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾ (المائدة: ٨٢)" [٣].

ومن ثم فقد وجدت إتمامًا لفائدة نظرية النظم أن نتناول "أفعل" التفضيل "أشد"، ومميزه في القرآن باعتبار حذف "من" الجارة للمفضول، ومفضولها، أو ذكرهما، وذلك على النحو التالي:

---

(١)الكشاف: ٢٤٧/١.
(٢)شرح ابن عقيل: مج١، ج٢، ص٢٨٩ (بتصرف).
(٣)شرح ابن عقيل: مج١، ج٢، ص٢٩٠ (بتصرف).

أولا : حذف "من" الجارة للمفضول ومفضولها في الآيات التالية:

قال تعالى: ﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾ (البقرة: ٧٤).

فالفاء في قوله: ﴿فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ﴾ قد تكون حالية ... والجملة في محل نصب حال، وقد تكون استئنافية، أو الجملة ابتدائية لا محل لها من الإعراب، أي قلوبهم صلبة، أي قاسية"[(١)].

وقوله: ﴿أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾ (أو): عاطفة ... و (أشد) اسم معطوف على الكاف ... ويجوز إعرابه خبرًا لمبتدأ محذوف تقديره: (هي) و (قسوة): تمييز منصوب بالفتحة"(٢) ومن ثم فمنعًا للاستطراد أقول: إن (أو) هنا بمعنى (بل)، ومنه في القرآن قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ (الصافات: ١٤٧) وقد قال ابن يعيش: "واعلم أن الإضراب له معنيان:

أحدهما: إبطال الأول، والرجوع عنه وذلك إذا قلت: "ما رأيت زيدًا بل عمرًا" والتقدير: "بل ما رأيت عمرًا" ...

والآخر: إبطاله لانتهاء مدة ذلك الحكم"[(٣)] وقد ورد ذلك في القرآن ومنه قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ﴾ (الأعراف: ١٧٩) وكأنه انتهت هذه القصة الأولى، فأخذ في قصة أخرى، ولم يرد أن الأول لم يكن ... فإنه لا يريد أن ما تقدم من قوله باطل، وإنما يريد أن ذلك الكلام انتهى وأخذ في غيره"[(٤)].

---

(١)الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل ١/ ٦٧.
(٢)السابق: نفس الصفحة.
(٣)شرح المفصل – ابن يعيش – ٥/ ٢٧.
(٤)السابق: ٥/ ٢٧، ٢٨.

وعلى ذلك فقوله – سبحانه – ﴿بَلْ هُمْ أَضَلُّ﴾ يؤيد حذف المبتدأ في قوله: ﴿أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾. أي هي أشد قسوة ، هذا بالإضافة إلى أننا يمكن أن نضيف قاعدة بلاغية فنقول: إن كل تشبيه في القرآن أضرب عنه بـ (بل)، وتلا (بل) اسم تفضيل، وكذلك يكون نفس الحكم في (أو) التي تكون بمعنى (بل)، وتلاها اسم تفضيل، إذ إن كل ما جاء على هذه الطريقة ليس من قبيل إبطال التشبيه الاصطلاحي، أو أنه لم يكن، بل هو من قبيل الدخول في قصة أخرى، ومرحلة تالية. وعلى ذلك فحذف (من) الجارة للمفضول والضمير المفضل عليه في قوله: ﴿أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾ قد كان لأن القصة في التشبيه بالحجارة قد انتهت، وأخذ في غيرها ومن ثم فقد "ترك ضمير المفضل عليه – على نحو ما قال الزمخشري – لعدم الإلباس"[١]؛ لأنه لو ذكره لأعاد حالة قد انتهت، والإضراب بـ (بل) يعني أنه رجوع عن الأول حتي يصير بمنزله لم يكن، مالم يخبر عنه بنفي ولا إثبات فالعطف بـ (بل) فيه إخبار واحد، وهو بما بعدها لا غير، وما قبلها مُضْربٌ عنه"[٢] ويدل على ذلك بقية الآية إذ إنه – سبحانه – وهو أعلم بمراده – لو لم يرد ذلك لما فصل فقال: ﴿وَإِنَّ مِنَ الْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ الْأَنْهَارُ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَشَّقَّقُ فَيَخْرُجُ مِنْهُ الْمَاءُ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ (البقرة:٧٤) حيث قال الزمخشري هذا بيان لفضل قلوبهم على الحجارة في شدّة القسوة، وتقرير لقوله: ﴿أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾[٣] ويقاس على ذلك سواء بسواء قوله تعالى ﴿فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا﴾ (البقرة:٢٠٠) أي بل أشد ذكرًا، إذ الإضراب بـ (بل) يعني أنه رجوع عن الأول.

---

(١)الكشاف: ١/ ١٦٧.

(٢)شرح المفصل – ابن يعيش – ٥/ ٣٠.

(٣)الكشاف ١/ ١٦٧.

٢- قال تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنْدَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا﴾ (البقرة:١٦٥).

إنه من الملاحظ أن المشبه به هنا قد وقع مصدرًا مبنيًا لنوع المشبه المحذوف، إذ التقدير يُحِبُّونَهُمْ حبًا كَحُبِّ اللهَّ فالمشبه هو المصدر المحذوف ﴿حُبًّا﴾ وقد تبين نوعه بالمصدر المذكور بعد الكاف في قوله: ﴿كَحُبِّ اللهَّ﴾ وهو المشبه به، وقد جاء على هذا قوله تعالى ﴿وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ﴾ (النمل:٨٨).

"أي تذهب مر السحاب، أي مثل ذهاب السحاب، فحذف المثل الذي هو المراد بالأداة هنا، وجعل الكلام كالخالي عن تقديره، ليفيد أن مرها نفس مر السحاب، فأفاد التأكيد"(١) إذن فما الفارق بين التشبيهين؟ أن الفارق بينهما أن التشبيه في الآية ﴿وَهِيَ تَمُرُّ﴾ قد حذفت منه الأداة فهو مؤكد. أما التشبيه في الآية ﴿يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللهَّ﴾ قد ذكرت فيه أداة التشبيه الكاف فهو مرسل، إذ إن (الكاف) "يجوز أن تعرب اسمًا بمعني (مثل) نائبًا عن المصدر المحذوف، والتقدير: ﴿يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللهَّ﴾"(٢). أي مثل حب الله.

ومن ثم فلو بحثنا عن السبب الذي من أجله حذفت (من) الجارة للمفضول والضمير المفضول عليه لوضح لنا أن السبب هي (الواو) في قوله: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا﴾ لأنها "استئنافية" و(الذين) اسم موصول مبني على الفتح في محل رفع مبتدأ و (أشد) خبر و (حبًا) تمييز(٣) ولهذا لم يقل – سبحانه – "والذين آمنوا أشد من المشركين حبًا لله"، ولم يقل سبحانه إن الذين آمنوا يحبون الله، ولكن الله سبحانه قد

(١)مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح، تأليف ابن يعقوب المغربي ت – د/ خليل إبراهيم خليل، ط. دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ٢/ ٢٢٥، ٢/ ٢٧٧ وينظر المطول، ص٥٦١.

(٢)الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل ١/ ١٥٢.

(٣)السابق: نفس الصفحة.

قال: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لله﴾، وذلك حتى لا يتردد المخاطب في احتمالات كنة الحب عند هؤلاء وأولئك فيقول مثلًا: أيهم يحب إلهه أكثر من الآخر؟ وهنا يأتي دور التمييز ليقطع هذه الاحتمالات، لأن "التمييز" كما قال صاحب الكتاب "يقال له التبيين والتفسير، وهو رفع الإبهام في جملة، أو مفرد، بالنص على أحد محتملاته"[١] إذ "المراد به رفع الإبهام و إزالة اللبس، وذلك نحو أن تخبر بخبر، أو تذكر لفظًا يحتمل وجوها، فيتردد المخاطب فيها، فتنبهه على المراد بالنص على أحد محتملاته تبيينًا للغرض، ولذلك سمي تمييزًا و تفسيرًا"[٢] ويقاس على ذلك سواء بسواء قوله تعالى: ﴿يَخْشَوْنَ النَّاسَ كَخَشْيَةِ اللهِ أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً﴾ (النساء: ٧٧) إذ المعنى من ذلك يخشون الناس خشية كخشية الله بل أشد خشية .. وعلى ذلك فـ (أو) بمعنى (بل) وهذا يعني على نحو ما قال ابن يعيش "أنه رجوع عن الأول"[٣]. وعلى ذلك فالمصدر المحذوف في هذه الآية (خشية) يماثل المصدر المحذوف (حبًا). أما (أو) هنا فهي كـ (أو) في قوله تعالى: ﴿أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾؛ لأن معنى (أو) في كلا الآيتين هو "بل" التي تفيد الإضراب.

وبعد فلو نظرنا إلي أفعل التفضيل "أشد" ومميزه من حيث حذف من الجارة ومفضولها في غير تلك الآيات التي سبقت لوجدنا أن الحذف أكثر من الذكر حيث ورد في الآيات التالية تباعًا، قال تعالى: ﴿وَأَشَدَّ تَثْبِيتًا﴾ (النساء:٦٦) وقوله: ﴿وَاللَّهُ أَشَدُّ بَأْسًا وَأَشَدُّ تَنْكِيلًا﴾ (النساء/:٨٤) وقوله: ﴿قُلْ نَارُ جَهَنَّمَ أَشَدُّ حَرًّا﴾ (التوبة:٨١) وقوله:﴿الْأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا وَنِفَاقًا﴾ (التوبة:٩٧) وقوله:﴿أَيُّنَا أَشَدُّ عَذَابًا﴾ (طه:٧١) وقوله:﴿ فَاسْتَفْتِهِمْ أَهُمْ أَشَدُّ خَلْقًا﴾ (الصافات:١١) وقوله:﴿أَأَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا﴾ (النازعات:٢٧) وقوله:﴿لَأَنْتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً﴾ (الحشر:١٣) وقوله:﴿هِيَ أَشَدُّ وَطْئًا﴾ (المزمل:٦) وقوله:﴿هِيَ أَشَدُّ قُوَّةً﴾ (محمد:١٣) وقوله:﴿وَأَشَدَّ قُوَّةً وَآثَارًا﴾ (غافر:٢١).

---

(١)شرح المفصل – ابن يعيش – ٢/ ٣٥.

(٢)السابق: ٥/ ٣٠.

(٣)السابق: ٥/ ٣٠

ثانياً: ذكر (من) الجارة للمفضول ومفضولها:

ومن ثم فلو تتبعنا شواهد هذا القسم تباعًا لوجدنا أنه أقل بكثير من سابقه وشواهده على النحو التالي: قال تعالى ﴿أَشَدَّ مِنْهُمْ بَطْشًا﴾ (الزخرف:٨) (ق:٣٦) وقوله ﴿أَشَدَّ مِنْكُمْ قُوَّةً﴾ (التوبة:٦٩) وقوله ﴿أَشَدُّ مِنْهُ قُوَّةً﴾ (القصص:٧٨) وقوله ﴿أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً﴾ (الروم:٩) (فاطر:٤٤) (غافر:٢١) (فصلت:١٥) وقوله: ﴿مَنْ أَشَدُّ مِنَّا قُوَّةً﴾ (فصلت:١٥).

وعلى ذلك فهذا القسم ينحصر مميزه في "البطش والقوة" والجار والمجرور بعد أفعل التفضيل متعلق بـ "أشد" و "قوة": تمييز منصوب وعلامة نصبه الفتحة، بمعنى كانوا أشد منهم قوة، أي أقوى"[(١)].

وعليه فإن ذكر "من" الجارة ومفضولها، أي متعلق "أشد" قد أفاد التذكير، والتنبيه، والتحذير وذلك لأمرين:

أحدهما: "تذكير أهل مكة بمن ﴿كَانُوا أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً﴾ (فاطر:٤٤)، أي عاد وثمود، وأضرابهم من هذا القبيل لقوله: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللهَ الَّذِي خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً﴾ (فصلت:١٥) .. فما كان تدميره إياهم ظلمًا لهم .. ولكنهم ظلموا أنفسهم حيث عملوا ما أوجب تدميرهم"[(٢)].

أما الأمر الثاني: فهو تنبيه النبي، ولهذا خاطبه يوم أحد بقوله – سبحانه – ﴿وَكَأَيِّنْ مِنْ قَرْيَةٍ هِيَ أَشَدُّ قُوَّةً مِنْ قَرْيَتِكَ الَّتِي أَخْرَجَتْكَ أَهْلَكْنَاهُمْ فَلَا نَاصِرَ لَهُمْ﴾ (محمد:١٣) فـ "الواو" استئنافية و "كأين": اسم بمعنى "كم" الخبرية، وهي كناية عن عدد مبنية على السكون في محل رفع مبتدأ، لأن الفعل بعدها استوفى مفعوله"[(٣)].

---

(١)الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل: ٧/٥ – ٤٤٠/٥.

(٢)الكشاف: ٤٦٦/٣.

(٣)الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل:٦١/٦.

قال صاحب الكتاب: "وفي معنى" كم" الخبرية "كأين" وهي مركبة من "كاف" التشبيه، و "أي"، والأكثر أن تستعمل مع "مِنْ" ... وإنما ألزموها "مِنْ"، لأنها توكيد فجعلت كأنها شيء يتم به الكلام"[١] يبد أن قول سيبوبه وهي مركبة من كاف التشبيه لا يعني أنها تفيد التشبيه، ولهذا قال (ابن جني): "وفرق كبير بين الكاف الجارة وفيها معنى التشبيه نحو "كأن زيدًا عمرو"، وفي دخولها عارية من التشبيه نحو كأين"[٢]. أما "مِن" فهي حرف جر بياني وقرية تمييز و"كأين" مجرور بمن، والجار والمجرور متعلق بحال محذوفة من كأين"[٣] وفي ذلك تثبيت للنبي – صلى الله عليه وسلم – "لأنها للتكثير بمنزلة "كم" في الخبر"[٤]، ولهذا قال الزمخشري: "كأنه قال: وكم من قوم هم أشد قوة من قومك الذين أخرجوك أهلكناهم. ومعنى أخرجوك: كانوا سبب خروجك: فإن قلت كيف قال: (فلا ناصر لهم) ؟ وإنما هو أمر قد قضى، قلت: مجراه مجرى الحال المحكية: كأنه قال: أهلكناهم فهم لا ينصرون"[٥]، ومن ثم فلم تبق في هذا المضمار[٦] إلا آية المائدة، وهي الكائنة في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾ (المائدة:٦٩) ، لأن الجار والمجرور في قوله: ﴿عَلَى الرَّحْمَنِ﴾ متعلق بـ "أشد" ... ويجوز أن يكون حرف الجر (على) للبيان لا الصلة"[٧] وهذا هو نفسه ما أكده الزمخشري حيث قال: "فإن قلت: بِمَ يتعلق(على) و(الباء) فإن تعلقهما بالمصدرين لا سبيل إليه؟ قلت: هما للبيان لا الصلة، أو يتعلقان بـ "أفعل"، أي عتوّهم أشد على

(١)الكتاب: سيبوبه(عمرو بن عثمان) ت/عبدالسلام هارون ط٣ مكتبة الخانجي ١٩٨٨م، ١٧٠،١٧١/٢ (بتصرف).

(٢)المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها تأليف أبى الفتح عثمان بن جني، ت/محمد بن عيد الشعباني، الناشر دار الصحابة للتراث بطنطا ص١٦٣ (بتصرف).

(٣)الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل:٦١/٦.

(٤)شرح المفصل – ابن يعيش – ١٨١/٣.

(٥)الكشاف ٣١٧/٤.

(٦)المضمار: المكان تضمر فيه الخيل أو تتسابق، ومدة تضمير الخيل والجمع مضامير (المعجم الوجيز ص٣٨).

(٧)الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل:٦٠٦/٣.

الرحمن، وصليهم أولى بالنار: كقولهم: هو أشد على خصمه، وهو أولى بكذا"(١).

وبعد ... فإن الذي جعلنا نتخذ هذا المعيار الصارم الذي ميزنا به بين بلاغة الشعر وبلاغة القرآن من أجل أن نوضح الفارق بينهما، لأن الفارق بينهما – على نحو ما وضح – جدّ كبير على رغم أن الأسلوب – وهو أسلوب التمييز – واحد، ولكن المعيار الذي وظف به القرآن أسلوب التمييز هو معيار حدد العلاقة الدلالية بين "أفعل" التفضيل ومميزه في هذا الضرب الذي اتخذناه مثالًا من أجل بيان الفارق بين بلاغة وبلاغة، وذلك على نحو ما كان يقصد عبد القاهر حين قال: "وأما قولك: إنك لا تستطيع أن تطلب من الشعر ما لا يكره حتى تلتبس بما يكره، فإني لم أقصده من ذلك المكروه، ولم أُرده، وأردته لأعرف به مكان بلاغة، وأجعله مثالًا في براعة، أو احتج به في تفسير كتاب وسنه، وانظر إلى نظمه، ونظم القرآن فأرى موضع الإعجاز، وأقف على الجهة التي منها كان، وأتبين الفضل والفرقان ... وقد تتبع العلماء الشعوذة والسحر... ليعرفوا الفرق ما بين المعجزة والحيلة فكان ذلك منهم من أعظم البرّ إذا كان الغرض كريمًا، والقصد شريفًا"(٢).

ومن ثم فإن هذا الكلام الذي ذكره الإمام عبد القاهر في نصه السابق هو جزء من كلام كثير قد ذكره من أجل أن يرد به "على من زهد في رواية الشعر وحفظه، وذم الاشتغال بعلمه وتتبعه"(٣).

إذن فعبد القاهر أراد منا أن نفقه تلك القضية برمتها. ومن أراد ذلك فعليه أن يعود إلى الدلائل ليطلع بنفسه، وليعرف أن عبد القاهر: "هو نسيج وَحدِه"(٤)، لأن عبد القاهر قد وجه هدفه من الدلائل إلى النقاد والمفسرين من أجل أن يبلغوا

---

(١)الكشاف ٣/٣٣.

(٢)دلائل الإعجاز:ص٢٦.

(٣)السابق: نفس الصفحة.

(٤)يقال: "هو نسيج وَحدِه" فهو مدح. وأصله أن الثوب إذا كان مرتفعًا لا ينسج على منواله معه غيره، فكأنه قال: نسيج إفراده، ويقال هذا للرجل إذا أفرد بالفضل" شرح كتاب سيبويه الجزء الخامس ص١٥٥.

الذروة في فهم معاني القرآن" وفي التعرف على نظمه وأسلوبه. ومن ثم فلا مندوحة للنقاد والمفسرين من اتخاذ الشاهد والدليل على إعجاز القرآن من الشعر من أجل بيان الفارق بينهما. وربما لهذا حاولت أن أوجد هذا الفارق في الصفحات السابقة وهذه واحدة. أما الأخرى فإنها تعود إلى اهتمامي بأفعل التفضيل "أشد"، إذ إن ذلك في حقيقته يرجع إلى قول الشاعر الذي ذكرناه في صلب بعض الصفحات السابقة؛ وأعنى بذلك قول الشاعر:

كلاهما موتٌ ولكنَّ ذا ∴ أشدُّ من ذاك لذلِ السؤالِ

إذ إن هذا البيت – علي نحو ما أشرنا– قد ذكره عبد القاهر في أسراره ودلائله، ومن ثم فقد أردت أن أعيش هذه اللحظة الإدراكية مع عبد القاهر وأن أدلى بدَلوِي في أمر ربما كان من الممكن أن يتطرق إليه عبد القاهر؛ وأعنى بذلك بلاغة "أفعل" التفضيل ومميزه في القرآن ... وبعد ... فإن هذا القسم العقلي الأول هو عقلي محض وقد وصفه عبد القاهر بقوله: "كالمقصور المداني قيده ... وكالأعيان الجامدة التي لا تنمي ولا تزيد، ولا تربح ولا تفيد، وكالحسناء العقيم، والشجرة الرائعة لا تمتع بجني كريم"(١).

وعليه فعبد القاهر قد بلغ بما قال في كلامه السابق الغاية في البلاغة بحيث يمكن أن نقول: إنه جِدٌّ عظيم، أو عظيم جدًا. ومن هنا كان اهتمامنا بفلسفة عبد القاهر اللغوية في الأسرار، لأنها تعطينا الأساس الذي نرتكز عليه في هذا القسم من البحث، لأن "المعاني العقلية" من القسم الأول إذا كانت لا تنمي ولا تزيد فمعنى ذلك أنها سوف تكون عرضة للسرقة وللاحتذاء، وللسلخ أيضًا، وإليك الدليل على ذلك من الشعر.

(١)أسرار البلاغة: ص٢٣٧.

أ- البناء الأسلوبي في المثال الأول:

قال عبد القاهر: "وإذا عمد عامد إلى بيت شعر فوضع مكان كل لفظهِ لفظًا في معناه كمثل أن يقول في قول الحطيئة:

دَعِ المَكَارِمَ لا تَرحَلْ لِبُغْيَتِها ∴ واقعُدْ فإنكَ أَنْتَ الطاعِمُ الكَاسِي

ذَرِ المَآثِرَ لا تَذهَبْ لِمَطلَبِها ∴ واجلِس فإنَّكَ أَنْتَ الآكِلُ اللابِسْ

لم يجعلوا ذلك "احتذاءً" ولم يؤهلوا صاحبه، لأن يسموه "محتذيًا"، ولكن يسمون هذا الصنيع "سلخًا" ويرذلونه ويسخفون المتعاطي له"(١).

إذن فعبد القاهر لم يجعل هذا الضرب من التقليد احتذاءً، لأنه قال: "واعلم أن الاحتذاء، أن يبتدئ الشاعر في معنى له وغرضٍ أسلوبًا، والأسلوب الضرب من النظم والطريقة فيه فيعمد شاعر آخر إلى ذلك الأسلوب فيجئ به في شعره، فيشبه بمن يقطع من أديمه نعلًا على مثال نعلٍ قد قطعها صاحبها فيقال: قد احتذى على مثاله(٢)، ولهذا لم يجعل عبد القاهر مزية في الاحتذاء لأن الشاعر عندئذ يستبدل الكلمات بكلمات أخرى تكون في معناها. ومن ثم فالشاعر الذي يصنع ذلك لم يكن بما فعل قد أتى بأسلوب جديد، ولكنه يكون قد أخذ أسلوب غيره فبني عليه من حيث الوزن فحسب، أما من حيث معاني النحو" فلا. وربما لهذا لم يجعل عبد القاهر للوزن مزية في الكلام، لأن أوزان الشعر معروفة من حيث الحركات والسكنات، ولا فضل لشاعر على آخر من حيث الوزن، أي من حيث صحة الأوزان – التي تساوي قوانين النحو من حيث الصواب والخطأ(٣). وعليه، فعبد القاهر يريد أن يقول للشاعر هل أنت شاعر؟ إذن فأنت مصور؛ "لأنه لا يتصور أن تكون صورة المعنى في أحد الكلامين أو البيتين، مثل صورته في الآخر البتة، اللهم إلا أن يعمد عامد إلى بيت كل لفظة منه لفظة في معناها، ولا يعرض لنظمه وتأليفه كمثل أن يقول في بيت الحطيئة:

---

(١)دلائل الإعجاز: ص٤٧١، وينظر ص٤٨٧ / نفسه.

(٢)دلائل الإعجاز: ص٤٦٨، ٤٦٩.

(٣)مفهوم المعنى الكنائي في فكر الإمام عبد القاهر الجرجاني مج١ ع٣ ٢٠٠٠م ص١١٥٢ - ١١٥٤.

دَعِ المَكَارِمَ لا تَرحَلْ لِبُغْيَتِها ∴ واقعُدْ فإنكَ أَنْتَ الطاعِمُ الكَاسِي
ذَرِ المَآثِرَ لا تَذهَبْ لِمَطلَبِها ∴ واجلِس فإنَّكَ أَنْتَ الآكِلُ اللابِسُ[1]

إذن فبعد ذكر بيت الأعشى السابق نستطيع أن نتصور الأسلوب الذي بني عليه؛ إذ إنه قد بني على أسلوب الأمر حيث تكرر الأمر مرتين لغرض بلاغي، وهذا من أساليب العرب في التعبير؛ لأنهم كانوا يقولون: "دع هذا وخذ ذاك"، وطبقًا لهذا فإن الأسلوب العربي على طريقة الأمر قد كان يأتي كثيرًا ليأمر بالكف عن شيء، ويأمر- في الوقت ذاته – بالبديل عنه، وكأنه لم يكن ليرضى أن يأمر بالكف عن شيء ثم يترك للمأمور بعد ذلك البراح لاختيار شيء آخر، أو ليأخذ ما يريد. ثم زد على ذلك توكيد جملة النهي لجملة الأمر في قول الشاعر "لا ترحل لبغيتها "على نحو ما قال عبد القاهر – جملة أكدت الجملة قبلها"[2] وهذا الأسلوب قد ورد كثيرًا في القرآن ومنه قوله تعالى: ﴿هَـذِهِ نَاقَةُ اللهِ لَكُمْ آيَةً فَذَرُوهَا تَأْكُلْ فِي أَرْضِ اللهِ وَلَا تَمَسُّوهَا بِسُوءٍ﴾ (الأعراف: ٧٣) وانظر الآيتين (هود: ٦٤) (الشعراء: ١٥٦).

وقد ورد التوكيد في قوله: "واقعد فإنك أنت" فالكاف حرف خطاب ضمير متصل في محل نصب اسم إن قد أكد بالضمير المنفصل "أنت".

---

(١)دلائل الإعجاز: ص٤٨٧. الإعراب: "دع" فعل أمر، وفاعله مستتر فيه وجوبًا تقديره: "أنت": "المكارم": مفعول به منصوب بالفتحة. "لا": ناهية جازمة، "ترحل": فعل مضارع مجزوم بـ "لا" والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره "أنت". "لبغيتها": جار ومجرور متعلقان بـ "ترحل" وهو مضاف و "ها" ضمير متصل في محل جر بالإضافة "واقعد" الواو حرف عطف "اقعد": فعل أمر، وفاعله مستتر فيه وجوبًا تقديره "أنت". "فإنك": الفاء استئنافية "إنك": حرف مشبه بالفعل "الكاف": ضمير في محل نصب اسم "إن"، "أنت" حرف فصل، "الطاعم": خبر إن مرفوع و "الكاسي": خبر إن مرفوع بالضمة المقدرة منع من ظهورها التعذر وجملة "دع المكارم" ابتدائية لا محل لها من الإعراب، وجملة "لا ترحل" تفسيرية لا محل لها من الإعراب، وجملة "اقعد" معطوفة على "دع": وجملة "إنك أنت الطاعم الكاسي": استئنافية لا محل لها من الإعراب. والشاهد فيه قوله: "الطاعم الكاسي" حيث استغنى عن ياء النسب بصوغ الفاعل بمعنى "صاحب طعام" و "صاحب كساء" وهذا مما يذم به، أي ليس له فضل إلا أنه يأكل ويشرب "شرح المفصل ص٣/ ٤٨٢ وهامشها".

(٢)دلائل الإعجاز:ص٤٨٧، ٤٨٨.

قال صاحب الكتاب: "ولا يخلو المضمران من أن يكونا منفصلين كقولك: "ما ضربني إلا هو هو"، أو متصلًا أحدهما، والآخر منفصلًا كقولك: "مررت بك أنت"[١] والضمير المنفصل له "ثلاث فوائد: الإعلام بأن ما بعده خبر لا تابع له، والتأكيد ... والاختصاص"[٢] وقد ذكر الزمخشري هذه الفوائد في تعليقه على الآية: ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ (البقرة: ٥) حيث قال: "وفائدته الدلالة على أن الوارد بعده خبر لا صفة، والتوكيد، وإيجاب أن فائدة المسند ثابته للمسند إليه دون غيره"[٣].

ب- الدلالات البلاغية وهي على النحو التالي:

١- أن الأمر في قول الشاعر "دع المكارم "وكذا في قوله "واقعد "قد خرج عن معناه إلى معنى مجازي آخر وهو "التعجيز" ومثله – ولله المثل الأعلى – قوله تعالى: ﴿قُلْ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ﴾ (يونس: ٣٨) "إذ ليس المراد طلب ذلك منهم بل إظهار عجزهم"[٤].

٢- أما النهي في قوله: "لا ترحل لبغيتها: فقد خرج أيضًا عن معناه الحقيقي إلى معنى مجازي آخر وهو "التيئيس" لأنه لما جعل الأمر للتعجيز جعل النهي للتيئيس فيكون توكيدًا للأمر، وكأنه بذلك قد أغلق الباب دونه عن كل فضل وَمَكْرُمة.

(ج) أما المعاني اللغوية : فهي كما يلي:

١- "دع" و "ذر" فعلان للأمر؛ لأن العرب تقول: "دعه وشأنه" و "ذره وما يبغي" فهما بمعنى "الترك"، أي "اتركه وما يريد" يبد أن الأول منهما من وجهة نظري يكون في الأمور المألوفة، أي التي لا تقتضي التشديد على الفعل، ولهذا نقول "دعه يخرج"، أي اتركه أما الفعل "ذر" فإنه يحمل تشديدًا وحثًا على الإسراع

(١)شرح المفصل – ابن يعيش – ٢٢٣/٢.
(٢)معترك الأقران في إعجاز القرآن ٤٦٧/٣.
(٣)الكشاف ٦٥/١.
(٤)معترك الأقران في إعجاز القرآن: ٢٣٥/١.

في الفعل ولهذا جاء في قوله تعالى على لسان نوح – عليه السلام –:﴿إِنَّكَ إِنْ تَذَرْهُمْ يُضِلُّوا عِبَادَكَ وَلَا يَلِدُوا إِلَّا فَاجِرًا كَفَّارًا﴾ (نوح: ٢٧)، وعلى ذلك فالمعنى من قوله: "إنك إن تذرهم" فيه حضٌ على الفعل، وندب إليه. ومن ثم فإن نوحًا – عليه السلام – قد طلب إحضار العقاب لهم، لأن الأمر قد تطلبه مع علمه بأن ربه لا يترك الكفار وما يطمحون إليه.

أما "البغية" "والمطلب" فهما بمعنى واحد، وهذا بخلاف "قعد" و "جلس"، لأن القعود لا يكون إلا عن قيام وقد جاء في المعجم الوجيز "قعد قعودًا: جلس عن قيام"(١).

أما الجلوس فقد يكون عن قيام وعن غيره وفي الحديث "وكان متكأً فجلس"، وقد فرق بينهما السيوطي في المعترك بقوله: "القعود فيه لبس بخلاف الجلوس، ولهذا يقال: قواعد البيت، ولا يقال: جوالسه، ولهذا استعمل الأول في قوله تعالى: ﴿مَقْعَدِ صِدْقٍ﴾ (القمر:٥٥) للإشارة إلى أنه لا زوال له بخلاف ﴿تَفَسَّحُوا فِي الْمَجَالِسِ﴾ (المجادلة:١١)؛ لأنه يجلس زمانًا يسيرًا"(٢).

إذن فالمحصلة من ذلك أن المبدل الذي قال: "ذر" بدلًا من "دع" و"اجلس" بدلًا من و "اقعد"، و "لا تذهب لمطلبها" بدلًا من" ولا ترحل لبغيتها" أو تبديله "الطاعم الكاسي" بـ "الآكل اللابس" "لا يكون بذلك – على نحو ما قال عبد القاهر – صانعًا شيئًا يستحق أن يدعي من أجله واضع كلامٍ، ومستأنف عبارةٍ وقائلَ شعر. ذاك لأن بيت حطيئة لم يكن كلامًا وشعرًا من أجل معاني الألفاظ المفردة التي تراها فيه، مجردة معراه من معاني النظم والتأليف، بل منها متوخيًا فيها ما ترى من كون "المكارم" مفعولًا لـ "دع" وكون قوله: "لا ترحل لبغيتها" جملة أكدت الجملة قبلها، وكون "اقعد" معطوفًا بالواو على مجموع ما مضى، وكون "الطاعم الكاسي" معطوفة بالفاء على "اقعد"، فالذي يجئ فلا يغير شيئًا من هذا الذي به كان كلامًا وشعرًا، لا يكون قد أتى

(١)المعجم الوجيز ص٥٠٩.

(٢)معترك الأقران في إعجاز القرآن: ٤٨٧/٣.

بكلام ثانٍ وعبارة ثانية بل لا يكون قد قال من عند نفسه شيئًا البتة"[١].

ب ـ البناء الأسلوبي في المثال الثاني:

لقد مرّ بنا على نحو ما رأينا في المثال الأول أن عبد القاهر لم يجعل لمن بدل كلمات بيت الأعشى مباءةً؛ أي منزلة؛ لأن ما صنعه ليس بذي مغزى. ومن ثم فإذا عرفنا ذلك تبين لنا أن عبد القاهر لم ينكر على هذا المبدل للكلمات أنه قد أتى بأسلوب الأمر احتذاءً بالعرب في كلامهم، ولكنه قد أنكر عليه أنه لم يصنع شيئًا، ولم ينسق أسلوبًا من عند نفسه، ومعنى ذلك أنه ليس بشاعر؛ لأن الشعراء الكبار قد يأخذ أحدهم بيتَ شعرٍ من شاعر آخر، ويضمنه قصيدته، وذلك على نحو ما فعل طرفه بن العبد حين أخذ بيتَ امرئ القيس:

وُقُوفًا بها صَحْبى عَلَّى مَطِيَّهُمْ ∴ يَقولونَ لا تَهْلِكْ أَسىً وتجمَّل[٢]

فقال طرفة: (وَتَجلَّدِ)

وكأني بطرفة يريد أن يقول ها أنا ذا فانظروا ماذا صنع امرؤ القيس، وماذا صنعت؟!

ومن ثم فلو أردنا أن نتحقق من ذلك لوجدنا أن قول امرئ القيس "وقوفًا" قد ذكرت في إعرابه **خمسة أقوال** نختار منها ثلاثة:

١- أنه منصوب على الحال والعامل فيه "قفا" في قوله: "قفانبك" كما تقول وقفت بدارك قائمًا سكانها...

٢- ويجوز أن يكون قوله: "وقوفًا" منصوبًا على المصدر من "قفا"، والتقدير: قفا وقوفًا مثل وقوف صحبي، كما نقول زيد يشرب شرب الإبل، تريد يشرب شربًا مثل شرب الإبل ...

---

(١)دلائل الإعجاز: ص٤٨٧، ٤٨٨.

(٢)شرح المعلقات العشر للإمام أبى زكريا يحيى بن علي بن محمد الشيباني المشهور بالتبريزي ت – د/ سمير شمس ط. دار صادر بيروت: ص١٢، ١٣ وينظر شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات لأبي بكر بن محمد بن القاسم الأنباري ت/ عبد السلام محمد هارون ط دار المعارف:ص٢٤.

٣- ويجوز أن يكون مصدرًا وقع موقع الوقت لاستيقافه ، كما نقول: ألـبس علـيَّ قعود القاضي، أي ما قعد "ويكون التقدير: وقت وقوف صحبي ثم يحذف...".

أما قوله: "لا تهلك أسىً" فكأنه قال: لا تأسَ أسىً، هذا قول الكـوفيين، وقـال البصريون: نصب أسىً لأنه مصدر وضع في موضع الحال والتقدير عندهم ألا تهلـك أسِيًا، أي حزينًا، والمعنى لا تظهر الجزع، ولكن تجمل وتصبر"[١].

وهكذا تعددت الاحتمالات الإعرابية لكلمة "وقوفًا" في بيـت امـرئ القـيس "وموضوع الاحتمالات النحوية ليس نشاطًا إعرابيًا فحسب، ولكنه مدخل مهم بلغـة الشعراء وهذه مسألة جديرة بالاهتمام"[٢]، لأن العامل في قول امرئ القيس "وقوفًا" في البيت الخامس هو قوله: "قفا" في البيت الأول، وذلك طبقًا للقولين الأول والثاني؛ لأنهما أصوب إعرابًا من القول الثالث من وجهة نظر النحاة. أما قول طرفة "وقوفًـا" فهو "منصوب على الحال.. والعامل في الحال تلوح"[٣] في البيت الأول في معلقته:

لِخولَـةَ أَطْلَـالٌ ببُرْقَـهِ ثَهْمَـدِ ∴ تَلُوح كبـاقِي الوَشْمِ في ظـاهِرِ اليَدِ

وهكذا أتى عبد القاهر بمثل، وأتينا بمثل بيد أن مثل عبد القاهر قد دل علـى أن الذي استبدل كلمات بيت الأعشى بكلمات أخرى لم يصنع شيئًا من عند نفسه؛ لأنه ليس بشاعر أصلًا، على حين دللنا أن طرفة حين أخذ بيت امرئ القيس قد أخذه مـن أجل أن يصنع به شيئًا في مجاراته، أو إن شئت فقل: في مباراته، وذلك ظنًا منه أنه قـد يرتفع عليه!.

ومن ثم فلو نظرنا إلى معلقة طرفة، وإلى معلقة امرئ القيس، وقارنا بينـهما مـن حيث مراتب الشعراء، لأدركنا على الفور أن طرفة الذي مـات في سـن المراهقـة

(١)شرح المعلقات العشر للإمام أبى زكريا يحيى بن علي بن محمد الشيباني المشهور بالتبريزي ت – د/ سمير شمس ط. دار صادر بيروت: ص١٢، ١٣ وينظر شرح القصائد السبع الطوال الجاهليـات لأبي بكر بن محمد بن القاسم الأنباري ت/ عبد السلام محمد هارون ص٦١ دار المعارف:ص٢٤.

(٢)النحو والشعر قراءة في دلائل الإعجاز، مجلة فصول، مج١، ع٣ – ١٩٨١م ص٣٥.

(٣)شرح المعلقات العشر للتبريزي ص٤٧.

في الخامسة والعشرين قد جعل لنفسه موضعًا عظيمًا بين شعراء الجاهلية، أو هو على نحو ما قال عبد القاهر في الأسرار "في موضع المتعلم الذكي، والمقتدى المصيب في اقتدائه الذي يحسن التشبه بمن أخذ عنه، ويجيد حكاية العمل الذي استفاد، ويجتهد أن يزداد"(١).

وعلى ذلك فكلام عبد القاهر السابق قد وثق المثال الذي أتينا به ولم يجعل له وجودًا مستقلًا عن المثال الأول الذي أوردناه طبقًا لما جاء في الدلائل.

(١)أسرار البلاغة: ص١٣٠.

القسم الثاني: مُنْتَج النظم طبقاً للشكل رقم (٢) ورقم (٥):

المفهوم الثالث للنحو، أي "معاني النحو" + القسم الأول من "المعاني العقلية".

المثال الأول : بداية أقول: أنني سأبدأ هذا القسم ببيت امرئ القيس:

قِفـا[١] نَبْـكِ مِـنْ ذِكـرَى حبيـبٍ ∴ بِسقطِ اللِّوى بين الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ

هذا البيت قد أعطاه عبد القاهر اهتمامًا فوق العادة، لأنه قد ذكـره في بداية الأسرار[٢]، وأعاد ذكره في الدلائل في أربعة مواضع[٣]، ولا شك أن هـذا الاهتمام لا بد له من مقصد، لأن "عبد القاهر كان يدرك إدراكًا ما ... أن الشـعر لا يقسم بحسب موضوعات تؤخذ من خارجه، وإنما يقسم بحسب أنظمته اللغوية، وراح بين وقت وآخر لا تخدعه كلمات وعناوين مثل بكاء الأطلال ... وإنما مشغلته الأساسية هذه الأنظمة الخافية التي يمكن الاستدلال المبدئي عليها حين نقارن بين الشعر، والعبارة النثرية، أو حين نقارن المستوى الأدبي والمستوى الإخباري، ففي هذه المقارنة يتبين لنا أننا نثبت أكثر مما فعل الشعراء"[٤]، هذا مع العلم بأنه ليس في مستطاع كل ناقد أن يثبت ذلك، وإنما الذي يثبت ذلك هم قلة من النقاد، وعلى رأسهم بالطبع عبد القاهر، إذ إنه قد تطرق في دراسته لبيت امرئ القيس إلى ما تطرقت إليه الأسلوبية حديثًا وذلك على النحو التالي:

١ـ **الخبرات الأسلوبية** جزء من "معاني النحو" وفي ذلك يقول عبد القاهر: "ومما ينبغي أن يعلمه الإنسان ويجعله على ذكر، أنه لا يتصور أن يتعلق الفكر بمعاني الكلم أفرادًا ومجردةً من "معاني النحو "... وإذا أردت أن ترى ذلك عيانًا فاعمد إلى أي كلام شئت، وأزال أجزاءه عن مواضعها، وضعها وضعًا يمتنع معه دخول شيء من "معاني النحو" فيها فقل في: "قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزلٍ" "من

---

(١)الإعراب: "قفا" فعل أمر مبني على حذف النون و"الألف" ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل.
وللاستزادة: ينظر شرح المفصل ١٤٢/٢.

(٢)أسرار البلاغة: ص٢.

(٣)ينظر الصفحات: ص٣٦٣، ٤٠٦، ٤١٠، ٤٦٨ من كتاب دلائل الإعجاز.

(٤)النحو والشعر قراءة في دلائل الإعجاز، مجلة فصول، مج١، ع٣، ١٩٨١م ص٣٧.

نبك قفا حبيب ذكرى منزل"، ثم انظر هل يتعلق منك فكر بمعنى كلمة منها؟"[١].

وهذا الكلام هو نفسه الذي عناه في الأسرار بقوله: "فلو أنك عمدت إلى بيت شعر.. وأبطلت نضده ونظامه"[٢]، أي ترتيبه الذي بني عليه وهو "ما تعلم أن امرأ القيس توخاه من كون "نبك" جوابًا للأمر. وكون "من" معدية له إلى "ذكرى" وكون "ذكرى" مضافة إلى "حبيب"، وكون "منزل" معطوفًا على "حبيب"[٣]، وقد اختلف النحاة في قول امرئ القيس "قفا" أهي "قفا" أم "قِفَن"؟ "على إرادة نون التأكيد الخفيفة، قالوا: لأن الخطاب لواحد ويدل على ذلك قوله: – بعد ذلك –:

أصاحِ ترى برقًا أرِيكَ وَمِيضَهُ ∴ كَلَمْعِ اليَدَيْنِ في حَبِيٍّ مُكَلَّلِ

ثم وقف بالألف، وأجرى حال الوصل مجرى الوقف"[٤]"والعلة في ذلك شبه النون ههنا بالتنوين في الأسماء ألا ترى أنهما من حروف المعاني، ومحلها آخر الكلمة، وهي خفيفة ضعيفة، وقبلها فتحة، فأبدل منها الألف كما أبدل من التنوين"[٥] ولا شك أن الاحتمال النحوي الأول هو الأقرب للصواب، لأن الأمر لمثنى و "الألف" ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. أما النداء في قوله "أصاح" فالهمزة حرف نداء للقريب و "صاح" منادى مضاف منصوب بالفتحة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم المحذوفة للترخيم. وهذا دليل أنه قد نادى الأقرب إليه منهما. وإذن فليس هذا من قبيل خطاب الواحد بلفظ الاثنين، لأنه لو كان كذلك لكان من المجاز، وقد عد العلماء من المجاز في صيغ الأفعال "إطلاق المثنى على المفرد كقوله تعالى: ﴿أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ﴾ (ق: ٢٤)، أي ألق"[٦].

---

(١)دلائل الإعجاز: ص٤١٠.

(٢)أسرار البلاغة: ص٢.

(٣)دلائل الإعجاز: ص٣٦٣.

(٤)شرح المفصل – ابن يعيش – ٥/ ٢٤٢، ٢٤٣.

(٥)شرح المفصل – ابن يعيش: ٣٦٧/٥.

(٦)الإتقان في علوم القرآن لجلال الدين السيوطي، ت/ حامد الظاهر البسيوني، ط. دار الفجر للتراث ٣/ ٩٩ وينظر ٣/ ٨٧/ نفسه.

وقد حمل بعض النحاة ذلك "على إرادة نون التوكيد، وقال: والأصـل، أَلْقِـيَنْ واحتج بأن الخطاب في ذلك لمالك خازن النار"(١).

وقد قال التبريزي في شرح المعلقات العشر ما نصه: "وقوله قفا فيه ثلاثة أقوال:

أحدها: أن يكون خاطب رفقين له.

والثاني: أن يكون خاطب رفيقًا واحدًا، لأن العرب تخاطب الواحد مخاطبة الاثنين ... والبصريون ينكرون هذا؛ لأنه: إذا خاطب الواحد مخاطبة الاثنين وقع الإشكال، وذهب المبرد في قوله تعالى: ﴿أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ﴾ إلى أنه ثناه للتوكيد، معناه أَلْقِ أَلْقِ، وخالفه الزجاج فقال: ألقيا مخاطبة الملكين، وكذلك "قفا" إنما هو مخاطبة صاحبيه.

والقول الثالث: أنه أراد "قِفَنْ" بالنون فأبدل الألف من النون، وأجرى الوصل مجـرى الوقف"(٢).

ومن ثم فبديهي أننا لم ننقل كل هذه الآراء في "قِفَا" لننظر إلى ما قاله العلماء فيها دون أن نبدي رأيًا، لأن الرأي الصواب – من وجهة نظري – أن الأمر في "قِفَا" لمثنى، لأنه لو كان لواحد على إرادة نون التوكيد الخفيفة لكان الأمر من الأعلى إلى الأدنى، أي من امرئ القيس إلى الأدنى، لأن توكيد فعل الأمر يسلبه عن أن يكون لمعنى مجازي آخر، وهذا – في حد ذاته – يخالف العرف العـربي السـائد في العصـر الجـاهلي، والعادات المتبعة في صحبة الصحراء. وعليه نستطيع أن نقرر: أن كـل أمـر لمـثنى في صحبة الصحراء فهو لمعنى مجازي آخر؛ وهو "الالتماس".

وذلك يتجلى من خلال اهتمام عبد القاهر ببيت امرئ القيس السـابق حيـث يتجلى هذا الاهتمام في أمرين:

أحدهما: أن عبد القاهر أراد أن يفرق بين لغة الشعر ولغة النثر، لأن هذا الفرق يجب أن يلاحظ من خلال النحو؛ لأن "الدراسة النحوية في مجـال الشـعر متميـزة

(١)شرح المفضل – ابن يعيش – ٥/ ٢٤٣.
(٢)شرح المعلقات العشر للتبريزي، ص٩، ١٠ (بتصرف).

بالضرورة عن الدراسة النحوية في مجالات أخرى ... ويمكن أن ندعي إلى أن الباحثين المتقدمين فطنوا منذ وقت بعيد إلى أن النحو وثيق الصلة بكل تبصرة حقيقية بما نسميه الخبرات الأسلوبية"(١).

أما الأمر الثاني: فإنه يبدأ من حيث انتهى الأمر الأول، أي يبدأ من "الخبرات الأسلوبية"، والتي تقود طبقًا لما قاله عبد القاهر في تعليقه على بيت امرئ القيس السابق لعلاقة الأسلوب بمبدعه، لأن الشعر "لا يختص بقائله من جهة أنفس الكلم وأوضاع اللغة"(٢)، وإنما يختص بقائله من جهة "النسق والترتيب ... فلذلك جعلته القائل له دون الراوي"(٣)، ولهذا لو غيرت ترتيب بيت امرئ القيس السابق وقلت: "مترل قفا ذكرى من نبك حبيب" لأخرجته من كمال البيان إلى محال الهذيان. نعم وأسقطت نسبته من صاحبه، وقطعت الرحم بينه وبين منشئه"(٤).

إذن فعبد القاهر كان يهدف إلى السبق في الإبداع، ولهذا قال: "وإنما ذلك شيء ابتدأه الشاعر"(٥)، لأن الشاعر الذي امتلك أسلوبًا يعرف به بين الشعراء من الصعب أن تُسْرق أشعارُهُ، لأن أسلوبه يجري بين الكلمات كما يجري الدمُ في العروق.

وعلى ذلك فإننا نستطيع أن نقرر: أن الهدف الذي دفع عبد القاهر إلى القول بتعلق الأسلوب بمنشئه قد كان نتيجة إلى القلق الذي كان يساوره من السطو على أشعار الشعراء الكبار من أمثال امرئ القيس وغيره من أولئك الشعراء الذين جعل شعرهم شاهدًا على الإعجاز. وكأني بعبد القاهر يريد بالشاهد ألا تساوره الشكوك. ومن ثم فإن هذا الحرص من عبد القاهر قد انتقل من الشعر إلى الأقوال التي صارت دارجة لكثرة الاستعمال؛ ولهذا يقول: فإنك تعلم أن قولنا "لا يشق غباره" الآن

(١)النحو والشعر، قراءة في دلائل الإعجاز، مجلة فصول مج١، ع٣، ١٩٨١م، ص٣٥.
(٢)دلائل الإعجاز: ص٣٦٢.
(٣)السابق: ص٣٦٣.
(٤)أسرار البلاغة: ص٢.
(٥)دلائل الإعجاز: ص٣٦٣.

في الابتذال كقولنا: لا يلحق ولا يدرك ... ومثل هذا وأظهر منه أمرًا أن قولنا "أما بعد" منسوب في الأصل إلى واحدٍ بعينه ... وهكذا الحكم في الطرق التي ابتدأ بها الأولون، والعبارات التي لخصها المتقدمون"(١).

وعلى ذلك فقول عبد القاهر "لا يشق غباره" هي كناية تنتمي إلى المُفَسَّر وتفسيرها "لا يلحق ولا يدرك" وقد فرق عبد القاهر في الدلائل بين المفسر والتفسير بقوله: "أن المفسر كون له دلالتان: دلالة اللفظ على المعنى ودلالة المعنى الذي دل اللفظ عليه على معنى لفظ آخر، ولا يكون للتفسير إلا دلالة واحدة، وهي دلالة اللفظ"(٢).

إذن فما أروعك يا عبد القاهر، وما أعظمك من ناقد، لأن جورج فندريس – وهو من علماء اللغة المحدثين – قد أشار إلى ما أشرت إليه حين قال: "أن كثرة الاستعمال تبلى الكلمات في معناها وفي صيغتها، ولا سيما إذا كانت من الكلمات المعبرة؛ لأن قيمتها التعبيرية تتضاءل بسرعة في الاستعمال"(٣) وهذا هو ما يطلق عليه في علم اللغة الحديث "عوامل سلب الكلمات معانيها العاطفية" إذ إن الإكثار من استخدام اللفظ ... قد تكون له نتيجة سلبية ... فلا يبقى له ذلك الوقع في نفوس الناس"(٤).

وعلى ذلك فالذي وصل إليه علم اللغة الحديث في هذه اللفتة النقدية لا يساوي ما وصل إليه عبد القاهر، لأن علم اللغة قد قال – دون تعليل –: "فلا يبقي له ذلك الوقع في نفوس الناس". أما عبد القاهر طبقًا لدمج ما قاله في أسراره مع ما قاله في دلائله تكون المحصلة أن نقول: فلا يبقى للمفسر دلالتان بسبب كثرة الاستعمال

(١)أسرار البلاغة: ص١٦٦.
(٢)دلائل الإعجاز: ص٤٤٥.
(٣)اللغة: تأليف: جورج فندريس ، تعريب: عبد الحميد الدواخلي، ومحمد القصاص، ط. مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥٠م، ص٢٧٤.
(٤)وصف اللغة العربية دلاليًا في ضوء مفهوم الدلالة المركزية، دراسة حول المعنى وظلال المعنى، ص١٧٣.

التي جعلت منه تفسيرًا لا مفسرًا. ومن ثم فقد أصبحت دلالته واحدة كدلالة التفسير[١].

أما قول عبد القاهر "أما بعد" فهذه صيغة ينتقل بها غالبًا من مفتتح الكلام إلى الموضوع وقد قال عبد القاهر: إنها كقولنا: "هذا بعد ذاك – مثلًا"[٢] وقد قال صاحب مفتاح الإعراب: "وتعرب "أما" عوضًا عن أداة الشرط وفعله. و"بعد" ظرف متعلق بفعل الشرط المحذوف، وما بعد الفاء جواب الشرط، والتقدير: مهما يكن من شيء بعد فكذا"[٣]. ومن ثم فصاحب "مفتاح الإعراب" قد قاس "أما بعد فكذا" على قول النحاة "أما زيد فمنطلق إذ التقدير: مهما يكن من شيء فزيد منطلق، فحذف فعل الشرط وأداته وأقيمت "أما" مقامها[٤]، وبعد ... فإننا اقتداءً بعبد القاهر نقول: ونعود إلى الغرض، إذ إن الغرض من هذا كله أن عبد القاهر قد أولى بيت امرئ القيس اهتمامًا كبيرًا فذكره في خمسة مواضع مرةً في أسراره، وأربعة في دلائله، وكأنه يريد بهذا الاهتمام أن يقول إياكم أن تغيروا في ديوان شعركم شيئًا، وهذا هو أول بيت في معلقة أمير الشعراء الجاهليين، وهو كذلك أول بيت في ديوانكم ولقد صدق من قال: "إن الشعر ديوان العرب"[٥].

٣- **معاني النحو وأساليب اللغة**، وهذا القسم يحتوي على القسط الأكبر من "علم المعاني" ولكننا سنكتفي بهذا المثال الثاني:

---

(١)إن هذه القاعدة التي صاغها عبد القاهر في المفسَّر والتفسير تنطبق على المجازات الحية التي تحولت إلى مجازات ميتة بسبب تحول دلالتي المفسَّر إلى دلالة تفسير، لأن هذا هو نفسه ما قاله المحدثون حين قالوا: عن المجازات الميتة – دون تعليل – إنها مجازات خفت بريقها.

(٢)أسرار البلاغة: ص١٦٦.

(٣)مفتاح الإعراب، تأليف: أحمد مرجان، ص٩٧.

(٤)الجنى الداني في حروف المعاني، تأليف: الحسن بن قاسم بن عبد الله المرادي، ت/ فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، حلب ١٩٧٣، ص٥٢٢. وينظر شرح المفصل ١٢٥/٥، وينظر المطول ص٣٧٤.

(٥)دلائل الإعجاز: ص٨.

وهو الكائن في قول جرير:

أَلَسْتُمْ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ المَطَايَا ∴ وَأَنْدَى العَالَمِينَ بُطُونَ رَاحِ[١]

فالنفي في قول جرير السابق قد "تحول بانضمام أداة الاستفهام إليه إلى معنى آخر هو التقرير.... ولهذا كان قول جرير في عبد الملك بن مروان ... مدحًا، بل قيل: إنه أمدح بيت قالته العرب، ولو كان على الاستفهام الحقيقي لم يكن مدحًا البتة وفي ذلك قال محمد بن حبيب في شرحه لديوان جرير: (قوله: ألستم أراد: أنتم) أي على التقرير."[٢]

وبعد فسنكتفي بذلك في هذا القسم، وليس هذا بالطبع من قبيل التقصير، لأن هذا القسم إن أردنا أن ندرسه دراسة تليق به، فهذا يحتاج إلى دراسة مستقلة لكونه يحتوي على جلّ مباحث علم المعاني، ومنها بالطبع الأساليب الخبرية، والإنشائية، والمجاز العقلي، هذا بالإضافة إلى بعض ضروب علم البديع، ومعنى ذلك أننا لو قمنا بمليء الأماكن الفارغة في هذا القسم من تلك الأنماط البلاغية التي أشرت إليها لوجدنا أنها في مكانها الصحيح، ومن ثم فأنا لا أذكر قسمًا من الأقسام دون أن أقوم بمليء جدوله. إذن فليس ثمة فجوات في نظريتنا تلك، حتى لو قمنا بمزيد من التوسع في التمثيل في بعض أقسامها.

---

(١)الإعراب: "ألستم": الهمزة حرف استفهام لا محل له، "ليس" فعل ماضٍ ناقص و "تم" ضمير متصل في محل رفع اسم (ليس). "خير": خبر ليس منصوب بالفتحة. "من": اسم موصول في محل جر بالإضافة، "ركب": فعل ماضٍ مبني على الفتح، والفاعل ضمير مستتر تقديره: (هو). "المطايا": مفعول به منصوب بالفتحة المقدرة على الألف، "وأندى" الواو حرف عطف و "أندى": اسم معطوف على منصوبٍ منصوبٌ مثله بفتحة مقدرة على الألف. "العالمين" مضاف إليه مجرور بالياء، لأنه جمع مذكر سالم، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد "بطون": تمييز منصوب بالفتحة و "راح" مضاف إليه مجرور بالكسرة. وجملة "ألستم خير": ابتدائية لا محل لها من الإعراب، وجملة "ركب المطايا": صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. والشاهد فيه قوله: "ألستم خير": حيث دخلت همزة الاستفهام لتفيد معنى نفي ما بعدها، وهو نفي أيضًا، ونفي النفي إثبات، لذا صار المعنى: أنتم خير ... وأندى (ينظر شرح المفصل ٥/ هامش ص٥٦، وينظر ص١٨٨، ٦٠٧ من دلائل الإعجاز).

(٢)بناء الجملة العربية: ص٢٨٢، ٢٨٣ (بتصرف).

الفصل الرابع

الأقسام السياقية التي يعود حسنها إلى اللفظ والنظم

القسم الأول: وهذا القسم يتكون طبقاً للشكلين رقم (١) ورقم (٥):

ومن ثم فلكون الاستعارة تبنى على التشبيه فبداية أقول إذا كان التشبيه يندرج في إطار القسم الأول من المعاني العقلية، لأنه إذا كان تشبيهًا فهو على نحو ما يقول عبد القاهر "تشبيه على الجملة ومن حيث أصل المعنى، وصورته في المعقول"[(١)]؛ ولذا فهو ينتمي من جهة (المشبه به) إلى أصل المعنى وصورته في المعقول، لأن "الجنس لا تتغير حقيقته بأن يوجد في شيئين"[(٢)]. أما من جهة (المشبه) فهو يلامس علم البيان، لأننا قد جعلنا لصورة المشبه شكلًا ترتبط به، وذلك مثلًا نحو "تشبيه الشيء بالشيء من جهة الصورة والشكل"[(٣)]. وعلى ذلك فالتشبيه يدرج في إطار علم البيان لكون الاستعارة تبنى عليه؛ ولهذا يقول عبد القاهر: "فإن قلت كيف تكون الاستعارة من أجل التشبيه، والتشبيه يكون ولا استعارة.. فالجواب: أن الأمر كما قلت، ولكن التشبيه يحصل بالاستعارة على وجه المبالغة"[(٤)]، وذلك إذا قلت: رأيت أسدًا .. (فقد) نُصِبَ له دليل يقطع بوجوده.. وإذا صرحت بالتشبيه فقلت: رأيت رجلًا كالأسد كنت قد أثبتها (أي الشجاعة) إثبات الشيء يترجح بين أن يكون، وبين أن لا يكون"[(٥)]، وسبب ذلك أن التشبيه يقوم على المغايرة، لأنه يجمع بين شيئين مختلفين في الجنس.

وإذن فالمحصلة من ذلك أن عبد القاهر قد جعل التشبيه ضمن مباحث علم البيان بسبب بناء الاستعارة عليه، ومن ثم فقد حسم عبد القاهر المسألة، أما البلاغيون من بعده فقد جعلوا التشبيه بابًا قائمًا برأسه، وذلك على نحو ما يبدو عند كثير من أصحاب الشروح، ولهذا كان ابن يعقوب مترددًا بين رؤية عبد القاهر، ورؤية هؤلاء؛

(١) أسرار البلاغة: ص٢٧٤.
(٢) السابق: ص٧٩.
(٣) السابق: ص٧١.
(٤) السابق: ص٢٠٧.
(٥) دلائل الإعجاز: ص٧٢، ٧٣.

ولهذا قال: "نعم، يرد أن يقال التشبيه على هذا ليس من مقاصد الفن بل من وسائله، فكيف عدّ بابًا ولِمَ لَمْ يجعل مقدمة للمجاز.. والجواب أن كثرة أبحاثه وجموع فوائـده أوجب جعله بابًا مستقلًا، وعلى هذا فهو مقدمة في المعنى"(١).

وعلى ذلك فلو نظرنا إلى أفكار عبد القاهر التي جعل من خلالها التشبيه من علم البيان لوجدنا أنها تتضمن في مضمونها، وفحواها "نظرية المعنى، ومعنى المعنى"، لأن "من شأن المعاني أن تختلف بها الصور"(٢)، كما "أن من شـأن المعـاني أن تختلـف عليهـا الصور"(٣).

وإذن فعلماء البلاغة الذين جعلوا التشبيه "مقصدًا برأسه" لم يدر في خَلَدِهم مـا كان يدور في ذهن عبد القاهر، لأن عبد القاهر من خلال تلـك الناحيـة التحليليـة العقلية قد جعل التشبيه من القسم الأول "من المعاني العقلية، ولكنه – في الوقت ذاتـه – قد سلكه في مداره الذي يدور في فلكه من علم البيان بسبب بناء الاستعارة عليه.

وبعد.. فإننا بعد أن حققنا الهدف المنشود من الربط بين التشبيه والاستعارة نعود بكل ما وسعنا من قوة لنحقق الهدف أيضًا في ذلك القسم الأول من الأقسام التي تعود إلى اللفظ والنظم والذي يتكون طبقًا للشكلين رقم (١) ورقم (٥) من المفهوم الثالث للنحو، أي "معاني النحو" + القسم الثاني من "المعاني العقلية".

ومن ثم فهذا القسم من الأسس الأولى للنظرية، لأنه يشتمل على مُنْتَج التقسـيم الثنائي، أي ما يعود حسنه إلى اللفظ والنظم معًا. وعلى ذلك فكل ما قلنـاه في بحثنـا "فاعلية اللفظ والنظم في سياق المعنى، ومعنى السياق" يعود مُنْتَجه إلى هذا القسم الذي قال فيه عبد القاهر "وثالثًا قد أتاه الحسن من الجهتين.. ووجبـت لـه المزيـة بكـلا الأمرين"(٤)، أي باللفظ والنظم معًا، ولهذا قال عبد القاهر – عن فكرة تجاهل الـنظم في هذا الأسلوب –: "وتراك قد حفت فيه على النظم، فتركته، وطمحت ببصرك إلى

(١) مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح، ٢/ ٨٩.
(٢) دلائل الإعجاز: ص٤٢٦، ٤٢٧؛ وينظر أسرار البلاغة: ص٩٢، ٩٣.
(٣) السابق: ص٤٨١.
(٤)دلائل الإعجاز: ص٩٩، ١٠٠.

اللفظ، وقدرت في حسن كان به، وباللفظ أنه للفظ خاصة، وهذا هو الذي أردت حين قلت لك: إن في الاستعارة ما لا يمكن بيانه إلا من بعد العلم بالنظم والوقوف على حقيقته"[١].

إذن فعبد القاهر بهذا القسم مع خمسة أقسام أخرى يكون قد وضع لنا الأساس الذي أضفنا إليه ستة أقسام أخرى من خلال ملء الفراغات بعد ضرب المفاهيم الثلاثة للنحو في قسمي "المعاني العقلية" وقسمي "المعاني التخييلية"، إذا اقتضى ذلك تسديد ستة أقسام ناقصة من النظرية. ومن ثم فلكي تستقيم الفكرة في ذهن القارئ فلابد من اتخاذ التطبيق وسيلة للإثبات، وذلك على النحو التالي:

(١)السابق: ص١٠٠.

أولا: المُنْتَج الذي يتقدم فيه حسن اللفظ على النظم:

بداية أود أن أنبه القارئ إلى مسألتين:

أحدهما: أننا في هذا البحث ندرس المُنتَج بعد الإنتاج، وهذا لا يمنع من وجود أوجه للتشابه بين ما قلناه في بحثنا "فاعلية اللفظ والنظم في سياق المعنى، ومعنى السياق"، لأننا هناك كنا نتحدث عن "فاعلية اللفظ المُنْتِج لـ "معنى السياق" في "سياق المعنى" أي في النظم وهنا نتحدث عن المُنْتَج، أي عن المنظوم، ومن ثم فإن أوجه التشابه لابد منها، لأن الناظم المُنْتِج، تشير أصابعه التي أنتج بها إلى مُنْتجه الذي هو من عمله وصنعته. ومن هنا نلتمس مما قلناه في بحثنا "فاعلية اللفظ والمعنى" المقومات فيما نحن بسبيله.

أما المسألة الثانية: التي يجب الالتفات إليها فإنها تعود إلى منهج عبد القاهر الذي لم يجعل للفظ مزية "من حيث هو لفظ ونطق لسان"(١) أو "صدى صوت"(٢)، ولا من حيث اللفظ نفسه"(٣) لأن هذا يعد من المداخل المهمة إلى فهم عبدالقاهر. ومن هذه المداخل ما يلي:

١- أنه لم يجعل للألفاظ مزية، إلا وهي في سياق القول، وهذا يعني المعنى الوظيفي لا المعنى الدلالي لـ "أن الألفاظ لا تتفاضل من حيث هي ألفاظ مجردة، ولا من حيث هي كلم مفردة، وأن الألفاظ تثبت لها الفضيلة وخلافها في ملائمة معنى اللفظة لمعنى التي تليها، أو ما أشبه ذلك مما لا تعلق له بصريح اللفظ"(٤).

٢- أن المعنى الدلالي عند عبد القاهر لم يكن أبدًا في وضع الثبات إلا من حيث الدلالة، وبشرط ألا "تستأنف فيها وضعًا"(٥) جديدًا، لأن الدلالة نفسها تتغير في

---

(١)دلائل الإعجاز: ص٤٠٢.
(٢)السابق: ص٣٦٦.
(٣)السابق: ص٤٢٦.
(٤)دلائل الإعجاز: ص٤٦.
(٥)أسرار البلاغة: ص٣٠٤.

بعض الكلمات مع مرور الزمان. أما من حيث وضع الصورة فإن هذا هو موضع الحركة والاختلاف؛ لأن "من شأن المعاني أن تختلف بها الصور"(١)، و"من شأن المعاني أن تختلف عليها الصور"(٢).

ومن ثم فإن هذه المسألة سوف يكون لها بعد ذلك ما يؤيدها من تفاصيل في هذا البحث، وفي بحث تالٍ، وحسبنا هنا ما قلناه: وحسبنا أيضًا ما قلناه عن دور كلمتي "الأخدع" و"الشيء" في بحثنا "مفهوم المعنى الكنائي" وعن دور "كلمة الجسر" في بحثنا "فاعلية اللفظ والمعنى"، إذ إننا قد أوضحنا في هذين البحثين دور الكلمات الثلاث في النظم. وعلى ذلك فإذا كان عبد القاهر قد ساق مثلين للكناية، ومثلًا للاستعارة، فإنه قد أورد أمثلة مجمعة في دلائله وقسمها قسمين:

- **قسم** أنت ترى أحد الشاعرين" فيه قد أتى بالمعنى غُفْلًا ساذَجًا، وترى الآخر قد أخرجه في صورة تروق وتعجب.
- **وقسم** أنت ترى كل واحد من الشاعرين قد صنع في المعنى وصور"(٣).

وإذن فهذه الأبيات المجمعة التي قسمها عبد القاهر قسمين قد اختلف بعض البلاغيين حيالها، ولم يكن من وجهة نظري – ثمة اختلاف، لأن هذه الأبيات تعد علامة غنى، لا علامة فقر، إذ إن عبد القاهر لم يفتقر في شرحها إلى مهارة، ولكنه قد فتح الباب بها أمام المتدربين في فنون القول من أجل أن يوازنوا بينها ويظهروا مهارتهم اللغوية، وهذه واحدة. أما الأخرى فإنه قد وضعها في خاتمة الدلائل لتكون مخزونًا لا ينفذ يستمد منه كل باحث ما يكمل به مسيرة القول، ومن ثم فقد تلمسنا من القسم الثاني بيتين لنكمل بهما مسيرة البحث وأولهما "قول البحتري":

وَمَنْ ذَا يَلُومُ البَحْرَ إِنْ باتَ زاخِرًا ∴ يَفِيضُ وَصَوْبَ المُزْنِ إن راحَ يَهْطِلُ

---

(١)دلائل الإعجاز: ص٤٢٦، ٤٢٧.

(٢)السابق: ص٤٨١.

(٣)السابق: ص٤٨٩.

أما الثاني فقول المتَنبي:

وَمَا ثَنَاكَ كَلَامُ النَاس عَن كَرَمٍ ∴ ومن يَسُدُ طَرِيقَ العَارِضِ الْهَطِلِ[١]

وعلى ذلك لو نظرنا إلى البيتين لعرفنا أن سبب الاختيار لهما قد كان لأجل كلمة واحدة تكررت فيهما وهي كلمة "الْهَطِلِ" وبيان ذلك عند كل من الشاعرين على النحو التالي:

أولا: إعراب بيت البحتري:

(من ذا): (من) اسم استفهام مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. (ذا) اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع خبر (مَنْ). قال أبو سعيد السيرافي: في (من ذا) "(من): مبتدأه و(ذا): خبره، أو يكون (ذا) مبتدأ و(من) خبر مقدم"[٢]، وقد حذف الشاعر الاسم الموصول (الذي) بعد (من ذا) لأن تقدير الكلام أن يقال: (ومن ذا الذي)، وقد جاء في القرآن الكريم ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَعْصِمُكُمْ مِنَ اللهِ إِنْ أَرَادَ بِكُمْ سُوءًا أَوْ أَرَادَ بِكُمْ رَحْمَةً﴾ [الأحزاب: ١٧]، وعلى ذلك لو ذُكرت (الذي) على غرار الآية القرآنية لكانت بدلًا من اسم الإشارة، أو عطف بيان منه، أو صفة له.

(يلوم): فعل مضارع مرفوع بالضمة وفاعله مستتر فيه جوازًا تقديره: (هو).

(البحر): مفعول به منصوب بالفتحة.

(إن بات زاخرًا): (إن): حرف شرط جازم، (بات): من أخوات كان، "وتفيد معنى الوقت بطوله"[٣]، وهي مع (أصبح)، و(أضحى) و(ظل) و(أمسى) للتوقيت. (بات) فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح، فعل الشرط في محل جزم بـ (إن) واسمها ضمير مستتر تقديره: (هو) (زاخرًا): خبرها منصوب بالفتحة وجواب الشرط محذوف تقديره: إن بات زاخرًا فلا لوم عليه.

---

(١)دلائل الإعجاز: ص٥٠٦.

(٢)شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي، ت – د/ محمد عوني عبد الرؤوف، ٦/ ١٤٩.

(٣)التطبيق النحوي: ص١١٨.

(يفيض): فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله مستتر تقديره: (هو)، والجملة في محل نصب حال "وهذه الحال تؤكد مضمون الجملة قبلها"[١].

(وصوب المزن): الواو عاطفة على جملة "ومن ذا يلوم البحر"، وقد حذف الشاعر "ومن ذا يلوم" لذكرها في الشطر الأول، (صوب): مفعول به منصوب بالفتحة وهي مضاف، (المزن): مضاف إليه مجرور بالكسرة.

(إن): حرف شرط جازم.

(راح): (راح) هنا بمعنى فعل من أفعال الشروع "كشرع، أو طفق، أو أنشأ"[٢]، "وأفعال الشروع تفيد معنى البدء في الفعل الذي هو خبرها، ولابد أن يكون خبرها جملة فعلية فعلها مضارع"[٣]، وعلى ذلك يكون الإعراب (راح): فعل ماضٍ بمعنى شرع مبني على الفتح فعل الشرط في محل جزم بـ (إن)، واسمها ضمير مستتر تقديره: (هو).

(يهطل): فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره: (هو) والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب خبر (راح) التي بمعنى شرع، وجواب الشرط محذوف تقديره: إن راح يهطل فلا لوم عليه.

ثانيا: إعراب بيت المتنبي:

(وما): الواو عاطفة على ما قبلها، (ما): نافية لا عمل لها.

(ثناك): (ثنى): فعل ماضٍ منصوب بفتحة مقدرة على الألف للتعذر، و(الكاف): حرف خطاب – ضمير متصل – في محل نصب مفعول به مقدم.

(كلام الناس): (كلام): فاعل مرفوع بالضمة، وهو مضاف (الناس): مضاف إليه مجرور بالكسرة.

(عن كرم): جار ومجرور متعلقان بـ (ثنى).

---

(١)السابق: ص٢٦٨.

(٢)شرح المفصل – ابن يعيش – ٤/ ٣٨٦.

(٣)التطبيق النحوي: ص١٣٩.

(ومن يسد): الواو عاطفة على الجملة قبلها. (من): اسم استفهام مبني على السكون، في محل رفع مبتدأ. (يسد): فعل مضارع مرفوع بالضمة وفاعله مستتر فيه جوازًا تقديره: (هو)، والجملة من الفعل والفاعل خبر المبتدأ (من).

(طريق العارض الهطل): (طريق): مفعول به منصوب بالفتحة، (العارض): مضاف إليه مجرور بالكسرة، (الهطل): نعت للعارض ومجرور مثله بالكسرة.

وبعد.. فإنه يطيب لي الآن أن انظر في مدلول كلمة "الهطل" وصورتها في كلا البيتين، لأن فاعلية هذه الكلمة مع "معنى سياقها" هي التي قدمت الاستعارة الكائنة في "معنى السياق" على "سياق المعنى" أي على النظم، هذا مع الأخذ في الاعتبار بأن النظم في كلا البيتين هو الذي أبرز هاتين الاستعارتين إلى الوجود، إذ إن البحتري قد حذف (الذي) من قوله (ومن ذا يلوم) فدل بذلك على أنه قد استبدل الصيغة الفعلية (يلوم)، واكتفى بها على الصيغة الاسمية (اللائم)، وهذا في حد ذاته – يعضد الاستفهام الإنكاري، لأنه وإن وجد الفعل (يلوم) فإن الشاعر لا يتصور أن يرى في يوم من الأيام أن يرى لائمًا لممدوحه؛ ولهذا عول على الاستفهام الإنكاري في كلا الشطرين حتى وإن كان ذكره في الأول وحذفه من الثاني لدلالة العلم به. وهذا بمثابة التوكيد للمعنى.

أما المتنبي فقد قدم النفي في قوله: (وما ثناك) على الاستفهام في قوله: (ومن يسد) فكان الاستفهام عنده بمثابة التوكيد للنفي، وهذا يساوي تكرار الإنكار عند البحتري، بل ويزيد عليه. هذا بالإضافة إلى أن البحتري قد حذف جواب "إن" الشرطية للعلم به، ولأمر آخر وهو تقريب الصورة من الواقع، وجعلها في حد الإمكان. وربما لهذا أيضًا قد جعل الاستعارة – وهذا ما سوف يتضح فيما بعد – مرشحة ومجردة في الآن ذاته.

إذن فلم يبق إلا أن نبحث عن معنى صورة الاستعارة في كلا البيتين، وعن "صورة معنى كلمة "الهطل" لأن "هَطَلَ المطرُ هَطَلًا وهَطلانًا: تتابع متفرقًا عظيم القطر. والهَطَّال: الكثير الهَطَلان، والهطلاء: دِيمةٌ هطلاء هاطلة"[1].

(١)المعجم الوجيز: ص٦٥٠.

وعلى ذلك لو نظرنا إلى قول البحتري السابق لوجدنا أنه قد بني كلامه على الاستعارة التصريحية الأصلية لأنه استعار "البحر" للممدوح في الشطر الأول و (صوب المزن) في الشطر الثاني، وقد جرد للاستعارتين باللوم، لأن اللوم من ملائمات الممدوح المشبه، ورشح لهما بـ "يفيض" و "يهطل" لأنهما من ملائمات المستعار منه في كل من "البحر" و "صوب المزن".

وعلى ذلك فإذا رشح الشاعر وجرد فتكون الاستعارة عندئذ من قبيل الإطلاق فكأنه لم يرشح ولم يجرد.

أما الاستعارة في قول المتنبي فهي استعارة تمثيلية، والذي زادها تمثيلًا أنه قد اختار كلمة "العارض"، والعارض: السحاب الهطل"[١] وفي القرآن الكريم: ﴿قَالُوا هَـذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا﴾ [الأحقاف: ٢٤]، وعلى ذلك فالمتنبي قد أحسن وأجاد لأن كلمة العارض ليست بمثابة دال فحسب على ما يشير إليه، ولكنها تحمل صورته أيضًا، وهذا أدى إلى دمج المدلول أي المعنى مع صورة اللفظ، فقرب الصورة من الفهم والتصور، لأن مضمون الاستعارة التمثيلية في بيت المتنبي تقتضي أن نقول: أنه استعار لهيئة كرم الممدوح هيئة العارض الهطل الذي يأخذ في طريقه كل ما يعترضه، ولهذا نعت العارض بالهطل ليدخل في ضمن الصورة، وليجعل الصورة – في الآن – ذاته تكتمل به لأنه "لا يصح وجود صفة من غير موصوف"[٢].

أما جملة (يهطلُ) فهي ترشيح للاستعارة في قول البحتري. ومن ثم فإذا علمنا – على نحو ما أسلفنا – أن البحتري قد قابل الترشيح بالتجريد، فإنه يكون بذلك قد جعله معلقًا، أي لا ترشيح ولا تجريد، وهذا يدل على أن فاعلية لفظ "الهطل" في قول المتبني هي فاعلية ممتدة ومن هنا يظهر الفرق بين شاعر العرب الأكبر وبين البحتري الذي هو دونه.

---

(١)المعجم الوجيز: ص٤١٣.

(٢)دلائل الإعجاز: ص٥٦١. وينظر: ص٤٠٧ (نفسه).

ثانيا: المُنْتَج الذي يتقدم فيه حسن النظم على اللفظ:

لقد أوضحنا في الصفحات السابقة "المنتج الذي يتقدم فيه حسن اللفـظ علـى النظم"، وهذا الذي أوضحناه هو نفسه الذي تناولناه في بحث سابق من حيث فاعليـة اللفظ بـ "معنى السياق" في "سياق المعنى"، إذ إننا فيما مضى كنـا نتنـاول فاعليـة الإبداع في حالة تعلق اللغة بالفكر، أي في حالة الإنتاج، والذي يعني مطابقة الكـلام لمقتضى الحال، كما أنه يعني في حالة تقدم حسن اللفظ على النظم ما قاله البلاغيون في تعريف علم المعاني بأنه "علم يعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطـابق مقتضـى الحال"(١). أما في حالة تقدم حسن النظم على اللفظ فإنه يعني ما قالـه البلاغيـون في تعريف علم البيان بأنه "علم يعرف به إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفـة في وضـوح الدلالة عليه"(٢).

ومن فإن تحديد مفهوم "نظرية النظم" من خلال مفهومي "المعاني" و "البيان" قـد يجعل عملية الفهم تصل إلى حد التناقض، وهذا ما خلص إليه أحد الباحثين المعاصرين حين قال: "خلاصة القول أن نظرية عبد القاهر نظرية في الإبداع الفني ترى فيه نشاطًا للطبع من ناحية، وتحاول أن تضبط دلائل وأسرار جانبه الصناعي المكتسب من الناحية المقابلة، واعتمدت النظرية على مبدأ أولى خصب هو الـنظم عملـت رأسـيًا علـى استبداله بالمفاهيم المختلفة التي تواجهها. ولما كان هذا المبدأ الخصب ثـري الجوانـب متعدد المستويات تكامل له مستويان: مستوى النحو في الدلائل، ومستوى المعـاني في الأسرار، وتحقق للبنية النظرية في ذلك تكاملها، وعلى هذا كان كتاب الدلائل كتابًـا في علم البيان الخاص بالتراكيب النحوية، وكان كتاب الأسرار كتابًا في علم المعـاني الخاص بالتراكيب التصورية خلافًا للفكرة الشائعة عن الكتابين"(٣).

---

(١)المطول: ١٦٦، ١٦٧ (بتصرف).

(٢)السابق: ٥٠٦.

(٣)مفهوم الإبداع الفني في النقد العربي القديم، تأليف/ مجدي أحمد توفيق، ط. الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٧م، ص٢٢٣.

إذن فالمعنى من ذلك "أن المستوى النحوي محكوم بمستوى المعنى في علاقة دائرية: مستوى المعنى ينتج المستوى النحوي في الإبداع، والمستوى النحوي ينتج الدلالة في التلقي"(١)، وعلى ذلك فلو نظرنا إلى الحركة النقدية الدائبة لوجدنا أن باحثًا آخر قد حاول أن يضيق هذه العلاقة الدائرية لتنحصر في "النظم" و "التعليق" حيث يقول: "أما النظم فهو نتاج لعملية التعليق، ويفهم من هذا أن التعليق ترتيب لدلالات الألفاظ في العقل، والنظم ترتيب للألفاظ ذاتها في الجملة الملفوظة، هذا مع التسليم بأن التمييز بين هاتين العمليتين أمرٌ في غاية الصعوبة، وأن المتكلم يؤديهما على حال تكاد تجعلهما عملية واحدة"(٢).

وإذن فما قاله هذا الباحث يعد شهادة لنا على ما بذلناه من جهد في التمييز بين النظم والتعليق في حالة الإبداع، والتي تعني على نحو ما قلنا في بحث سابق فاعلية اللفظ بـ "معنى السياق" في "سياق المعنى" لأن هذا يعود إلى النظم. أما المُنْتَج من هاتين العمليتين فهو الكائن في بحثنا هذا، بحيث يظهر دور التعليق في المُنْتَج الذي يتقدم فيه حسن اللفظ على النظم، وهذا قد أوضحناه في الصفحات السابقة. أما في هذه الصفحات فإننا سنحاول أن نحدد دور النظم في المُنْتَج الذي يعود حسنه إلى النظم وذلك طبقًا للأمثلة التي أوردها عبد القاهر في دلائله، وهي على النحو التالي:

قال عبد القاهر: "وجملة الأمر أنه إنما يتصور أن يكون لمعنى أسرع فهمًا منه لمعنى آخر، إذا كان مما يدرك بالفكر، وإذا كان مما يتجدد له العلم به عند سمعه للكلام. وذلك محال في دلالات الألفاظ اللغوية، لأن طريق معرفتها التوقيف والتقدم بالتعريف، وإذا كان ذلك كذلك، علم علم الضرورة أن مصرف ذلك إلى دلالات المعاني على المعاني .. ومن ذلك من الكناية قول الشاعر:

لَا أُمْتِعُ العُوذَ بِالفصَالِ ولا ∴ أَبْتَاعُ إِلّا قَرِيبَةَ الأَجَلِ

(١)السابق: ص٢١٨.

(٢)نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية: ص١١.

ومن "الاستعارة" مثل قول النابغة:

وَصَدْرٍ أَراحَ الليلُ عَازِبَ هَمِّه ∴ تَضَاعَفَ فيه الحُزْنُ مِن كُلِّ جَانبِ

ومن "التمثيل" مثل قول أبي نواس:

لا أزُودُ الطَّيْرَ عَنْ شَجَرٍ ∴ قَدْ بَلَوتُ المُرَّ مِنْ ثَمَرِهُ"[١]

أود أن أنبه القارئ إلى أن عبد القاهر لم يقل في هذه الأبيات أكثر مما نقلناه عنه، وهذا يقتضي منا أن نقوم بشرحها تفصيلًا على النحو التالي:

١- إعراب شاهد الكناية:

(لا أُمْتِعُ): (لا) نافية لا عمل لها. (أُمْتِعُ): فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله مستتر فيه جوازًا تقديره (أنا)، وقد أعربنا الضمير المستتر فاعلًا لحاجة المفعول بعده إلى فاعل. ومن ثم فإن جملة "لا أمتع" تحتاج مِنّا إلى الرجوع إلى النحو لأن (لا) إذا دخلت على الجملة الفعلية تكون لنفي المستقبل.. وقد ينفي بها الماضي على قلة . وعندئذ تتكرر (لا) مثل قوله تعالى: ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّى﴾ [القيامة: ٣١]، أي لم يصدق ولم يصل"[٢]. والشاعر قد كرر (لا) فقال: (لا أُمْتِعُ.. ولا أبتاع) هذا بالإضافة إلى أن الفعل (أُمْتِعُ) قد ضم أوله، وكسر ما قبل آخره، وهذه صيغة بناء الفعل الماضي للمجهول. ومن ثم فإن الذي جعل الفعل مضارعًا هو ضم آخره، لأن الفعل المضارع يبنى للمجهول بضم أوله، وفتح ما قبل آخره. وقد جاء في القرآن: ﴿كُلَّ مَا رُدُّوا إِلَى الْفِتْنَةِ أُرْكِسُوا فِيهَا﴾ [النساء: ٩١]، حيث ضم الفعل المبني للمجهول (أُركسوا) لاتصاله بواو الجماعة التي أعربت في محل نائب فاعل. وعلى ذلك فضم آخر الفعل (أُمْتِعُ) وعدم اتصاله بضمير رفع متحرك هو الذي جعلنا نعربه فعلًا مضارعًا، هذا مع العلم بأنه ليس "من الأفعال التي وردت عن العرب مبنية للمجهول مثل (دُهِشَ – أُولِع – أُهْرِعَ – اُمْتُقِعَ لونه ... إلى

---

(١)دلائل الإعجاز: ص٢٦٨، البيت لإبراهيم بن هَرْمه. و"العوذ" جمع عائذ، وهي الناقة الحديثة النتاج.. و(الفصال): جمع فصِل، وهو ولد الناقة ويجمع على (فُصْلان) أيضًا.

(٢)بناء الجملة العربية: ص٢٨٦.

آخر هذه الأفعال)، والتي قرر القدماء إعراب ما بعدها فاعلًا، وليس نائبًا عن الفاعل"[١]. ومن ثم نستطيع أن نقرر أن ورود الفعل " أُمْتِعُ" بهذه الصيغة، وكذا قوله "أبتاع" الذي على وزن "أفتعل" يدل على أنه لم يكن كريمًا من ذات نفسه، وأنه يفتعل الأمر افتعالًا.

(العوذ بالفصال): (العوذ): مفعول به منصوب بالفتحة، (الفصال) (الباء): حرف جر، "ويحمل معنى السببية، وهي التي تدخل على سبب الفعل .. ويعبر عنها أيضًا بالتعليل"[٢].

(ولا أبتاع): معطوفة بالواو على (لا أمتع) وتعرب إعرابها.

(إلا قريبة الأجل): (إلا) أداة حصر لا عمل لها. (قريبة): مفعول به منصوب بالفتحة، وهي مضاف (الأجل) مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وإذن فالشاعر قد بني كلامه في شطري بيته على النفي بـ (لا)، و(لا) على نحو ما ذكرنا إذا دخلت على الجملة الفعلية كانت لنفي المستقبل "ولا تؤثر في الفعل شيئًا.. فـ (لا) جواب هو يفعل إذا أريد به المستقبل"[٣]، وقد استخدم الشاعر في الشطر الثاني (لا) مع (إلا) وقد قال عبد القاهر، وأما الخبر بالنفي والإثبات.. فيكون للأمر ينكره المخاطب ويشك فيه، فإن قلت: "ما هو إلا مصيب"..، قلته لمن يدفع أن يكون الأمر على ما قلت"[٤].

وعلى ذلك لو رجعنا إلى الكنايتين في البيت السابق لوجدنا أن الشاعر قد اكتفى في الكناية الأولى بالنفي في قوله "لا أمتع العوذ بالفصال" أي أنه يقوم بإقصاء العوذ،

---

(١)التطبيق النحوي: ص١٩٢، ١٩٣ (بتصرف)، وينظر المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تأليف/ جلال الدين السيوطي، ط. القدس للنشر والتوزيع (بدون تحقيق)، مج٢، ص١٩٧، ١٩٨.

(٢)الإتقان في علوم القرآن، مج١، مج٢، ص٤٧٦.

(٣)بناء الجملة العربية، ص٢٨٦، وينظر من أسرار اللغة، تأليف/ الدكتور إبراهيم أنيس، ط٦، الأنجلو المصرية، ١٨٤ – ١٨٦.

(٤)دلائل الإعجاز: ص٣٣٢.

وهي التي "ولدت منذ عشرة أيام إلى خمسة عشر يومًا عن الأمهات"(١)، وهذا بمفهومه يعني أنها قد حرمت من اللبن لإمداد الضيوف به، وهذا – في حد ذاته – دليل على درجة أدنى من درجات الكرم، إذ المعنى من ذلك أنه يجود بما عنده. أما الكناية الثانية فتمثل الدرجة الأعلى من درجات الكرم لأنه يقوم بشراء ما يذبحه للضيوف من أجل أن يكون متساميًا في الكرم إلى أعلى غاية، وهنا كان لابد من التوكيد عن طريق (لا و إلا)، لأن "إلا" على نحو ما قال ابن يعيش "تخرج الثاني مما دخل في الأول"(٢)، إذ إن "استعمال" النفي مع (إلا).. لا يفيد ظاهر معناه، ولكنه وسيلة من وسائل التلميح والتعريض يهدف بها المتكلم إلى تأكيد النفي في كلام سابق"(٣).

ومعنى ذلك أن قول الشاعر: "ولا أبتاع إلا قريبة الأجل" أي أنه لا يبتاع إلا ما يذبحه للضيوف. وبعد.. فإن هذا الشاعر بقوله "أُمْتِعُ" و"أبتاع" قد أظهر – على نحو ما قلت – أنه يفتعل الأمر افتعالًا. ومن ثم فإن الشاعر بتكراره (لا) النافية وبمجيئه بـ (إلا) التي للحصر قد ظن أنه يفعل شيئًا، وفي الحقيقة أنهما لم تغنيا عنه من الأمر من شيء.

٢- **إعراب شاهد الاستعارة**: والتي هي من وجهة نظري تمثيلية:

بداية أقول إن الشاعر قد فصل بين المبتدأ "وصدرٍ" وبين خبره "تضاعف فيه الحزنُ" بقوله: "أراح الليل عازب همه".

(وصدر): (الواو) واو (ربّ): حرف جر شبيه بالزائد لا محل له من الإعراب.

(صدر): مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد، لأنه "مخفوض بإضمار (ربَّ)"(٤)، إذ إن الواو قد جُعل منه

(١) السابق: هامش، ص٢٦٨.
(٢)شرح المفصل – ابن يعيش – ٢/ ٤٦.
(٣)من أسرار اللغة: ص١٩١.
(٤)شرح المفصل – ابن يعيش – ٤/ ٥١٧.

عوض"[١]، ومن ثم فقول الشاعر وصدرٍ في معنى وربّ صدرٍ.

(أراح): فعل ماضٍ مبني على الفتح، والأصل في ذلك أن يقال: "أراح الإبل وغيرها: ردَّها إلى المراح. ويقال أراح عليه الليل عازب همه: ردَّه"[٢]. "ويقال: أراح عليه حقه: أعطاه"[٣].

(الليل): فاعل مرفوع بالضمة.

(عازب همه): (عازب): مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضاف. (همه) مضاف إليه، و(الهاء): ضمير متصل – ضمير الغائب – في محل جرٍ بالإضافة. والأصل في "عازب همه" أن يقال: "عازب الكلأ: ولا يكون الكلأ العازب إلا بفلاة. ويقال فلان مِعْزَابٌ ومِعْزابة لمن عَزَبَ بإبله"[٤] أي "بَعُدَ وَخفِيَ"[٥].

(تضاعف): فعل ماضٍ مبني على الفتح، ومعنى "تضاعف" أي صار ضعف ما كان"[٦].

(فيه الحزن): (فيه): جار ومجرور متعلق بـ "صدر". (الحزن): فاعل مرفوع بالضمة، وجملة "تضاعف فيه الحزنُ" في محل رفع مبتدأ لـ (صدر).

(من كل جانب): (من كل): جار ومجرور متعلق بـ "تضاعف"، (كل): مضاف، و (الجانب): مضاف إليه مجرور بالكسرة. أي من كل جانب محزون من صدره.

وبعد.. فإن قول النابغة هذا قد نُظر إلى صورته العامة بأنه من الاستعارة دون تفصيل، ومن حاول من البلاغيين أن يفصل فقد توارى خلف تفصيله ليجعل تفصيله متواريًا مثله. ومن ثم فإن ما خلصنا إليه يندرج في رأيين:

أحدهما: وهو الذي خلص إليه أحد النقاد المحدثين إذ جعل الاستعارة في (أزاح الليل)

---

(١)شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي، ت – د/ محمد عوني عبد الرؤوف، ٥/ ٣٠.
(٢)المعجم الوجيز: ص٢٨٠.
(٣)أساس البلاغة: ١/ ٣٩٣.
(٤)السابق: ١/ ٦٥٠.
(٥)المعجم الوجيز: ص٤١٦.
(٦)السابق: ص٣٨٠.

من الإزاحة، وهي بغير تصحيف (أراح الليل)، لأن هذا هو الأليق بالمعنى حيث قال: "المستعار، وهو (الإزاحة) منظور إليه في لفظ (العازب)"[١]، حيث جعل (العازب) ترشيحًا لها.

أما **الرأي الثاني**: فقد جعل الاستعارة في لفظ (العازب) وجعل (أراح) – بغير تصحيف – ترشيحًا لها.

ومن ثم فلن نأخذ بذينك الرأيين إزاء هذه الاستعارة، ولنا في ذلك ما يعضد موقفنا هذا، إذ إن الذين نظروا في هذه الاستعارة قد حصروا الرؤية في هذا البيت، ولم ينظروا إلى ما قبله، لأن الشاعر قد قال:

كليني لهم يا أميمة ناصبِ ∴ وليل أقاسيه بطئ الكواكب
تطاول حتى قلت ليس بمنقضٍ ∴ وليس الذي يرعى النجوم بآيب
وصدرٍ أراح الليل عازب همه ∴ تضاعف فيه الحزن من كل جانب

إذن فقول الشاعر: "وليل أقاسيه بطئ الكواكب" هو كناية عن ذلك الليل الذي أبطأ سيرًا بكواكبه فطالت المسافة وَبَعُدَتْ حيث لا نهار في الأفق، ثم أكد هذه الكناية بقوله: "تطاول حتى قلت ليس بمنقضٍ"، وبقوله: "وليس الذي يرعي النجوم بآيب" حيث جعل للنجوم راعيًا. ومن هذا الراعي الذي جعله الشاعر كانت صورة الاستعارة التمثيلية في البيت التالي، إذ إن المعنى من ذلك أن يقال: إنه قد شبه صورته مع الليل بصورة الراعي الذي أراح إبله، أي ردَّها لتأكل عازب الكلأ حيث لا زرع لها غيره، لأن الكلأ العازب لا يكون إلا بفلاة، وكذلك يفعل الليل به إذ يرد عليه عازب همه ليأكل في فؤاده الموضوع في صدره الواسع الممتلئ هو الآخر بالأحزان التي تزداد كثرة، لأنها تتضاعف. إذن فالجامع بين الهيئتين هو هيئة شيء واسع قد تكدست فيه أشياء أخرى ولا مكان لمزيد. ومن ثم فلو حاولنا تقسيم هذه الهيئة لأفسدنا هذه الصورة إذ إنه من الممكن أن نقول: أن الصدر هو المفازة الوسعة "وقد قال أبو تمام:

مفازة صدرٍ لو تُطَرّقَ لم يكن ∴ ليَسْلُكها فردًا سُلَيْكُ المقَانِبِ

(١)معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، تأليف/ د. أحمد مطلوب، ط. مكتبة لبنان ناشرون، ص٩٢.

فأبو تمام ذكر أن رَحْبَ صدرِ الممدوح، وأن سَعَته تزيد على سعة الأرض"[(١)]. ومن الممكن أيضًا أن نقول: أن الليل هو الراعي للهموم التي تشبه الإبل فهو يسوقها إلى عازب الكلأ الذي يشبهه الفؤاد. أما بقية الصدر الممتلئة بالأحزان فهي تشبه عموم الفلاة.

وإذن فلو توقف عبد القاهر عند هذا البيت شيئًا قليلًا، وقال فيه قولًا؛ لكان له مثل مقالتنا تلك. ومن ثم فأنا أشعر الآن بحالة نشوة، إذ إنني لم أفرغ إطار الصورة من مضمونه، لأن الإطار – على نحو ما قال الفلاسفة – عقل، والمضمون عاطفة.

٣- إعراب شاهد التمثيل على حد الاستعارة:

قال الشاعر:

(لا): نافية لا عمل لها.

(أزودُ): فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله مستتر فيه وجوبًا تقديره: (أنا).

(الطير): مفعول به منصوب بالفتحة.

(عن شجر): (عن): حرف جر بمعنى التعليل نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ﴾ [التوبة: ١١٤]، أي لأجل موعده، إذن فالمعنى في قول الشاعر: لا أزود الطير عن شجر لأجل أنني قد بلوت المرَّ من ثمره.

(شجر): مجرور بـ (عن) والجار والمجرور متعلق بـ (أزود).

(قد): حرف تحقيق.

(بلوتُ): فعل ماضٍ مبني على الفتح لاتصاله بضمير رفع متحرك و(التاء): ضمير متصل – ضمير المتكلم – في محل رفع فاعل.

(المرَّ): مفعول به منصوب بالفتحة.

---

(١)الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري لأبي القاسم الحسن بن بشر الآمدي، ت/ السيد أحمد صقر، ط٤. دار المعارف، ١/ ٣٥٩.

(من ثمره): جار ومجرور متعلق بحال محذوفة من ضمير الفاعل تقديرها: قد بلوت المـرَّ تذوقًا من ثمره، أي أنه كلما ذاق ثمرة من ثمره ابتلى بها. و(ثمر) مضاف و(الهـاء) في محل جرٍ بالإضافة.

إذن فالشاعر قد نفى فعل الزود بـ (لا) وعلله بقوله: (عن شجر) أي عن شجر معين، وقد أدخل حرف التحقيق (قد) على الفعل (بلوت)، وأسند الفعـل إلى (تـاء الفاعل)، وجعل (المرَّ) مفعولًا، ثم إنه قد قال (من ثمره) فأعاد الضمير إلى (شجر)، ومن ثم فالشاعر يشبه هيئته مع قوم يتعرضون للإيذاء ولا يجدون من يدفع عنـهم لخبـثهم بهيئة شجر يحمل طلعًا مُنْكَرًا، أو خبيثًا فلا يجد من يذود الطير عنه.

القسم الثاني :

مُنْتَج اللفظ والنظم وهو الذي يتكون طبقًا للشكلين رقم (٢) ورقم (٥):

ويتكون مـــــن:

المفهوم الثاني للنحو، الذي أنجز بـــ "أساليب العربية، أو تراكيبها" وهو ما يسمى باسم "نهج العرب في التعبير+ القسم الأول من "المعاني التخييلية" ومعناه: "أن تجـــري الاسم على المشبه إجراءه على أصله الذي وضع له، وتدعيه له"[(١)]؛ أي مع ادعـــاء أن المشبه هو نفسه المشبه به[(٢)].

إذن فما مفهوم أساليب اللغة؟

لقد وضح الدكتور مصطفى ناصف مفهوم أساليب اللغة، أو تراكيبـــها بقولـــه: "فاللغة العربية ذات رسوم، أو هياكل يجب البحث عنها، هذه الرسوم أهمت منذ القدم سيبويه. ومن الواضح أن .. الخبرة بالتراكيب من بعض الوجوه غرضًا براقًا سرعان ما يدخل بالباحث في أعماق بعيدة، وقد فطن النحاة أيضًا إلى أن الخبرة بتراكيب العربية هي – في الوقت ذاته – خبرة بالأغراض التي تعبر عنها اللغة"[(٣)].

وعلى ذلك لو نظرنا إلى أساليب اللغة أو تراكيبها لوجـــدنا أن البلاغـــيين قـــد تناولوها بالدرس والتحليل ف "علم المعاني" حيث تناولوا بعضًا من الأساليب الخبرية، وكثيرًا من الأساليب الإنشائية التي تخرج معانيها عن المعاني الحقيقية إلى معان بلاغيـــة على نحو ما هو مقرر في موضعه من كتب البلاغة.

ومن ثم فسوف نقتصر في هذا الجزء من البحث على أسلوب واحد من أســـاليب اللغة هو أسلوب التغليب، وذلك لكونه يشكل الهيكل الأسلوبي للأبيـــات الشـــعرية الثلاثة التي استشهدنا بها في هذا الموضع طبقًا لاستشهاد عبد القـــاهر بهـــا في كتابـــه الأسرار: وهي:[(٤)]

---

(١)أسرار البلاغة ص٢١٧.

(٢)المفهوم الاصطلاحي للاستعارة بين الماهية ومفردات التعريف قراءة في الأسرار والدلائل ص٢٥٢.

(٣)النحو والشعر، قراءة في دلائل الإعجاز مجلة فصول مج١، ع٣ ١٩٨١ ص٣٣.

(٤)أسرار البلاغة ص٢٧٦، ٢٧٧.

١- غيثـان إنْ جَـدْبٌ نَتَـابَع أَقْبلَـا ∴ وهمـا رَبيـعُ مُؤَمِّـلٍ وخَرِيفُـه (البيت

٢- فَلَمْ أَرَ ضِرغامَينِ أَصْدقَ مِنْكُما ∴ عِراكًـا إذا الهَيَّابـةُ الـنِكْسُ كَـذَّبَا

٣- فليت طالعةَ الشَّمسين غائبةٌ ∴ وليت غائبة الشَّمسين لم تَغِبِ (البيت

من الواضح أن الشاعرين في الأبيات الثلاثة السابقة قد بنيَّا أسلوبهما استنادًا على باب التغليب. وهو في اللغة "إيثار أحد اللفظين على الآخر في الأحكام اللغوية لعلاقة بين مدلوليهما كما في الأبوين: "الأب" و "الأم" والمشرقين: "المشرق" و "المغرب"، والعمرين "أبي بكر وعمر"[(١)]. "وسر هذه المسألة أنه يشترط في المثنى أن يتفق لفظ المفردين ومعناهما فإن اختلف اللفظان في الحروف (كالأبوين والعمرين – على نحو ما ذكرنا –)، أو في الحركات، أو في المعنى لم تكن تثنيتهما من المثنى على التحقيق ... فهذا كله ملحق بالمثنى عند الجمهور"[(٢)].

أما كون التغليب في الأبوين، أي الأب والأم، أو في القمرين، أي في الشمس والقمر من المجاز على نحو ما قال سعد الدين التفتازاني في مطولة[(٣)] فإن هذا ما لا دليل عليه؛ لأن التغليب على نحو ما قال الشيخ عبد المتعال الصعيدي في بغيته – كالمشاكلة (إذ) ينقل فيه المعنى من لباس إلى لباس لا اللفظ"[(٤)].

ومعنى ذلك أن العلاقة بين لفظي القمر والشمس هي علاقة بين اللفظين لا بين مدلوليهما. ومن ثم فالبحتري والمتنبي قد انتهجا النهج نفسه حيث استمد كلاهما الهيكل البنائي في الألفاظ المثناة في الأبيات الثلاثة من أسلوب التغليب ولهذا قال عبد القاهر "وأجريت الاسم على المشبه إجراءه على أصله الذي وضع له"[(٥)].

---

(١)المعجم الوجيز ص٤٥٣، وينظر المطول: ص٣٢٤.

(٢) منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل مج١ ،ج١، هامش ص٥٧(بتصرف).

(٣)قال التفتازاني "ولو سلم فليكن مجازًا، وجميع باب التغليب من المجاز؛ لأن اللفظ لم يستعمل فيما وضع له "المطول ص٣٢٤.

(٤)بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة تأليف الشيخ/ عبد المتعال الصعيدي ط. دار السعادة ص هامش ١٨٧.

(٥)أسرار البلاغة: ص٢١٧.

ومعنى ذلك أن المتنبي لم يكلف نفسه، ولم تحترق جمرات قلبه ليبحث عن استعارة مثيرة فالتجأ إلى هذا الأسلوب ليجمع بين شمسين إحداهما جرم سماوي والأخرى امرأة يرثيها، وكذا أيضًا فعل البحتري "لأن أحد الضرغامين – على نحو ما قال عبد القاهر – حقيقة والآخر مجاز"[(١)]، وهذا وإن اختلف مع قوله: "غيثان" – "لأنه أراد أن يشبه كل واحد من الممدوحين بالغيث"[(٢)] – إلا أن الهيكل البنائي واحد وإن اختلف التصور.

ومعنى ذلك أن الشكل اللغوي هو التغليب. أما الاستعمال اللغوي للشكل فهو الاستعارة وليس التغليب.

إذن فالخلاصة: أن البحتري والمتنبي قد استندا إلى البينة الشكلية لأسلوب التغليب ليبنِّيًا عليها بينة أخرى من أجل الهدف الدلالي نفسه مع الأخذ في الاعتبار أن المغلب والمغلب عليه يكونان من جنس واحد كجنس البشر مثلًا في الأبوين إلى غير ذلك. ومن ثم فلكونها من جنس واحد لم يجعل التغليب من المجاز. ومن ثم فقد احتال الشعراء في طلب الاستعارة عن طريق التصرف في هذا الأسلوب بالحيلة دون أن يغلبوا المستعار منه على المستعار له؛ أي وكأن المستعار منه والمستعار له "كالعين الواحدة دون الجنس"[(٣)] وعلى ذلك ينتهي التفكير بالمتلقي إلى أنه لا مناص من أن المستعار له من جنس المستعار منه، أو لا جَرَمَ من أنه كذلك.

١– إذن فما سر إعجاب عبد القاهر بهذا الضرب من النظم، الذي يبنى على أساليب اللغة؟

إن سر إعجاب عبد القاهر بهذا النوع يعود لسببين:

أحدهما: الحفاظ على نهج العرب في التعبير، لأن القرآن قد أنزل بلغتهم، ومن ثم فإن الحفاظ على ذلك يربط الأمة بماضيها اللغوي وبخيالها الإبداعي.

---

(١)السابق: ص٢٧٦.
(٢)السابق: ص٢٧٦.
(٣)أسرار البلاغة: ص٢٧٧.

أما **السبب الثاني:** فهو الحفاظ على الشعر كشاهد على الإعجاز؛ ولهذا، ومن أجل هذين السببين لم يرفض عبد القاهر هذا النوع من التخييل بل قال فيه هو: "النمط العدل، والنمرقة الوسطى، وهو شيء تراه كثيرًا في الآداب، والحكم البريئة من الكذب"(١) إذن فلله در عبد القاهر الذي قال "النُّمرقُة الوسطى" أي الوسادة الصغيرة يتكأ عليها"(٢)؛ لأنه لما نعتها بـ "الوسطى" بين أن هذا الضرب من أقسام الكلام الثلاثة هو الضرب الوسط بين ضربين أحدهما أدنى منه – وهو الذي مضى في القسم الأول من الأقسام اللفظية – والآخر أعلى منه درجةً أو درجاتٍ؛ وهو الذي مضى في القسم الأول من أقسام اللفظ والنظم. أما قوله: "وهو شيء تراه كثيرًا في الآداب، والحكم البريئة من الكذب" فهذا – في حد ذاته – هو الدليل على سخاء هذه اللغة التي لا ينضب معينها الذي يغترف منه الشعراء، ولهذا قال عبد القاهر "إن هذا النوع من التخييل أمره في عظم شجرته إذا تؤمل نسبه، وعرفت شعوبه وشعبه"(٣).

نعم هذه المقولة أراد بها عبد القاهر القسم الثاني من أقسام الكلام على نحو ما تفصح عنه المقولة نفسها، ومن ثم فلا يضيرنا في ذلك أن كثيرًا من الباحثين قد استشهدوا بها على القسم الأول – وهم يعنون به الأدنى – وعليه فمهما يكن من أمر فإن عبد القاهر كان يريد من الشعراء نهج العرب في التعبير، أي أساليب العرب، وهي نفسها عمود الشعر عند العرب مع الالتزام بالقافية والوزن. ومن ثم فإن إعجاب عبد القاهر بـ "نهج العرب في التعبير" قد كان لأجل فائدة مرجوة، ولهذا نقول: ما الفائدة من نظم الشعراء على مناويل الأساليب العربية، والتي هي في حد ذاتها لا يخلو منها القرآن مع كونه معجزًا؟

إن جواب هذا السؤال نراه عند عبد القاهر في قوله: "وجملة الأمر أن علم النبوة ... إنما كان يكون في الصرف والمنع عن الإثبات بمثل نظم القرآن لا في نفس

(١)السابق: ص٢٤٠.
(٢)المعجم الوجيز: ص٦٣٥.
(٣)أسرار البلاغة: ص٢٤٠.

النظم"[١]. إن عبد القاهر هنا يتحدث عن القائلين بالصَّرْفة من أمثال النظام ومن سار على دربهم، لأن الصَّرْفة تكون لو كان الله قد منع العرب عن الإتيان بمثل نظم القرآن، لا في نفس النظم، لأن الله لم يمنعهم عن نفس النظم والدليل على ذلك ما كانوا يقولونه شعرًا ونثرًا قبل نزول القرآن وفي أثناء نزوله وبعده، ومعنى ذلك أن اللغة التي يتكلمون بها ويقرضون بها الشعر، وينسجون بها النثر هي نفسها اللغة التي نظم بها القرآن. ومن ثم فقد التمس عبد القاهر الإعجاز في النظم ولم يلتمسه في الصَّرْفة على نحو ما فعل النظام، لأن القرآن معجز بلفظه – الذي يحمل معناه – ونظمه[٢]، ولهذا قال عبد القاهر: "أن التحدي كان أن يعمدوا إلى أنفس معاني القرآن فيعبروا عنها بلفظ ونظم يشبه نظمه ولفظه"[٣].

ومعنى ذلك أن القرآن ليس بشعر ولا بنثرٍ إذن فليقولوا شعرًا وليقولوا نثرًا، لأن أساليب اللغة تختلف وزنًا وتعليقًا في الشعر عن النثر، وكذلك يختلف القرآن في توظيف أساليب اللغة وتعليقها عن هذين القسمين من كلام البشر.

ومن ثم فلا مَنْدُوحَةَ لنا بعد ذلك إلا بالدخول في هذا القسم الأسلوبي من أجل أن نرى صورة فعلية لما مهدنا به في الصفحات السابقة من كلام.

٢– أمثلة توضح – من وجهة نظري – أوجه الترابط بين المفهوم الثاني للنحو والقسم الأول من المعاني التخييلية:

أ- المثال الأول: قال البحتري:

غيثان إنْ جَدْبٌ نَتَابَع أَقْبلًا ∴ وهما رَبيعُ مُؤَمِّلٍ وخَرِيفُه

(١)الرسالة الشافية – ضمن دلائل الإعجاز – تأليف: الإمام عبد القاهر الجرجاني، ت/ محمود محمد شاكر، ط. شركة القدس للنشر والتوزيع، ص٦١٩.

(٢)ويؤيد هذا قول عبد القاهر: "أن التحدي ليس في أن يُعَبَّر عن معاني القرآن أنفسها ولكن التحدي كان في أن يؤتي بأنفس معانيه بنظم ولفظ يشابهه ويساويه"، السابق: ص٦٠٩ (بتصرف).

(٣)السابق: ص٦١٧.

الإعراب للشطر الأول:

(غيثان): مبتدأ مرفوع بالألف لأنه مثنى.

(إن): حرف شرط جازم.

(جدب): فاعل بفعل الشرط مضمرًا، وعلامة رفعه الضمة ويفسره الظاهر المذكور وبعده، بتقدير: إن تتابع جدب تتابع وهذا الرأي هو رأي البصريين حيث قالوا: "هذا الاسم فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعده، ويقدر المحذوف من لفظ المذكور إن كان الذي بعده قد رفع الضمير على الفاعلية ... ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ (التوبة: ٦) وهذا هو الراجح"[١] وسبب ذلك أنه "يحسن في "إنْ" خاصة تقديم الأسماء (كالآية السابقة) فأولى "إنْ" الاسم، ورفعه عند البصريين بإضمار فعل، فكأنه قال: "وإن استجارك أحدٌ من المشركين استجارك"[٢] "فالظاهر تفسير للمضمر ومعنى ذلك أن "أحد" يرتفع بفعل مضمر "بالابتداء"[٣]، "وذلك أن "إنْ" وحروف الجزاء لابد فيها من الأفعال؛ لأن الشرط لا يكون إلا فعلًا، ولا يصلح أن يليها مبتدأ، أو خبر من غير الفعل"[٤].

(تتابع): فعل ماضٍ مبني على الفتح والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره (هو).

(أقبلا): فعل ماضٍ مبني على الفتح والألف: ألف الاثنين في محل رفع فاعل والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب جواب الشرط وجملة (أقبلا) جملة فعلية فعلها ماضٍ والعائد محذوف[٥] تقديره: غيثان إن جدب تتابع أقبلا له حيث عاد

---

(١)منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، مج١، ج٢، هامش ص١٣٤.

(٢)شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، الجزء الثالث، ت-د/ فهمي أبو الفضل، ص١٦٠.

(٣)السابق: ص١٩١، وينظر الجزء الخامس، ت-د/ محمد عوني عبد الرءوف، ص٣١ (نفسه).

(٤)السابق: ص٢٧٦.

(٥)يرى فريق من النحاة أن العائد محذوف من جملة الجواب في قوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يَرْجُو لِقَاءَ اللَّهِ فَإِنَّ أَجَلَ اللَّهِ لَآتٍ﴾ (العنكبوت: ٥) وتقديره: لآتيه" الكشاف ٣/ ٤٣٨ (بتصرف).

الضمير في (له) على الجدب وهو الموصوف من الجزاء"[١]. ومن ثم فطبقًا لهذا الرأي يكون محل الجملة الشرطية النصب على الحال، وذلك على تقدير: "غيثان إن جدب أتى متتابعًا أقبلا"، وقد قال الزمخشري في قوله تعالى: ﴿فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ الْكَلْبِ إِنْ تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ أَوْ تَتْرُكْهُ يَلْهَثْ﴾ (الأعراف: ١٧٦).

"فإن قلت: ما محل الجملة الشرطية ﴿إِنْ تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ أَوْ تَتْرُكْهُ يَلْهَثْ﴾؟. قلت: النصب على الحال، كأنه قيل: كمثل الكلب ذليلًا دائم الذلة لاهثًا في الحالتين"[٢]. ويجوز مع الأخذ في الاعتبار بتأخر العائد المحذوف لفظًا ورتبة – أن يكون العائد في (له) يعود على المؤمل، وتكون جملة جواب الشرط محذوفة دل عليها خبر المبتدأ (أقبلا)، وهذا من باب التعليق بالشرط في قوله: "إن جدب تتابع" حيث عبر بلفظ الماضي في قوله: "أقبلا" من أجل إظهار الرغبة في الإقبال، وطبقًا لذلك يكون الشاعر قد اعتمد "على المبتدأ والخبر ثم علق بالشرط"[٣] وعلى ذلك تكون جملة الشرط اعتراضية، وقد وردت بعض الجمل في القرآن معلقة بالشرط ومن أبين ذلك وأظهره قوله تعالى: ﴿وَلَا تُكْرِهُوا فَتَيَاتِكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا﴾ (النور: ٣٣) قال الزمخشري: "فإن قلت: لِمَ أقحم قوله: (إن أردن تحصنًا) قلت: لأن الإكراه لا يتأتى إلا مع إرادة التحصن، وأمر الطيعة المواتية للبغاء لا يسمى مكرهًا ولا أمره إكراهًا"[٤].

ومن ثم فبناءً على قول الزمخشري السابق نستطيع أن نقول في قول الشاعر: "غيثان إن جدب تتابع أقبلا": إن الشاعر قد قصد أن يقول: أن الإقبال لا يتأتى من الغيثين إلا مع تتابع الجدب؛ لأنه مع عدم الجدب لا يسمى الغيث غيثًا ولا إقباله إغاثة، وإنما يسمى مطرًا، أو صَيِبًا، أو غير ذلك من أسماء المطر.

---

(١)شرح المفصل – ابن يعيش – ٢/ ٢٤٢.
(٢)الكشاف: ٢/ ١٧٤.
(٣)شرح المفصل ٥/ ١١٨، وينظر المطول: ص٣٢٨، ٣٢٩.
(٤)الكشاف: ٣/ ٢٣٩.

إعراب الشطر الثاني: (وهما ربيع مؤمل وخريفه):

إنه من الملاحظ أن جملة الحال ههنا كجملة الحال في قوله تعالى – ولله المثل الأعلى –: ﴿وَهُمَا يَسْتَغِيثَانِ اللَّهَ﴾ (الأحقاف: ١٧).

(وهما): الواو حالية، والجملة الأسمية في محل نصب حال. (هما) ضمير رفع منفصل – ضمير الغائبين – في محل رفع مبتدأ"[١].

(ربيع مؤمل): خبر مرفوع بالضمة، وهو مضاف. و(مؤمل) مضاف إليه مجرور بالكسرة.

(وخريفه): الواو عاطفة، و(خريفه) معطوفة على (ربيعٍ مؤملٍ)، وتعرب إعرابها. والجملة الحالية تشتمل على تشبيه، لأن الشاعر بعد أن استعار لكل واحدٍ من المَمْدُوحَيْن الغيثَ في قوله: "غيثان" عاد في الشطر الثاني، وشبههما بالربيع والخريف للمؤمل فيهما.

وعلى ذلك فالجملة الحالية مؤكدة لكونها تشبيهًا – يحمل دلالة التوكيد لكل من الغيثين اللذين أحدثا ما يشبه الربيع، وما يشبه الخريف لكل مؤمل من المؤملين الذين يريدون غوثًا، أو يريدون عنبًا منه يعصرون، أو إن شئت فعل: يريدون مالًا منه ينفقون!

ومن ثم فالحال هنا مؤكدة لصاحب الحال، أي الغيثين، وقت كونهما استعارة للمُدوحَيْنِ، لأن من أوصاف الغيث الثابتة أنه يكون سببًا في حدوث الربيع، وما يأتي بعده من فصول فهو بمنزلة التابع له، وقد قال ابن يعيش: "أن الحال تكون تأكيدًا للخبر بذكر وصف من أوصافه الثابتة له، والفعل لا ثبات له، ولا يوصف"[٢]؛ ومعنى ذلك أن قول الشاعر: "غيثان ... أقبلا" هو بمعنى "غيثان ... مقبلان" وهذا رأي. أما الرأي الآخر فهو: "ما ذهب إليه أبو اسحاق الزجاج إلى أن العامل في الحال الخبر

(١)الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل ٦/ ٣٥.
(٢)شرح المفصل – ابن يعيش – ٢/ ٢٣.

لنيابته عن مُسَمًّى، أو مَدْعُوٍّ، ويجعل فيه ذكر من الأول"[١] والذكر من الأول في قول الشاعر "أقبلا" هو ألف الاثنين الواقعة في محل رفع فاعلٍ، وقد رجح ابن يعيش الرأي الأول على رأي أبي اسحاق فقال: "والمذهب الأول"[٢].

ب- المثال الثاني: قال المتنبي:

فليتَ طالعةَ الشَّمْسَيْنِ غائبةً ∴ وليتَ غائبةَ الشَّمْسَيْنِ لَمْ تَغِبِ

الشطر الأول (إعرابه):

(فليت): الفاء: عاطفة و"ليت" حرف مشبّه بالفعل.

(طالعةَ): اسم ليت منصوبة بالفتحة، وهي مضاف.

(الشمسين): مضاف إليه مجرور بالياء؛ لأنه مثنى.

(غائبة): خبر ليت مرفوع بالضمة.

الشطر الثاني (إعرابه):

(وليت): الواو عاطفة و(ليت) حرف مشبّه بالفعل.

و (غائبة): اسم ليت منصوبة بالفتحة، وهي مضاف.

و (الشمسين): مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثنى.

(لم): حرف نفي وجزم وقلب.

(يغب): فعل مضارع ناقص مجزوم بـ (لم)، وحذفت الياء للتخفيف، وعلامة جزمه سكون آخره، وحرك للقافية ومراعاة الروى وفاعله مستتر جوازًا تقديره: (هي) وجملة (لم تغب) في محل رفع خبر ليت.

إذن فالشاعر قد بني كلامه في الاستعارة على أسلوب التغليب حيث وقعت كلمة الشمسين مضافة إلى اسم ليت "طالعة" في الشطر الأول و"غائبة" في الشطر الثاني. وعلى ذلك فالشاعر قد أخذ الشكل من أسلوب التغليب واستخدمه في الاستعارة

---

(١)السابق: نفس الصفحة.

(٢)السابق: نفسه.

حيث تمنى بـ (ليت) أمرًا لا يرجى حصوله، لأجل غرض بلاغي وهو "الاستحباب"، إذ تمنى الشاعر أن تكون المرأة المرثية والتي استعار لها الشمس طالعة وفي الوقت ذاته تمنى أن تكون الشمس الحقيقة غائبة.

إذن فالشاعر يريد المغلب عليه ولا يريد المغلب والدليل على ذلك أن الشطر الثاني بمثابة التوكيد للشطر الأول؛ لأنه قال: وليت غائبة الشمسين لم تغب "وليت حرف ينصب الاسم ويرفع الخبر، وقال التنوخي إنها تفيد تأكيده"[١] ومن ثم فإن ثمة تفرقة بين وجود ليت في جملة تفيد التأكيد، وبين تأكيدها بنفسها، لأن تأكيدها بنفسها هو أمر لم يقل به إلا التنوخي والسيوطي الذي نقل عنه، أما تأكيدها في سياق الكلام الذي وردت فيه على نحو ما صنع المتنبي في الشطر الثاني من بيته السابق فهذا هو ما يمكن أن يكون طبقًا لمضمون الكلام وفحواه. ثم أضف إلى ذلك أن "المطابقة بين شمسين إحداهما حقيقية طالعة، والأخرى مجازية غائبة قد خيل للمستمع أن هذه المرأة من جنس الشمس، ويدل على ذلك أيضًا طباق السلب بين "غائبة" و "لم تغب"[٢].

وبعد فإن الشعراء يستخدمون نهج العرب في التعبير ويبنون عليه في أمور كثيرة لا يستطيع هذا البحث أن يستوعبها مهما اتسعت رقعته، وتعددت صفحاته، ومن ثم فسوف نعرض مثلًا آخر حيث إن الشعراء يجعلون المضاف من جنس المضاف إليه ومن ذلك قول الشاعر: [٣]

يا ابن الكواكب من أئمة هاشمٍ ∴ والرُجَّح الأحسابِ والأحْلام

لأن الممدوح إن كان من أبناء الكواكب فهو منهم، لأنه قد أضيف إليهم باعتباره ابنًا لهم، وهكذا كان يصنع الشعراء أيضًا في الكناية فيقولون: "بنات الماء" للكناية عن السفن و "بنت الدِّنان" للكناية عن الخمر وهَلُمَّ جَرًّا[٤].

---

(١)معترك الأقران في إعجاز القرآن ٢/ ٢٩٩.

(٢)المفهوم الاصطلاحي للاستعارة بين الماهية، ومفردات التعريف، قراءة في الأسرار والدلائل، ص٢٥٢.

(٣)أسرار البلاغة: ص٢١١.

(٤)هَلُمَّ جرًّا: تعبير يقال لاستدامة الأمر واتِّصاله (المعجم الوجيز: ص١٠٠، ٦٥١).

ج- المثال الثالث:

بداية أقول: إنه ليس ثمة إشكالية فيما مضى. أما الإشكالية فهي في هذا المثال الذي سوف نعرض له في هذا الجزء نفسه من البحث، لأن هذا المثال لا يستقيم نظميًا – من وجهة نظري – مع نظرية النظم حتى وإن استقام على نهج العرب في التعبير وإليك البيان، قال البحتري:

فلم أر ضرغامين أصْدَقَ منكُمَا ∴ عِرَاكًا إذا الهَيَابَةُ النِكسُ كذَّبَا

الإعراب:

(فلم): (الفاء) عاطفة لما بعدها على ما قبلها و (لم): حرف نفي وجزم وقلب.

(أر): فعل مضارع مجزوم بحذف حرف العلة من آخره، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره: (أنا). ومن المعلوم على نحو ما قال ابن يعيش أن "رأيت تجيء على ضربين: أحدهما: بمعنى إدراك الحاسة نقول: رأيت زيدًا؛ أي أبصرته، فتعدى إلى مفعول واحد ... والثاني: أن تكون من رؤية القلب فتعدى إلى مفعولين، وله معنيان الحسبان والعلم"(١).

ومن ثم فإن استخدام الشاعر (رأى) التي تدل على العلم أو الحسبان(٢) يدل عليه قول عبد القاهر: "من أن أحد الضرغامين حقيقة، والآخر مجاز"(٣) وعلى ذلك يمكن أن نحدد ما ولى "رأى" من إعراب على النحو التالي:

(ضرغامين): مفعول أول للفعل (رأى) منصوب بالياء؛ لأنه مثنى.

(أصدق): مفعول ثانٍ منصوب بالفتحة. و(أصدق) هنا هي "أفعل" التفضيل حيث

---

(١)شرح المفصل – ابن يعيش – ٤/ ٣٢٤، وينظر ٢/ ١٦٣نفسه، وينظر شرح كتاب سيبويه، الجزء الثاني، ت–د/ رمضان عبد التواب، ص٣١٨.

(٢)ومما ورد على هذا النحو من استعمال (رأى فيه لليقين) قول: خِداش بن زُهَير بن ربيعة:

رَأَيْتُ اللهَ أَكْبرَ كُلِّ شيءٍ ∴ محاولةً، وأكثرهم جُنُودًا

والشاهد فيه قوله: "رأيت الله أكبر ..." فإن رأى فيه دالة على اليقين، وقد نصبت مفعولين أحدهما: لفظ الجلالة، والثاني قوله: (أكبر)، منحة الجليل بحتقيق شرح ابن عقيل مج١، ج٢، هامش ص٢٩.

(٣)أسرار البلاغة: ص٢٧٦.

يكثر استعمال التمييز بعد اسم التفضيل "قال أبو سعيد: اعلم أن "أفعل" لا يعمل في شيء من الأسماء إلا في المنكور على جهة التمييز كقولك "زيد أكثـر مالًـا، وأنظف ثوبًا"[١] ومنه قوله تعالى: ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾ (الكهف: ٣٤)، "والمنكور الذي يعمل فيه على جهة التمييز لا يجوز تقديمه، لا يجـوز أن تقـول: "زيد مالًا أكثر منك"، ولا "ثوبًا أنظف منك"[٢].

(منكما): من جارة للمفضل، و(الكاف) حرف خطاب، و(ما) علامة التثنية.

(عراكًا): تمييز، حيث فَسَّر وجه الصدق في قوله (أصـدق) في وجـه واحـد وهـو (العراك)، وهذا يخالف تمييز اسم التفضيل "أصدق" في القرآن؛ لأن تمييزه – على نحو ما سوف نرى– قد انحصر في مميزين في قوله: "حَدِيثًا" "قِيلًا" (النسـاء: ٨٧، ١٢٢) وعلى ذلك يكون الشاعر قد تحول بالمميز القولي إلى "العراك" في قولـه: أصدق منكما عراكًا – مع الآخذ في الاعتبار – أنه يقصد البيـان أو التفسـير، والعراك: "مصدر عارك يعارك معراكة وعراكًا إذا زاحمَ"[٣] إذن فكيف يكـون ذلك؟!

(إذا): ظرف لما يستقبل من الزمان، في محل نصب على الظرفيـة الزمانيـة، ومتعلـق بجوابه[٤].

(الهيابة): فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده، مرفوع بالضمة الظاهرة.

(النكس): نعت للهيابة، ومرفوع مثله.

(كذبًا): فعل ماضٍ مبني على الفتح، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: (هـو)، والألف للإطلاق، ومعنى ذلك أن كلمة "كَذَّبا" هي كلمة "تتضـمن القافيـة في وظيفة نحوية حيث جاء الماضي مع الضمير المستتر الفاعل، وهنا تتصل به ألـف

(١)شرح كتاب سيبويه، الجزء الثالث، ت–د/ فهمي أبو الفضل، ص٢٧٠.
(٢)السابق: نفس الصفحة.
(٣)السابق، الجزء الخامس، ت–د/ محمود عوني عبد الرءوف، ص١٤٨.
(٤)قال أبو سعيد: "وأما "إذا": فلا تقع إلا للمستقبل، ولا تنفك من معنى المجازاة" شرح كتاب سـيبويه، الجزء الثالث، ت–د/ فهمي أبو الفصل، ص١٩١.

الإطلاق"[١] هذا بالإضافة إلى أنها تفسير للفعل المحذوف الذي ارتفع به الفاعل في قول الشاعر "إذا كذب الهيابة النعكس كذبا" وبعد ... فهذا هو الشاهد الثاني على نهج العرب في التعبير، وقد أوردناه بعد الشاهد الأول، أي آتينا به بعده، ولكن ألا يجوز لنا بعد هذا البيت أن نعقب؛ أي نبدي رأينا فيه من أجل أن نعرف ما يعنيه عبد القاهر؛ أي ما يريده ويقصده بنهج العرب في التعبير، لأن كلمة النهج – على نحو ما قال الدكتور/ مصطفى ناصف – هي في نفسها كلمة غامضة – كما ترى – ولكنها تنطوي بعد الإمعان على ضرورة إثارة أسئلة ذات طابع فلسفي"[٢] ومن ثم فإن الذي عناه، أي أراده وقصده الدكتور/ مصطفى ناصف من قوله: "إثارة أسئلة ذات طابع فلسفي" هو نفسه ما عناه عبد القاهر باحتذاء نهج العرب، أو أساليب العرب، ولهذا قال "واعلم أن الاحتذاء عند الشعراء، وأهل العلم بالشعر وتقديره وتمييزه أن يبتدئ الشاعر في معنى له وغرضٍ أسلوبًا = و "الأسلوب": الضرب من النظم والطريقة فيه فيعمد آخر إلى ذلك الأسلوب فيجيء به في شعره، فيشبه بمن يقطع من أديمه نعلًا على مثال نعل قد قطعها صاحبها فيقال: قد احتذي على مثاله"[٣].

ومن ثم فإن عبد القاهر يرخي بطرفي الإبداع للشعراء والمبدعين وأعني بذلك احتذاء النظم واحتذاء التصوير، لأن الذي يحتذي غيره ويكون مقلدًا لابد وأن يأتي عليه وقت – إن كان من الشعراء حقًا – ويبدع فيه، ويزيد هذا الأمر وضوحًا أن عبد القاهر يريد أن يعرفنا بأولئك الشعراء الذين نتخذهم نموذجًا في الإبداع، إذ إن الشعر على هذا الأساس يُعْرف فيه الفاضل من المفضول، هذا بالإضافة إلى أن الشعر الجيد يحافظ على أساليب اللغة، ويربطها–في الوقت ذاته–بأساليب القرآن التي ننظر إليها في أبراجها العالية.

---

(١)بناء الجملة العربية، تأليف: الدكتور/ محمد حماسة عبد اللطيف، ط. دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ص٣٤١.

(٢)النحو والشعر قراءة في دلائل الإعجاز مجلة فصول مج١، ع٣، ١٩٨١م، ص٣٤.

(٣)دلائل الإعجاز: ص٤٦٨، ٤٦٩.

إذن فعبد القاهر يريد الارتقاء بالمستوى الشعري سواء عن طريق الاحتـذاء أو غيره، كما أنه – في الوقت ذاته – يريد فهم معاني القرآن، التي هي معاني الحياة مـن أجل إقامة جسور التواصل بين الإنسان وبين الحياة التي يعيش فيها. ومن ثم فما بـين هذا وذاك نستطيع أن نعاود النظر في بيت البحتري السابق؛ إذ إن البحتري قد أخـذ صورة البيت من قول زهير بن أبي سلمى المزني" [١].

لَيْـتُ بِعثَرَّ يَصْـطَادُ الرِّجـالُ إذا ∴ مـا كَـذَّبَ اللَّيْثُ عـن أَقْرانِـه صَـدَقَا

أما البناء الأسلوبي فقد بناه الشاعر علـى أسـلوب التغليـب في قولـه "فلـم أر ضرغامين" حيث أخذ الشكل واستخدمه في الاستعارة. أما قوله: "أصدق منكمـا عراكًا" فقوله "أصدق" من الأفعال التي يجوز التعجب منها للدلالة على التفضيل"[٢]، ولكن التمييز في قوله "عراكًا" لا يتناسب على نحو ما ألمحنا مع أفعل التفضـيل وهنـا يظهر الفارق بين الإعجاز القرآني وكلام البشر، وقد قال الله – عز مـن قائـلٍ[٣] – ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا﴾ [النساء:٨٧] ﴿ وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا﴾ [النسـاء: ١٢٢] والدليل على ذلك أننا نقول: حديث صادق، أو قول صادق. ومن ثم فتمييـز "أصدق" بقوله سبحانه: "حَدِيثًا"، وبقوله: "قِيلًا" هو تمييز مطـابق لدلالـة "أفعـل" التفضيل، وليس في القرآن تمييز لـ "أفعل" التفضيل "أصدق" غير هذين؛ إذ لا ثالـث لهما.

(١)شرح المفصل – ابن يعيش – ١/ ١٧٠، ١٧١، والشاهد فيه قوله: "بعثّرَ" حيث جاء اسمًا ممنوعًـا من الصرف على وزن الفعل "فَعَّلَ" ويريد ببلاد عثّر.

(٢)شرح ابن عقيل، مج٢، ج١، ص١٧٤.

(٣)عَنَّ، فعل ماضٍ مبني على الفتح، والفاعل: ضمير مستتر جوازًا تقديره: (هو) و (من) حرف جـر زائد مبني على السكون لا محل له من الإعراب و (قائلٍ) تمييز منصوب بفتحة مقـدرة منـع مـن ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد وتقدير الجملة: قال الله عزَّ قائلًا، ينظر: التطبيـق النحوي، ص٢٧٦.

ومن ثم فإن قول الشاعر "أصدق منكما عراكًا" كان من الواجب أن يستبدل "أفعل" التفضيل "أصدق" بأفعل التفضيل "أشد" حيث إن التمييز يتحدد – بداءة – بين ما ينطوي عليه "أفعل" التفضيل من معنى، وبين مميزه.

وعلى ذلك فلو رجعنا إلى ما قلناه من قبل عن أفعل التفضيل "أشد" وعن دوره في النظم القرآني في القرآن الكريم، وفي ذهننا كل ما قاله عبد القاهر ابتداءً من مقدمات نظرية النظم، وانتهاءً بكيفيات توظيف نتائجها لعرفنا كيف حدد النظم القرآني قيمة "أفعل" التفضيل "أشد"، ولعرفنا كذلك أن عبدالقاهر، قد كان على حق في كل ما قال.

القسم الثالث: وهذا القسم يتكون طبقاً للشكلين رقم (٤) ورقم (٥) من: (المفهوم الأول للنحو) + (القسم الثاني من المعاني العقلية).

إذن فالذي دلنا على هذا القسم، والقسم المشارك له في المفهوم الثالث للنحـو، والذي يشارك القسم الثاني من "المعاني العقلية" أيضًا هو تقسيم الاسـتعارة باعتبـار الجامع إلى (عامية وخاصية).

ومن ثم فإن الذي أود أن أشير إليه أن عبدالقاهر الذي وضع المفهوم الأول للنحو هنا مع الاستعارة العامية، هو الذي وضع– على نحو ما مرّ بنـا في القسـم الأول – المفهوم الثالث للنحو مع الاستعارة الخاصية إذ إن الاستعارة العاميـة لم يتجـاوز بهـا عبدالقاهر حدود الجملة النثرية "ومعنى العامية– على نحو ما قال– أنك لا تجد في هذه الاستعارة قسمة إلا أخص مع هذه القسمة، وأنها قسمة الاستعارة من حيث المعقـول المتعارف في طبقات الناس، وأصناف اللغات، وما تجد وتسمع أبدًا نظيره من عوامهم، كما تسمع من خواصهم"[١] "أفلا ترى أنك تجد في الاستعارة العامي المبتذل، كقولنا: رأيت أسدًا، ووردت بحرًا، ولقيت بدرًا"[٢].

إذن فهذا القسم ينتمي إلى المفهوم الأول للنحو، لأنه جملة نثرية، ومعنى هذا أنـه يفتقد عامل الحسن النظمي الكائن في معاني النحو، أما كونه لا يفتقد لعامـل الحسـن اللفظي فذلك لأنه استعارة "من حيث المعقول المتعارف" على نحو ما يقول عبدالقاهر، أي الكائن في القسم الثاني من المعاني العقلية بحيث "تجئ إلى اسم المشبه به فتعيره المشبه وتجريه عليه. تريد أت تقول: رأيت رجلًا هو كالأسد... فتدع ذلك وتقول: رأيـت أسدًا"[٣] إذن فالاستعارة التصريحية الأصلية في قول من قال: "رأيـت أسـدًا" هـي صحيحة نحويًا، ولهذا فهي تنتمي إلى المفهوم الأول ولا تتعداه، لأنها تتكون من الفعـل الماضي "رأى" ومن "تاء الفاعل"ومن المفعول "أسدًا" المنصوب بالفتحة المنونة، ولكـن

(١)أسرار البلاغة: ص٣٤.
(٢)دلائل الإعجاز: ص٧٤.
(٣)دلائل الإعجاز: ص٦٧.

هذه الاستعارة على رغم أنها تنتمي إلى المفهوم الأول النحوي فإنها– وهذا هو الملاحظ– قد لاقت من عبدالقاهر إعجابًا شديدًا إذ تكررت في غير موضع، وكأن عبدالقاهر كان يريد أن يفتح بهذا النوع من الاستعارة الباب للاستعارة الخاصية، أو بعبارة أخرى، أن عبدالقاهر كان يلتمس– على نحو ما ذكرنا آنفًا– في هذا النوع من الاستعارة الدارج المألوف عند العامة؛ ولهذا كرره مرارًا وتكرارًا لما له من أهمية عند الجمّ الغفير من الناس، ولعل أهميته تلك تعود إلى عاميته من جهة وتعود إلى جمهوره من جهة أخرى. ومعنى هذا أنه لما كان عاميًا كثر جمهوره؛ لأنه أدنى إلى الفهم، وهكذا كان عبدالقاهر يبدأ من الأدنى الأعم إلى الأعلى الأخص في مثالية متسامية يفتح فيها آفاق المعرفة لكل من يريد أن يرتقي في درجات الفهم، ومنازل الكمال.

ومن ثم فليس من ضرورة للتوسع، ونكتفي ببعض ما يقوله العامة من أمثلة الاستعارة، وذلك من نحو قولهم: "رأيت فيلًا" "رأيت شيطانًا" "رأيت أفعى" وعلى ذلك فلو نظرنا إلى الجمل السابقة لوجدنا أن "رأى" هنا بمعنى "أبصر" فتنصب مفعولًا واحدًا، لأنها إذا كانت "حُلْمِيَّةٌ – أي للرؤيا في المنام تعدت إلى المفعولين كما تتعدى "علم"[(١)]، وإذن فالإعراب على النحو التالي:

(رأيت): فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير المتكلم. (التاء): ضمير المتكلم – ضمير متصل – في محل رفع فاعل.

(شيطانًا)، (فيلًا): مفعولان منصوبان بالفتحة المنونة.

(الأفعى): مفعول به منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها التعذر.

ومن ثم فهذه الاستعارات يتعدى فيها رأي إلى مفعول واحد سواء أكانت الرؤية خيالية أم بصرية. وهذا على الأقل من وجهة نظري لما فيها من مبالغة مفرطة، لأن المستعار له ليس شيطانًا، لأنه ليس بمستطيع ذلك حتى وإن كان شريرًا بالغ الأذى في الشر إلى أقصى غاية. كما أن الرجل مهما تضخم فلن يكون فيلًا. ثم ناهيك عمن يصف المرأة بالأفعى لكونها لم تستجب لرغباته الشريرة.

---

(١)شرح ابن عقيل: مج١، ج٢، ص٥٢.

وإذن فعلينا أن نفرق بين الاستعارة التي تكون في الصورة المثلى، وبين الاستعارة التي تجري على ألسنة العامة هُزءًا وسخرية بالناس، لأننا إن سكتنا عن ذلك فســوف تكون مفسدة أيَّ مفسدة، ولن نستطيع ساعتها أن نتدارك الخطأ بعد أن بعدت الشُقة بين الخطأ وبين الصواب.

القسم الرابع: الذي يتكون طبقاً للشكلين رقم (٤) ورقم (٥)
من: المفهوم الأول للنحو + القسم الأول من "المعاني التخييلية".

وهذا القسم فيه "اتساع وتجوز"[١] في القول، ولكنه ليس من قبيل الكذب، وإنما هو من قبيل المبالغة المقبولة "والمبالغة: أن يدعى لوصف بلوغه في الشدة، أو الضعف حدًا مستحيلًا، أو مستبعدًا، وإنما يدعي ذلك لئلا يظن أنه غير متناه فيه.. وتنحصر المبالغة في التبليغ والإغراق والغلو، لأن المدعي إن كان ممكنًا عقلًا وعادة فتبليغ.. وإن كان ممكنًا عقلًا لا عادة فإغراق.. وإن لم يكن ممكنًا لا عقلًا ولا عادة فغلو"[٢].

إذن فهذا القسم يتكون من المفهوم الأول للنحو لكونه يتكون من جمل، أو عبارات محفوظة لا تستدعي إلى الإيغال في "معاني النحو"، وهذه الجمل أو العبارات تقتضيها ثقافة الأمم، وتجري على ألسنة العامة في يسر وسهولة، ولهذا أصبح مألوفًا أن نرى في مثل هذه العبارات الكثير من ضروب الكناية والاستعارة التي تعد من قبيل المبالغة، ولهذا لم تدرج مع الاستعارة العامية في قسم واحد، لأن الاستعارة العامية تبنى على القسم الثاني من "المعاني العقلية" إذ إنها أقرب إلى الواقع المعاش في أذهان العامة، وهذا بخلاف هذا القسم الذي نحن بصدده، إذ إنه يبنى على المبالغة، ويهدف إلى الإثارة، ومن الخطأ الجمع بين القسمين لاختلاف المعنى فيهما، ومن أمثلة هذا القسم قول العامة: "فرسٌ قيدُ الأَوَابِدِ": يقيد طريدته لسرعته، فلا تفلت منه"[٣]، ومن ثم فلو أردنا إعراب هذه الجملة البسيطة لقلنا: (فرس): خبر مرفوع بالضمة، لمبتدأ محذوف تقديره (هذا) أو (هو) (قيد): صفة مرفوعة بالضمة، وهي مضاف. (الأوابد): مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وعلى ذلك فلو نظرنا إلى الثقافة الأدبية عند العامة لوجدنا أن هذه العبارة مأخوذة من بيت شعر لامرئ القيس يقول فيه:

وقد أَغْتَدى والطَّيرُ في وُكُناتِها ∴ بمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الأوابد هيكلِ

(١)أسرار البلاغة: ص٢٣٩.
(٢)المطول: ص٦٦٥، ٦٦٦ (بتصرف).
(٣)المعجم الوجيز: ص٢.

"وتقديره: قيد الأوابد ذي تقييد للأوابد والمعنى أن الفرس من سرعته يلحق الأوابد فيصير لها بمنزلة القيد"(١)، وهذا من الكناية عن الصفة، أي عن سرعته.

وإذن فالعبارة داخل البيت تعد من المفهوم الثالث للنحو بالإضافة إلى القسم الأول من المعاني التخييلية، إذ إن العبارة خارج البيت لم تختلف عن البيت في طريقة التخييل، ولكنها اختلفت عنه في المفهوم النحوي على الرغم أن النعت "قيد" المضاف إلى "الأوابد" هو نفسه النعت في بيت الشاعر مع الاختلاف من الرفع في "الجملة النثرية" إلى الجر في سياق البيت. هذا مع الأخذ في الاعتبار أن الشاعر قد حذف الموصوف "الفرس" في البيت واكتفى بالصفة في قوله: "بمنجردٍ"(٢) أي "بفرس منجردٍ". وعلى ذلك فالشاعر قد أقام الصفة مقام الموصوف بعد حذفه، وهذه اللمحة الخاطفة لم ينتبه إليها النحاة في إعراب البيت الذي جاء شاهدًا "وموضع الشاهد أنه جعل الجملة التي هي (والطير في وُكُنَاتها) حالًا مع خلوها من عائدٍ إلى صاحب الحال اكتفاء بربط الواو"(٣)، كما أن ثمة فارقًا آخر بين البيت، وبين العبارة المأخوذة منه، وهذا يدعو إلى التفريق بين الجملة والقولة، فالجملة هي كيانات مجردة معزولة عن السياق، أي أنها ليست مقيدة بأي زمان، أو مكان معين. إنها وحدات في نظام اللغة الذي تنتمي إليه. أما القولة فهي مقيدة بسياق معين، ومعناها هو نتاج لمعنى الجملة والسياق معًا. وبينما يدخل معنى الجملة في نطاق علم الدلالة فإن بحث معنى القولة هو جزء من علم التخاطب.. هذا مع الأخذ في الاعتبار بأن الفرق بينهما هو اعتبار السياق في حال القولة. (وهذا يعني الجملة داخل سياق البيت)، وغض النظر عنه في حال الجملة"(٤)، أي في حال كونها جملة منفصلة عن السياق في عبارة نثرية.

---

(١)شرح المعلقات العشر للإمام أبي زكريا يحيى بن علي بن محمد الشيباني المشهور بالتبريزي، ت/ د. سمير شمس، ط. دار صادر بيروت، ص٣٤، ٣٥.

(٢)قال الأنباري: "فإن قال قائل: منجرد نكرة وقيد الأوابد معرفة، فكيف نعت النكرة بالمعرفة؟ قيل له: العلة في هذا أن المعنى بمنجرد مثل قيد الأوابد (شرح المعلقات السبع الطوال الجاهليات ص٨٣).

(٣)شرح المفصل – ابن يعيش – ٢/ ٢٥.

(٤)وصف اللغة العربية دلاليًا في ضوء مفهوم الدلالة المركزية دراسة حول المعنى وظلال المعنى، ص٨٥، ٨٦ (بتصرف).

وبعد.. فهذا الكلام الذي نقلناه عن اللغوي/ محمد محمد يونس علي، قد نقله هو أيضًا من المدارس اللغوية الحديثة في الغرب، وهنا تكمن المفارقة بين النقد العربي والنقد الغربي؛ لأن النقد الغربي ينعدم الوعي لديه في حال الجملة، فلا يستطيع في الأعم الأغلب أن يعود بمضمونها إلى مردود السياق الذي أخذت منه، وذلك لقلة احتفاظه بمأثور تراثه اللغوي لأمور عدة لعل أهمها هو ذلك التطور السريع في دلالات الألفاظ، إذ إن الأمر على خلاف ما يظن البعض حين يعود بمقياس التقدم الحضاري عند الغرب إلى الفهم، وبنقيضه عند العرب إلى الحفظ، إذ إنه لولا الحفظ لما استطعنا أن نعود بالجملة النثرية إلى سياقها في بيت امرئ القيس، من أجل مراعاة مقتضى الحال، ومقام الاستعمال.

وعلى ذلك فإن هذه الجمل المحفوظة تجري على الألسنة مجرى الأمثال، وهذا يحتاج إلى الخبرة بمعرفة دلالات الألفاظ داخل السياق وخارجه؛ لأن "العلاقة بين الاستعمال المتأخر والاستعمال المتقدم ينبغي أن تكون موضوعًا لمراجعات كثيرة. ولا يكفي مطلقًا أن تقرأ نظرية أو نظريات في تحول الدلالة. عليك أن تمارس قراءة المعجم قراءة مشغوف به. ومتسائل بطريقتك الخاصة كيف أمكن لهذا اللفظ أن يخرج من هذا الاستعمال إلى ذاك. هل ظل اللفظ محتفظًا بوحدته رغم تغيره أم استحال إلى شيء آخر مغاير تمامًا"[(١)].

ومن ثم فعلى هذا النحو الذي قال به الأستاذ/ أمين الخولي، ونقله عنه الدكتور/ مصطفى ناصف، نستطيع أن نعود إلى دلالة "القيد" التي كانت في قول امرئ القيس السابق كناية، وهي – على نحو ما سوف نرى – استعارة في "قول المتنبي":

وقَيَّدْتُ نفسي في ذُرَاكَ مَحَبَّةً ∴ ومَنْ وَجَدَ الإحسان قَيْدًا تَقَيدَّا"[(٢)]

وعلى ذلك لو سأل سائل وقال كيف تغيرت دلالة القيد من هذا الاستعمال إلى ذاك؟ لقلنا له: إن القيد كان كناية في قول امرئ القيس، لأن الشاعر يبالغ في وصف

(١)اللغة والبلاغة والميلاد الجديد: ص١٦٦، ١٦٧.

(٢)دلائل الإعجاز: ص١٠٥، وينظر: ص٤٩٠ (نفسه).

سرعة فرسه بحيث جعله من سرعته مقيدًا للأوابد عن أن تفلت منه لسـرعته، ولهـذا كانت القولة كناية في البيت، وكذا في الجملة المقتطعة من البيت أيضًا. أما الفارق بين الجملة والبيت فهو في المستوى النحوي الثالث أي "معاني النحو". ومن ثم فهذا هـو نفسه الذي نريد أن نؤكده في قول المتنبي، لأن البيت يندرج في إطار "معاني النحـو" على حين أن الجملة المقتطعة منه "وقيدت نفسي في ذراك محبةً" تندرج في إطار المفهوم الأول للنحو، كما أنها في الوقت ذاته – تفارق البيت من وجهة نظري في الدلالة، لأنها تستخدم غالبًا للكناية عن الملازمة عند العامة.

وبعد.. فلكي تظهر إنجازات كلمة "القيد" الفاعلة بـ "معنى السياق" في "سـياق المعنى" وذلك على نحو ما أوضحنا في كلمة "الهطل" لابد من الإعراب، وهو على هذا النحو:

(وَقَيَّدْتُ): الواو عاطفة. (قيدتُ): فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفـع متحرك، و(التاء) ضمير متصل – ضمير المتكلم – مبني على الضم في محل رفع فاعل.

(نَفْسِي): (نفس): مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، و(اليـاء): ضمير متصل في محل جر بالإضافة.

(في ذُرَاكَ): جار ومجرور متعلق بـ (قيدت) و (الكاف): ضمير متصل في محـل جـر بالإضافة. والمعنى من ذلك عُلَاكَ؛ لأن "ذِروة كل شيء، أعلاه والجمع (ذُرًا)"[١].

(مَحَبَّةً): مفعول لأجله منصوب بالفتحة المنونة، "وهو يعلل الحدث الذي قبله، وهـو (التقييد)، ويشاركه في الزمان لأن (التقييد) و(المحبة) حـدثا في وقـت واحـد، ويشاركه في الفاعل، لأنهما كانا من فاعل واحد"[٢].

(ومَنْ): الواو عاطفة. (من): اسم شرط جازم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ.

(وَجَدَ): فعل ماضٍ مبني على الفتح، فعل الشرط في محل جزم بـ (من) والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره: (هو).

---

(١)المعجم الوجيز: ص٢٤٤.

(٢)التطبيق النحوي: ص٢٣٦.

(الإحسان): مفعول به منصوب بالفتحة.

(قَيْدًا): حال منصوب بالفتحة المنونة للفعل (وجد)، وهو من أفعال الحواس، ولهذا تعدى إلى مفعول واحد.

(تَقَيدًا): فعل ماضٍ مبني على الفتح، وفاعله مستتر فيه جوازًا تقديره: (هو) والألف للإطلاق "حيث يسمى إشباع الفتحة في الفعل ألف الإطلاق"(١)، وجملة (تقيدا) جواب الشرط، والجملة الشرطية من فعل الشرط وجوابه في محل رفع بـ (مَنْ).

ومن ثم يتضح لنا أن "القيد" قد وقع نعتًا في قول امرئ القيس، ووقع فعلًا هنا. إذن فالاستعارة هنا في الفعل، وهي استعارة تصريحية تبعية، وهذا لا يمنع من أن تكون الجملة كناية عند العامة، لأن الكناية قد بنيت على الاستعارة التصريحية نفسها، حتى وإن كانت قد تهاوت من ذاكرة العامة لبعد العهد، وهذا – في حد ذاته – لا يمنع أن تكون هذه الاستعارة ابتداءً من قول العامة ثم تحولت بعد ذلك على يد الشاعر من استعارة مبتذلة إلى استعارة خاصة، وهذا هو ما لحظه عبد القاهر حين قال: "الاستعارة في أصلها مبتذلة معروفة فإنك ترى العامي يقول للرجل يكثر إحسانه وبرُّه له، حتى يألفه ويختار المقام عنده: قد قيدني بكثرة إحسانه إلي.. وإنما كان ما ترى من الحسن بالمسلك الذي سلك في النظم والتأليف"(٢).

ومن ثم فعبد القاهر هنا قد قدم فاعلية النظم بـ "معنى السياق" على فاعلية لفظة "القيد" بـ "سياق المعنى" أي بالنظم.

وبعد فأنا أحب أن أضيف مثالًا آخر، ولعله أن يكون شديد الأهمية في هذا البحث، وهذا المثال هو الذي قال فيه عبد القاهر: "ومن العجيب في هذا، ما روي عن أمير المؤمنين عليٍّ – رضوان الله عليه – أنه قال: ما سمعت كلمة عربية من العرب إلا وسمعتها من رسول الله ﷺ وسمعته يقول: (ماتَ حَتْفَ أَنْفِهِ) وما سمعتها من عربي قبله. لاشبهة في أن وصف اللفظ بالعربي في مثل هذا يكون في معنى الوصف بأنه فصيح"(٣).

---

(١)بناء الجملة العربية، هامش ص٣٤٥.

(٢)دلائل الإعجاز: ص١٠٥.

(٣)دلائل الإعجاز: ص٤٠٤، ٤٠٥.

إذن فالجملة السابقة هي في حديث النبي ﷺ تختلف عن بيتي الشعر السابقين، لأنها في حديث النبي، وعلى ألسنة العامة، لا يتغير مفهومها النحوي الفاعل بـ "معاني النحو"، ولا تتغير دلالتها الكنائية، وإليك بيان ذلك من إعرابها.

(ماتَ): فعل ماضٍ مبني على الفتح، وفاعله مستتر فيه جوازًا تقديره: (هو)، والمعنى حل الموت بزيد مثلًا.. فالموت هو الفاعل المنطقي.

(حَتْفَ أَنْفِهِ): (حتف): تمييز منصوب بالفتحة، وهو مضاف. (أنفه): مضاف إليه و(الهاء): ضمير متصل في محل جر بالإضافة. وهذا المثال يشبه ما قاله النحاة في المثال القائل "لله دره فارسًا" حيث يحتمل أن تكون كلمة (فارسًا): حالًا، ويحتمل أن تكون تمييزًا "تقديره إن أردت الحال، لله دره في حال فروسيته، وتقديره في التمييز لله دره من الفرسان"(١).

وعلى ذلك لو نظرنا إلى قول النبي ﷺ لأمكننا أن نقول على تقدير الحال": "مات رغم أنفه حال حتفه، أي هلاكه". وعلى التمييز نقول: "مات رغم أنفه من الحتف، أي الهلاك" والتمييز – من وجهة نظري – هو الأرجح، لأن التقدير: مات رغم أنفه حتفًا، والحتف: الهلاك.. أي مات على فراشه بلا ضرب ولا قتل"(٢) والإضافة في "حتف أنفه" بمعنى "من" وهي بيان للنوع، ومعنى "مات رغم أنفه" أي رغم رغمًا: لصق بالتراب، والرغام التراب، ويقال: فعله على رغمه، وعلى الرغم منه، وعلى رغم أنفه.. أي كره منه"(٣).

إذن فلو نظرنا إلى البنية الخارجية، والبنية الداخلية للتركيب لوجدنا أن المعنى من ذلك مات رغم أنفه حتفًا "وهو كناية عن الذل"(٤).

---

(١)التبصرة والتذكرة، تأليف/ أبي محمد عبد الله بن علي بن اسحق الصيمري، ت/ محمد مصطفى علي الدين، ط. دار الفكر دمشق، ١/ ٣١٨.

(٢)المعجم الوجيز: ص١٣٤.

(٣)السابق: ص٢٦٩.

(٤)شرح المفصل – ابن يعيش – ١/ ٢٨١.

القسم الخامس: الذي يتكون طبقاً للشكلين رقم (٤) ورقم (٥) من: "المفهوم الثاني للنحو +القسم الثاني من المعاني العقلية"

وهذا القسم يجري في الاستعارة التي تجري مجرى الأمثال "ومن هذا الباب قولهم "أخذ القوس باريها" وذلك أن المعنى على وقوع الأخذ في موقعه ووجوده من أهله فلست تشبه من حيث الأخذ نفسه وجنسه، ولكن من حيث الحكم الحاصل له بوقوعه من باري القوس على القوس... فإذا ثبت هذا ظهر منه أنه لا بد من جملة صريحة كقولك: "أخذ القوس باريها:... فهذا أحد الوجوه التي يكون الشبه العقلي بها حاصلًا من جملة من الكلام"(١).

إذن فعبد القاهر قد حدد هذا الضرب من ضروب الاستعارة التمثيلية في القسم الثاني من المعاني العقلية، أي الذي يحدث للمعنى العقلي بالصنعة. ومن ثم فإن قوله "أخذ القوس باريها" هو جملة فعلية محولة في الأصل عن جملة اسمية، لأن الأصل في ذلك أن يقال: "بارئ القوس أَخَذَهَا"، وبارئ القوس، أي صانعها، ولكنه حذف الهمزة تخفيفًا من "بارئ" لما أوصله بالضمير. أما إعراب الجملة فهو على النحو التالي:

(أخذ): فعل ماضٍ مبني على الفتح.

(القوس): مفعول به مقدم منصوب بالفتحة.

(باريها): "باري": فاعل مرفوع بضمة مقدرة على الياء للثقل، و (الهاء) ضمير متصل – ضمير الغائب – في محل جر بالإضافة.

ومن ثم فلو رجعنا بهذه الجملة لوجدناها "في خطبة داود بن علي"(٢). وهو من بني العباس، وخطبته تلك قالها بعد أن أخذ العباسيون الخلافة من دولة بني أمية "فقوله: الآن أخذ القوس باريها" بزيادة كلمة (الآن) التي هي: اسم مبني على الفتح في محل نصب على الظرفية الزمانية متعلق بجملة مقدرة: إذ من الآن نحن أهدي إلى توتيرها وتصريفها"(٣) إذ إننا نحن الذين صنعناها.

---

(١)أسرار البلاغة: ص٨٥، ٨٦.

(٢)السابق: ص٢٢٣.

(٣)السابق: ص٢٢٤.

وقد ورد نحو هذا في القرآن في قوله تعالى: ﴿آلْآنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ﴾ [يونس:٩١]، وقد قال عبد القاهر: "وإن كان القوس يقع كناية على الخلافة والباري عن المستحق لها فإنه لا يجوز أن يقال إن القوس مستعار للخلافة... على الانفراد وإنما الشبه مؤلف لحال الخلافة مع القائم بها، ومن حال القوس مع الذي براها، وهو أن الباري للقوس أعرف بخيرها وشرها"(١) ومن ثم فإن الجملة المقتطعة من خطبة داود بن علي قد حذفت منها كلمة (الآن). وعلى ذلك قيل "أخذ القوس باريها" و (الآن)(٢): اسم للزمان الحاضر، وقد تستعمل في غيره مجازًا. وقال قوم: هي حد للزمانين، أي ظرف للماضي وظرف للمستقبل، وقد يتجوز بها عما قرب من أحدهما"(٣) أما تقديمه الفعل "أخذ" فهو للدلالة على أنه قد حاز الخلافة وحصل عليها بل وأمسك بها، ولهذا قال أخذ القوس، أي أخذ الخلافة ليدل بقوله هذا على أن الخلافة التي كانت "أَخِيذَةً"؛ أي مغتصبة قد أخذها أخذ، وهو باريها. وهكذا دلل بكلامه هذا الذي يشبه السحر أن الناس كانت تتشوق لزوال ملك بني أميه، ولهذا قدم المفعول (القوس) على الفاعل، أي على "الباري" الذي صنع قوسًا واستردها عَنوَةً بعد أن أخذت منه عَنوَةً، أي قسرًا.. **وبعد**...

فهذا الضرب من الاستعارة التي تجري مجرى الأمثال يجري على ألسنة الناس، وقد ذكر الميداني في مجمعه كثيرًا من هذا الضرب ومنه على سبيل المثال لا الحصر "بلغ السيلُ الزُبي" والزبي: جمع زبية، وهي الرابية لا يعلوها الماء، فإذا بلغها السيل كان خارقًا مجحفًا، وهذا المثل يضرب لما جاوز الحد"(٤) ومن ثم فحتى لا نجاوز الحد في ضرب الأمثلة نكتفي بذلك وننصرف إلى القسم الذي بعده.

---

(١)أسرار البلاغة: ص٢٢٤.

(٢)ينظر يونس/ ٩١ – الأنفال/ ١ – والجن/ ٩.

(٣)معترك الأقران في إعجاز القرآن للسيوطي، ت أحمد شمس الدين ط دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ٢/ ٦٠.

(٤)مجمع الأمثال لأبي الفضل أحمد بن إبراهيم الميداني ط مصر ١٢٨٤، ١/ ١٥٨، ٢٩٥.

القسم السادس: الذي يتكون طبقاً للشكلين رقم (٤) ورقم (٥) من:"المفهوم الثاني للنحو +القسم الثاني من المعاني التخييلية".

وهذا القسم يندرج في القسم الثاني من المعاني التخييلية" لأنه يقوم على الاقتراض من اللغات الأخرى، وهنا تكون دلالات الجمل بعيدة بعض الشيء عن مجرى الحياة، أو إن شئت فقل هي بعيدة عن مقتضى الحال، حتى وإن استعملت في مقام الاستعمال التي تستعمل فيه نظيرتها من الجمل العربية، وهذا يرجع "إلى أن نظام الجملة في العصر الحديث قد تأثر إلى حد ما ببعض الأساليب الأجنبية، ولاسيما في أسلوب بعض الكتاب المعاصرين الذين تأثروا بالثقافة الأوربية... وهكذا جاءتنا بعض الاستعمالات التي لم تعرفها العربية من قبل... ولعل أبرز مثل لهذه الناحية من الاقتراض ما نلحظه الآن في الأساليب الصحفية، بل وبعض الأساليب الأدبية التي وفدت إلى لغتنا العربية الحديثة من ربوع أوربا مثل ذر الرماد في العيون، يكسب خبزه بعرق جبينه، لا يرى أبعد من أرنبه أنفه. يلعب بالنار، ألقى المسألة على بساط الريح"(١).

وإذن فهذه الجمل تنتمي إلى القسم الثاني للنحو لكونها تماثل نظيرتها عند العرب فيما يعرف ب "نهج العرب في التعبير" أما كونها تنتمي إلى القسم الثاني من المعاني التخييلية فهذا يعود إلى الواقع الذي يتطلب الانتقال من دلالة إلى دلالة، ومن مكان إلى مكان.

وعلى ذلك لو نظرنا إلى هذه الجمل الخمس لوجدناها تتكون من فعل فاعله الضمير المستتر، ومن مفعول به ومن جار ومجرور، ومن مضاف إليه في ثلاث جمل منها. وهذه الجمل من حيث دلالتها فهي كنائية وذلك على النحو التالي:

١- ذرَ الرمادَ في العيون: كناية عن أنه تغشاها وعمى عليها، ليتلبس عليها الأمر.
٢- يكسب خبزه بعرق جبينه: أي أن الجهد قد نال منه ليصل إلى خبزه.

(١)من أسرار اللغة ص ١١٣ -١١٦ (بتصرف).

٣- لا يرى أبعد من أرنبه أنفه: أي "طرف أنفه"[١] وهو كناية عن قصر نظره لعدم إدراكه للأمور.

٤- يلعب بالنار: كناية عن أنه لا يقدر عواقب الأمور.

٥- ألقى المسألة على بساط الريح: فهذه الكناية قد بنيت على استعارة مكنية، لأنه قد جعل للريح بساطًا ولا بساط له، وهذه الكناية مأخوذة من التراث الديني، والذي يعني بساط سليمان الذي تحمله الريح، كما أنها في الوقت ذاته كناية عن اللامبالاة وعدم اليقظة.

وبعد.. فهذه الكنايات تشير إلى دلالات لها مرجعية في إطار الثقافة الغربية، ومعنى ذلك أن دلالتها في الثقافة العربية هي دلالات منقوصة إذ لا تنسجم مع وجهة النظر العربية، ولا تتفاعل مع كل الظروف، وقد تحتاج من الباحثين إلى بحوث مطولة للكشف عنها، وذلك على غرار ما صنع باحث معاصر حين قال: "وعلى الرغم من هذا فإن الطريقة التي تُمقْهِم وتصف بها هذا المفهوم استعارية بدرجة عالية في طبيعتها كما تظهر الأمثلة التالية:

أ- إنك تجعل دمي يغلي.

ب- لقد احمر بالغضب.

ج- لا تشتعل غضبًا.

هـ- كاد ينفجر الدمُ في عروقه.[٢]

وعلى ذلك فلو نظرنا إلى هذه الأمثلة لعرفنا أنها بعيدة عن الاستعارة كل البعد، ولا شك أن الباحث المترجم لهذه العبارات كان يعرف ذلك حتى ولو لم يشر إليه؛ لأنه – وهذا ما يبدو لي – قد نقلها من منظومة الدراسات الغربية لينمي بها آفاق النظر العربية. ومن ثم نغض النظر عن كونها استعارات عند الغربيين، ونجاوز بها لغات الغرب

---

(١)المعجم الوجيز: ص١٤.

(٢)الاستعارة التصورية قراءة في الأدبيات المعرفية تأليف/ طارق النعمان مجلة فصول، (ع) – ٨٥، ٨٦ – ٢٠١٣م ص٤٧٣.

إلى لغة العرب، وذلك حتى لا تشتت الأذهان ويضل البلاغيون عن جادة الطريق، وإذن نقول: إن هذه الأمثلة كلها كنايات فيما عدا المثال الثالث، وإليك البيان:

أ- إنك تجعل دمي يغلي، إذن فالذي جعل الدم يغلي هو السبب لمسبب عنه هو غليان الدم، وهذا ليس من المجاز المرسل ولكنه من الكناية، لأنه قد ذكر السبب والمسبب، والعلاقة بين غليان الدم، أي فورانه وبين سرعة جريانه في الجسم تعني أنه قد انفعل انفعالًا شديدًا، أسرع ضربات قلبه فأسرع الدم بذلك، وهذه السرعة هي التي عبر عنها بالغليان. ومن ثم فالكناية كناية إرداف عن صفة هي الغضب.

هـ- كاد الدم ينفجر في عروقه: إن هذه الكناية كسابقتها أي كناية إرداف عن صفة هي الغضب؛ إذ المعنى في ينفجر أي كاد الدم أن يشق له طريقًا آخر غير تلك العروق التي يجري فيها.

ب- لقد احمر بالغضب كناية عن الغيظ والدلالة غير لفظية طبيعية.

ج- لا تشتعل غضبًا "اشتعل غضبًا: أي هاج"[(١)] وهذا المثال قد استعار فيه الشاعر الاشتعال للهياج، ونصب "غضبًا" على التمييز، وهذا التمييز محول عن فاعل، لأن أصل الجملة في التقدير هو: "اشتعل غضبه:، ولا شك أن استعارة الاشتعال للهياج هي استعارة ركيكة، لأن الإنسان إذا هاج لا نرى عليه شيئًا من دلالات الاشتعال.

وبعد فإذا نظرنا إلى واقع الأمر وجدنا أن الاقتراض من اللغات الأخرى لا يؤدي في كل الأحوال إلى الدلالة المقصودة، وذلك أن المتكلمين لا يتكلمون حرفيًا في كثير من الأحوال ومن أمثلة ذلك الكناية في "تجمد بينهم الجليدُ"[(٢)] حيث فصل بين الفعل "تجمد" وبين فاعله الجليد بالظرف وما أضيف إليه، وهذه الجملة كناية عن توقف العلاقات ويجوز أن تكون استعارة تمثيلية فنقول: إنه شبه توقف العلاقات بين فريقين

(١)المعجم الوجيز: ص٣٤٥.

(٢)وصف اللغة العربية دلاليًا في ضوء مفهوم الدلالة المركزية، دراسة حول المعنى وظلال المعنى ص١٢٦.

من الناس وتجمدها بعد كانت لا توقف فيها ولا جمود، بهيئة من فصل بينـهم الجليـد المتجمد، وهذه الصورة تناسب بلاد الغرب حيث الجليد والضباب، ولهذا فهي عنـدنا أقرب إلى الكناية، لأن الهيئة المستعارة مفتقدة عند قوم يجلسون تحت الشمس ويبنـون آمالًا مديدة. وبعد.. فربما سأل سائل وقال: هل نستطيع أن نرى أثـر هـذه الجمـل المقترضة في كلام العامة بحيث يستطيع المتتبع لأحاديثهم أن يرى استعارة هنا أو هناك؟

لا شك أن جواب هذا السؤال يتوقف على ثقافة ذلك المتتبع الذي يسـتطيع أن يرى ويلحظ ذلك الأثر البلاغي في طبقات المجتمع "لأن كلمة "الأرنب" – على نحو ما قال أحد المُنظرين الكبار – الدالة على "مليون جنيه" تختلـف في درجـة الابتـذال والوظيفة عن عبارة "القطط السمان" عند الكتاب والبرلمانيين الدالـة علـى أثريـاء الانفتاح الاقتصادي مع قرابة فصائل القطط والأرانب في حد ذاتها"[١].

ومن ثم فالمُنظر الكبير يجعل الاستعارة الأولى الكائنة في "الأرنب" استعارة "عامية" على حين أنه يجعل الاستعارة الثانية استعارة "خاصية" ولهذا قال: "وسـوف نـرى أن تأثيرهما مختلفًا إلى درجة كبيرة بالرغم من التقارب الواضح بين مجالات الاستعارتين"[٢] وإذن فمعذرة إن قلت: لولا وجود "القطط السمان" لما عرفنـا اسـتعارة "الأرانـب للملايين" من الجنيهات، لأن القطط هي التي استعارت الأرانب قبل أن تنفصل عنـها بحيث نستطيع أن نقول: إن المرء لا يكاد ينسى في لحظة من اللحظات كيف استطاعت السينما المصرية أن تسجل استعارة "القطط السمان" في فيلم سينمائي يحمل العنـوان نفسه، وذلك قبل أن تعيش القطط السمان بمعزل عن الطبقات الدنيا وتسكن الأحياء الراقية، وإذن فلئن جعل المنظر الكبير "القطط السمان" استعارة "خاصـية" فـذلك لم يكن إلا بعد أن سكنت الأبراج العالية، وأكلت على الموائد بعد أن كانت تأكل مـن خِشَاشِ[٣] الأرض.

---

(١)بلاغة الخطاب وعلم النص: تأليف د/ صلاح فضل – عالم المعرفة – العدد – ١٦٤ – ط. المجلـس الوطني للثقافة والفنون والآداب – الكويت – ص١٦٨.

(٢)السابق: نفس الصفحة.

(٣)الخَشَاشُ: بالفتح حشرات الأرض وبالكسر كل شيء رق ولطف (المعجم الوجيز ص١٩٦).

ومن ثم فإن حكم المنظر الكبير على هذه الاستعارة بأنها استعارة "خاصية" هو حكم طبقي، وذلك على اعتبار أن "القطط السمان" قد صاروا من الخاصة بعد أن كانوا من غوغاء الناس ومن دهمائهم، وهذا الحكم من وجهة نظري هو شبيه بحكم ابن سلام الجمحي حين جعل في كتابة الطبقات طبقة لشعراء المدن المتحضرة، وطبقة لشعراء القرى[١] حيث استند إلى "أثر المكان"[٢] كمعيار للحكم.

(١)طبقات فحول الشعراء تأليف/ محمد بن سلام الجمحي ت/ محمود محمد شاكر ط الهيئة العامة لقصور الثقافة ص٢١٥ – ٢٧٧.

(٢)السابق ص٣١.

القسم السابع: الذي يتكون طبقاً للشكلين رقم (٤) ورقم (٥) من: "المفهوم الثالث للنحو +القسم الأول من المعاني التخييلية".

وهذا القسم يكون في ضروب من التصوير أشهرها حسن التعليل، والاستعارة المكنية، والاستعارة التهكمية.

أولا: حسن التعليل:

بداية أود أن أنبه إلى أن "حسن التعليل" يشارك قسمًا آخر من أنماط الاستعارة في القسم الأول من "المعاني التخييلية" وهذا القسم هو الذي حدده عبد القاهر بقوله: "أن تجري الاسم على أصله الذي وضع له وتدعيه له"[١]. ومن ثم فهذا القسم يشارك "حسن التعليل" في القسم الأول من "المعاني التخييلية"، ويخالفه في طريقة البناء؛ لأن "حسن التعليل" لا يكون على طريقة "نهج العرب في التعبير" كالإضافة والتغليب مثلًا، وإنما يكون في "معاني النحو". وقد عرفه التفتا زاني بقوله: "هو أن يدعي لوصف علة مناسبة باعتبار لطيف غير حقيقي"[٢] وهذا الاعتبار في هذا البحث يحتاج – من وجهة نظري – إلى فكر جديد، ومنطق جديد، لأننا إن قبلناه على أنه "اتساع وتجوز"[٣] فعندئذٍ يرد "حسن التعليل" إلى القسم الأول من المعاني التخييلية – أي الذي نحن بصدده.

وإن قبلناه لكونه من باب "ما يدخل في حيز خير الشعر أكذبه"[٤] فعندئذٍ يرد "حسن التعليل" إلى القسم الثاني من "المعاني التخييلية". وعلى ذلك لو رجعنا إلى قول التفتا زاني في أقسام "حسن التعليل" في قوله: "وهذه أربعة أضرب، لأن الصفة التي ادعى لها علة مناسبة تتوزع على النحو التالي:

---

(١)أسرار البلاغة: ص٢١٧.
(٢)المطول: ٦٦٨.
(٣)أسرار البلاغة ص٢٣٩.
(٤)السابق: نفس الصفحة.

١- إما ثابتة قصد بيان علتها كقول أبي الطيب.

* لم تَحكِ نَائِلَكَ السحابُ وإنما ∴ حُمت به فصيبها الرحضاءُ

فهذا يدخل في حيز خير الشعر أكذبه، أي يندرج في القسم الثاني من "المعاني التخييلية".

٢- وإما ثابتة أريد إثباتها كقول أبي الطيب:

* ما به قُتل أعاديه ولكن ∴ يتقي إخلافَ ما ترجو الذئابُ

فهذا اتساع وتجوز، أي يندرج في القسم الأول من "المعاني التخييلية".

٣- والثابتة والتي أريد إثباتها تتوزع على النحو التالي:

١- إما ممكنة كقول مسلم بن الوليد:

يا واشيًا حسُنَتْ فينا إساءَتُهُ ∴ نجى حَذَاركَ إنساني من الغَرَقِ

فهذا من باب الاتساع والتجوز، أي من القسم الأول من "المعاني التخييلية".

٢- أو غير ممكنة كبيت فارسي مترجم، وهذه ترجمته:

لَوْ لَمْ تكن في نية الجوزاء خِدمَتهُ ∴ لما رَأيتَ عليها عِقدَ مُنتطِقِ

وهذا يدخل في حيز خير الشعر أكذبه أي في القسم الثاني من "المعاني التخييلية"[(١)].

ومن ثم أحبُ أن أنوه أن ما قاله علماء البلاغة عن "حسن التعليل" ينحصر في إطار ضيق، لأن من حسن التعليل – من وجهة نظري – ما يدخل في إطار الاستعارة المعللة، وذلك كقول أبي تمام[(٢)]:

ليس الحجابُ بمقصٍ عنكَ لي أملًا ∴ إن السماء تُرَجي حين تحتجبُ

(١)لقد طبقنا كلام عبد القاهر الذي قاله في قسمي "المعاني التخييلية" على ما قاله التفتازاني في مطوله على أقسام حسن التعليل ينظر المطول ص٦٦٩، ٦٧٠، وينظر أسرار البلاغة ص٢١٧، ٢٣٩.
(٢)أسرار البلاغة: ص٢٤١.

فالشاعر هنا يصف هيئته مع ذلك الخليفة المتحجب عنه بهيئة السماء وقد حَجبتها السحب، لأن السماء إن كانت كذلك فإن المطر قادم لا محالة، وهكذا كان حسن التعليل في هذه الصورة بمثابة الإمكان لذلك السخاء المنتظر. بالإضافة إلى أن من حسن التعليل ما يندرج في إطار التشبيه الضمني[١]، وعلى ذلك فإننا في بحثنا هذا لا نستطيع أن نقول كل شيء، ولكن الذي نستطيع قوله أن نقول: أن الأمثلة الأربعة، أو الستة التي وردت في كل شروح التلخيص تنتقل من كتاب إلى كتاب، وكأنها من الثوابت التي لا تتغير مع الزمن، وهذا – من وجهة نظري – لا يتفق مع وجهة نظر عبد القاهر الذي نظر إلى اللغة على أنها "شبكة من العلاقات"، لأن الألفاظ "يضم بعضها إلى بعض فيعرف فيما بينها فوائد"[٢].

وإذن فلو نظرنا في كل ما قاله عبد القاهر لعرفنا بأي عين كان ينظر ليرى حقيقة اللغة، وربما لهذا لن أعرض لأي مثال من الأمثلة السابقة لحسن التعليل، ولكنني سوف أعرض لمثالين آخرين من حسن التعليل أيضًا، وقد ذكرهما عبد القاهر في دلائله دون أن يصرح بحسن التعليل فيهما، وذلك إيمانًا منه بذكاء القارئ الذي يستطيع أن يعيد كل نمط من أنماط القول إلى صورة وصفه، وهذاك **أولهما**:

"قال النابغة:

إذا مَا غَزَا بِالجَيشِ حَلقَ فَوقَه ∴ عصائبُ طيرٍ تَهتَدِي بِعَصَائِبِ

جَوَانحُ قد أيقن أن قبيلَهُ ∴ إذا ما التقى الصفانِ أولُ غَالِبِ

أما **الثاني**: فهو قول أبي نواس:

تَتَأيَّ الطَّيْرُ غَدوتَهُ ∴ ثقةً بالشَّبْعِ من جَزَرِه

(١)السابق ص٢٤٠.

(٢)دلائل الإعجاز: ص٥٣٩.

... وهذا الكلام من أبي نواس دليل بين على أن المعنى ينقل من صورة إلى صورة.. وذلك أن ههنا معنيين:

أحدهما: أصل وهو: علم الطير بأن الممدوح إذا غزا عدوًا كان الظفر له، وكان هو الغالب.

والآخر: فرع، وهو: طمع الطير في أن تتسع عليها المطاعم من لحوم القتلى وقد عمد النابغة إلى الأصل الذي هو علم الطير... فذكره صريحًا.. واعتمد في الفرع على دلالة الفحوى. وعكس أبو نواس.. فذكر الفرع الذي هو طمعها في لحوم القتلى...وعول في الأصل.. على دلالة الفحوى"[(١)].

ومن ثم فإن كلا من البيتين يماثل الآخر في حسن التعليل أي "في العلة غير المذكورة التي أريد إثباتها"[(٢)]، لأن كلًا منهما قد جاء في طريقته على طريقة المتنبي في قوله:

ما به قتلُ أعاديه ولكن ∴ يتقى إخلاف ما ترجو الذئابُ

حيث ادعى المتنبي كما ترى أن العلة في قتل هذا الممدوح لأعدائه غير إرادة هلاكهم"[(٣)].

ومن ثم فبرغم اختلاف مرجعية التصوير من حيث الأصل والفرع عند كل من النابغة وأبي نواس في طريقة إثبات العلة بغير العلة المعروفة إلا أن النسق الاستنباطي يعود بالاستدلال إلى هذا الضرب من ضروب حسن التعليل. وبعد.. فإن ما قاله النابغة، وما قاله أبو نواس هو كلام ذات مغزى كبير، ولهذا آثرت أن أبدأ بالنحو. ومن ثم فلو تأملنا في بيتي النابغة لوجدنا أن البيت الأول قد ذكره النحاة والشاهد فيه

(١)دلائل الإعجاز: ص٥٠٢، ٥٠٣.
(٢)المطول: ص٦٦٩.
(٣)أسرار البلاغة: ص٢٥٩.

"خفض "عصائب" لما ردها إلى أصلها"[١].

أما البيت الثاني من بيتي النابغة قد تُرك هَمَلًا دون إعراب؛ إذا لم يستشـهد بـه النحاة على شيء، وهذا إعرابه:

(جوانح): خبر مرفوع بالضمة لمبتدأ محذوف تقديره: (هي). ومـن ثم فـإن كانـت عصائب جمع عصابة: وهي الجماعة من الطير[٢] فإن "جوانح: جمع جانحة، وجنح الطائر قبض جَنَاحَيه عند الانقباض"[٣] أي "كسر جناحيه للوقوع"[٤] وعلى ذلك فجملـة "هي جوانح" من الخبر والمبتدأ المحذوف في محل رفع صفة ل "عصـائبُ" فكأنـه قال: عصائب جانحة تهتدي بعصائب طيرٍ قد سبقتها إلى مكان الوقوع، أي أرض المعركة.

(قد أيقن): (قد): حرف تحقيق. (أيقن): فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير الرفع (نون النسوة) و (نون النسوة): ضمير متصل مبني على الفتح في محل رفـع فاعل، ويجوز أن تكون جملة: "قد أيقن" في محل رفع صفة ثانية ل "عصائب" بمعنى "متيقنة".

(أن قبيله): (أن): حرف توكيد ونصب مشبه بالفعل. (قبيـل): اسـم إن منصـوب

---

(١)شرح المفصل – ابن يعيش – ١/ ١٨٨، أما إعراب البيت فقد ورد في هامش نفس الصفحة، حيث أعربه المحقق بقوله: "(إذا) ظرف زمان متضمن معنى الشرط متعلق بجوابه. (ما): زائدة، (غـزا): فعل مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر، وفاعله مستتر فيه جوازًا تقديره: (هو). "بالجيش": جار ومجرور متعلقان ب (غزا).
(حلق): فعل ماضٍ مبني على الفتح.
(فوقه): مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة، وهو مضاف و (الهاء): ضمير في محل جر بالإضافة.
و(عصائب): فاعل مرفوع بالضمة متعلق ب (حلق) وهو مضاف.
(طير): مضاف إليه مجرور بالكسرة.
(تهتدي): فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء للثقل، وفاعله ضمير مستتر تقديره: (هي).
(بعصائب): جار ومجرور متعلقان ب (تهتدي) حيث خفض هذه الكلمة رجوعًا إلى الأصل" (بتصرف).
(٢)المعجم الوجيز: ص٤٢٠.
(٣)السابق: ص٤٢٠.
(٤)أساس البلاغة: ١/ ١٥١.

بالفتحة، وهو مضاف. (الهاء): ضمير متصل في محل جر بالإضافة.

(إذا): ظرف لما يستقبل من الزمان، خافض لشرطه منصوب بجوابه، مبني على السكون في محل نصب على الظرفية الزمانية.

(ما التقى الصفانِ): (ما): حرف زائد. (التقى): فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر. (الصفان): فاعل مرفوع بالألف، لأنه مثنى، والنون عوض عن تنوين المفرد وحركته، وجملة: (التقى الصفان): في محل جر بالإضافة.

(أول غالب): (أول): خبر إن مرفوع بالضمة وهو مضاف. (غالب) مضاف إليه مجرور بالكسرة.

أما إعراب بيت أبي نواس فهو على النحو التالي:

(تتأَيَّ): فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على آخره للثقل، والأصل فيها: "أيي" – يقال أيّيْتُ المكان، وتَأَيَّيْتُ به، أي مكثت"[١] إذن فالمعنى من ذلك "مكثت" الطير، وليس "تتبع الطير" المتبادر إلى الذهن. ومن ثم فالنواسي هنا يقف مع الشعراء الكبار لأن معنى "التتبع" هنا لا يتناسب مع المعنى، ولهذا قال الزمخشري "أَتبَعَه إذا اتَبَعَهُ يريد به شرًا"[٢].

(الطير): فاعل مرفوع بالضمة.

(غدوته): (غدوة): مفعول به منصوب بالفتحة، وهي مضاف. (الهاء) ضمير متصل في محل جر بالإضافة، وعلى ذلك فالشاعر قد حذف "عند" وهي ظرف مكان تستعمل في الحضور والقرب"[٣] إذ إنه لما حذفها نصب المفعول[٤]. وإذن فتقدير الكلام أن يقول "مكثت الطير عند غدوته"، وهذا يدل أيضًا على أنه قد حذف حذفًا آخر إذ التقدير "مكثت الطير عند طريق غدوته" لأن وقت الغدوة لا بد

---

(١)أساس البلاغة: ١/ ٤١، وقد قال الأستاذ محمود محمد شاكر "تتأيى: تتحرى، وتتوخى، وتتعمد" دلائل الإعجاز هامش ص٥٠١.

(٢)السابق: ١/ ٨٩.

(٣)الإتقان في علوم القرآن مج١، ج٢، ص٤٩٥.

(٤)ينظر أمثلة شبيهة بذلك قد ذكرها ابن جنى. في المحتسب: ص٢٧٣.

له من طريق يسلك حتى يتوصل به إليها. وإذن فحذف الظـرف "عنـد" ومـا أضيف إليه وهو "الطريق" قد بين أن الطير تمكث بطول طريقه وعرضه، وهـذا يوحي بأن لحوم القتلى من جزره لا تكاد تنتهي، لأنها تناثرت في كل مكان مـن طريقه.

(ثقة): مفعول لأجله منصوب بالفتحة، لأنه مصدر قد أتى لبيان سبب الحدث العامـل فيه، ولا بد أن يشاركه في الزمان وفي الفاعل"[١] .

(بالشبع): جار ومجرور متعلق ب "ثقة".

(من جزره): جار ومجرور متعلق بمفعول به محذوف تقديره: "أن الممدوح يترك القتلـى من جذره".

وعلى ذلك لو رجعنا إلى ما قاله عبد القاهر في تعليقه على الصورتين لعلمنا أنـه كان يتحدث ب "معاني النحو" لأنه قال: "أن النابغة عمد إلى الأصل الذي هو علـم الطير بأن الممدوح يكون الغالب"[٢] وهذا يتمثل في الاعتراض بين اسم "إن" وخبرهـا بالجملة الشرطية "إذا ما التقى الصفان" لأن "إذا" تكون فيما علم أنه كائن. وإذن ففي البيت تقديم وتأخير لأن سياق الكلام أن يقول: "جوانح قد أيقن إذا ما التقى الجمعان أن قبيله أول غالب"

ولذلك "عول في الفرع على دلالة الفحوى، وهو طمعها في لحوم القتلى"[٣] مـن خلال جملتي الصفة "هي جوانح" أي جائحة، و "قد أيقن" أي متيقنة، ولهـذا اسـتند الشاعر على الأصل الذي هو علم الطير، لأن الطير قد أصبحت عالمـة بـذلك، لأن حدث القتل والإطعام من لحوم القتلى قد أصبح مما يتكرر بالنسبة لها. ولهذا جعل عبد القاهر العلم بذلك من دلالة الفحوى.

أما النواسي فقد استند إلى الفرع، وهو الطمع في لحوم القتلى صراحة من خلال

---

(١)التطبيق النحوي: ص٢٣٦ وينظر شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي ٢/ ٢٧٦.
(٢)دلائل الإعجاز: ص٥٠٣.
(٣)السابق: (نفس الصفحة) (بتصرف).

حذف الظرف، وما أضيف إليه، لأن ذلك لكثرة القتلى في كل موضع من طريقه، وقد دل على ذلك المفعول لأجله والجار والمجرور في قوله: "ثقة بالشبع" لأن الطير أينما وقعت على الأرض فهي واثقة من أنها سوف "تتسع عليها المطاعم من لحوم القتلى"(١). أما الأصل الذي هو علم الطير فقد عول فيه على دلالة الفحوى من خلال الجار والمجرور المتعلق بمفعول به محذوف ولهذا قال عبد القاهر: "دلالة الفحوى على علمها أن الظفر يكون للممدوح، هي في أن قال: "من جزره"، وهي لا تثق بأن شبعها يكون من جزر الممدوح، حتى تعلم أن الظفر يكون له"(٢).

وعلى ذلك فالمفعول به المحذوف أي "يترك القتلى من جزره"(٣) قد بين أن الطير تعتمد هنا على دلالة الفحوى، وكأنها قد أصبحت بما قدر لها من إلهام تميز بين جزر الممدوح وجزر غيره، وهذا لا يكون إلا إذا أصبح هذا الأمر لها من قبيل العادة والتكرار. وبعد... فإن ما قلناه وقاله عبد القاهر كان في البحث في كلا الصورتين عن "الكيف" أي "كيف كان ذلك؟" أما لو بحثنا عن "لماذا كان ذلك؟" لعرفنا أن النابغة قد قدم الأصل وهو علم الطير، على الفرع وهو الطمع في لحوم القتلى، لأن العصر الجاهلي كانت معاركه من أجل الماء والكلأ، والبحث عن السيادة. وهذا معروف ومعلوم من أيام العرب المشهورة والمدونة، ولهذا كانت تُتْرك القتلى للسباع والطير. أما النواسي فقد عاش تحت خلافة بني العباس وسلطانهم حيث تعددت أسباب الموت بالصلب وغيره، ولهذا لم يكن من السهل للطير، ولا لغير الطير من الجوارح والسباع الحصول على فريسة من لحوم البشر، وهذا الأمر ذات مغزي، ويفتح باب التأمل، وخلاصته أن نقول: أن الطير لم تكن تحصل على ذلك إلا بين الفَيْنةِ و الفَيْنةِ، ولهذا قدم النواسي الفرع وهو الطمع في لحوم القتلى على الأصل وهو العلم، ولكن دون أن يدري، أنه بقوله هذا كان يشي بأنظمة حكم كانت تحكم بالحديد والنار!.

---

(١)دلائل الإعجاز: ص٥٠٢.

(٢)السابق: ص٥٠٣.

(٣)وقد عد النواسي ترك الممدوح للقتلى من جزره منقبةً له، لأن غيره كانوا يمثلون بالقتلى، ويقتلونهم قِتْلَةَ سَوْءٍ، بل يصلبونهم حتى تَتَهرَّأَ لحُومُهم، أي تسقط من العظم.

ثانيا: الاستعارة المكنية:

لقد مثلنا في القسم الأول من الأقسام التي تعود إلى (اللفظ والنظم) ببعض أمثلة من الاستعارة التصريحية، حيث يتكون القسم الأول من المفهـوم الثالـث للنحـو + القسم الثاني من المعاني العقلية. وهنا أي في هذا القسم الخامس نضع الاستعارة المكنية مع حسن التعليل، والسبب في ذلك هو قرينة الاستعارة المكنية، إذ ذهب الجمهور "إلى أن الأمر الذي أثبت للمشبه من خواص المشبه به مستعمل في معناه الحقيقـي، وإنمـا المجاز في الإثبات ويسمونه استعارة تخييلية، ويحكمون بعدم انفكاك المكني عنه عنها"(١).

إذن فـ "حسن التعليل" يشارك الاستعارة المكنية في إثبات لازمها؛ لأن "حسـن التعليل" يبحث عن إثبات علة ثابتة، أو غير ثابتة، أو إثبات علة ممكنة، أو غير ممكنـة، والاستعارة تبحث – على رأي الجمهور– في إثبات لازم المشبه به للمشبه، وعلى رأي عبد القاهر في إثبات حكم لازم المشبه به للمشبه، وفي هذا يقول: "وغرضك أن تثبت له حكم من يكون له ذلك الشيء في فعل، أو غيره لا نفس ذلك الشيء فاعرفـه"(٢)، ويؤكد ذلك قول عبد القاهر في الدلائل "أن تجعل للشيء الشيء ليس له"(٣).

وعلى ذلك فإذا كانت الاستعارة المكنية تخالف التصريحية في نوع القسم الـذي تنتمي إليه كل منهما، إلا أنهما – في الوقت ذاته – يعودان إلى اللفظ والمعـنى معًـا، ولهذا حرص عبد القاهر على توضيح هذه الحقيقة حيث قال: "وأنا أكتب لك شيئًا مما سبيل الاستعارة فيه هذا السبيل ليستحكم هذا الباب في نفسك، ولتأنس بـه، فمـن عجيب ذلك قول بعض الأعراب:

الليـلُ داجٍ كنفـا جلبابـه ∴ والبَـيْنُ محجـورٌ علـى غُرَابِـهِ

ليس كل ما ترى من الملاحة لأن جعل لليل جلبابًا، وحجر على الغراب، ولكـن

---

(١)حاشية الإمام البيجوري على السمرقندية في البيان، ط. المطبعة المصـرية ببـولاق، ١٢٨٢هـ، ص٦١ – ٦٢.

(٢)أسرار البلاغة: ص٣٦.

(٣)دلائل الإعجاز: ص٦٧.

في أن وضع الكلام الذي ترى، فجعل (الليل): مبتدأ، وجعل (داج): خبرًا عنه، (وهو خبر مرفوع بالضمة المقدرة على الياء المحذوفة، لأنه اسم منقوص)، ثم إنه في الوقت ذاته قد جعل (داج) فعلًا لما بعده وهو (الكنفان)، لأن الأصل في ذلك أن يقال: "قد دجا كنفا جلباب الليل"[(١)]، وعلى ذلك فـ (كنفا) فاعل مرفوع بالألف، لأنه مثنى، وحذفت النون للإضافة، وهو مضاف و(جلبابه) مضاف إليه – و(الهاء): ضمير متصل – ضمير الغائب في محل جرٍ بالإضافة، ولهذا قال عبد القاهر "ولو قال ذلك لم يكن شيئًا؛ لأن (الكنفان): هما: الستر والظلام).

وأضاف الشاعر (الجلباب): إلى ضمير الليل، وجعل كذلك (البين): مبتدأ، وأجرى محجورًا خبرًا عنه، وأن أخرج اللفظ على (مفعول) يبين ذلك أنك لو قلت: وغراب البين محجور عليه، أو قد حُجر عليه غراب البين لم يكن شيئًا"[(٢)]، لأن "الغربة: النوى والبعد.. والغريب الذي ليس من القوم، ولا من البلد والجمع (غرباء)" [(٣)]، و(غراب).

وعلى ذلك فقائل هذا الكلام كان يستتر تحت كنفان الليل، لأن الليل إذا أظلم ستر، ومن ثم فهو في كَنَفِه وحمايته. وهذا يدل على أن هذا الشاعر كان يخشى الضرر عند سطوع الشمس، لأنه غريب ومحجور بالبين، و(على) في قوله "على غرابه) بمعنى الباء"[(٤)]، أي محجور بغرابه بين ظلام ليل ساتر، ونهار يوم كاشف. ومن ثم فإن الذي يهمنا في هذا الصدد أن نقول: أن الشاعر قد جعل لليل جلبابًا حيث يسود الأمان بعد أن يسود الظلام ويملأ الكون كله[(٥)]. **وبعد**..

---

(١) السابق: ص١٠٢، ١٠٣ (بتصرف).

(٢) دلائل الإعجاز: ص١٠٣.

(٣) المعجم الوجيز: ٤٤٧.

(٤) الإتقان في علوم القرآن، مج١، مج٢، ص٤٩٢.

(٥) إنه مما يلفت نظري في هذه الاستعارة أننا كيفما تحركنا بها فهي استعارة مكنية، لأننا لو أخذنا بقول عبد القاهر: إنه قد جعل لليل جلبابًا ولا جلباب له فهذا من الاستعارة المكنية، ولو قلنا إنه قد استعار "كنفا الجلباب" للظلام والستر، فإن هذه الاستعارة لا تتولد في الذهن إلا بعد الاستعارة المكنية" أي إلا بعد أن تجعل لليل جلبابًا، "ومن المجاز حرك الطائر كَنَفَيْه: أي جناحيه" (أساس البلاغة: ٢/ ١٤٨).

فإذا كنا قد تناولنا "يد الشمال" في أبحاث سابقة فقد آن لنا أن نتناول في بحثنا هذا "أظفار المنية" في "قول أبي ذؤيب الهذلي:

وإذا المنيةُ أنشبت أظفارها ∴ ألفيت كلَّ تميمةٍ لا تنفعُ

والتميمة: الخرزة التي تجعل معاذة، يعني: إذا علق الموت مخلبه في شيء ليذهب به بطلت عنده الحيل. روي أنه هلك لأبي ذؤيب في عام واحد خمسة بنين.. فرثاهم بقصيدة منها هذا البيت.. ومعنى "إذا المنية أنشبت.. (البيت) شبه في نفسه المنية بالسبع في اغتيال النفوس بالقهر والغلبة.. وأثبت لها الأظفار.. فتشبيه المنية بالسبع استعارة بالكناية، وإثبات الأظفار للمنية استعارة تخييلية"[(١)].. وبعد.. فليس لنا عن إعراب هذا البيت من محيص، ولهذا نقول:

(وإذا): الواو عاطفة على ما قبلها. (إذا): ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه.

(المنية): فاعل مرفوع بفعل مضمر يفسره الفعل (أنشبت) المذكور بعده، وعلامة رفعه الضمة.

(نشبت): (أنشب): فعل ماضٍ مبني على الفتح، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره (هي)و (التاء): تاء التأنيث الساكنة لا محل لها، والجملة الفعلية (أنشبت) جملة تفسيرية لا محل لها.

(أظفارها): (أظفار): مفعول به منصوب بالفتحة، وهي مضاف و(الهاء): ضمير متصل – ضمير الغائب – في محل جر بالإضافة، والمعنى "أظفار المنية) حيث جعل الشاعر الشيء للشيء ليس له"[(٢)] لأن المنية لا تملك أظفارًا والإضافة هنا بمعنى (اللام) وهي "تفيد شبه الملكية وتسمى لام الاختصاص"[(٣)].

---

(١)المطول: ص٦٠٦، ٦٠٧.

(٢)دلائل الإعجاز: ص٦٧.

(٣)القواعد والتطبيق النحوي، تأليف/ باسم موسى الخوالدة، وحمزة محمود الخوالدة، ط. دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن – عمان – ص: ١٥٨.

(ألفيت): الجملة الفعلية جواب شرط غير جازم لا محل لها من الإعراب، (ألفي): فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك، و(التاء) ضمير متصل – ضمير المخاطب –في محل رفع فاعل.

(كلَّ تميمة): (كل): مفعول به منصوب بالفتحة وهو مضاف و(تميمة) مضاف إليه مجرور بالكسرة.

(لا تنفع): (لا) نافية لا عمل لها. (تنفع): فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله مستتر فيه جوازًا تقديره: (هو) يعود على (تميمة) وجملة (لا تنفع): نعت – صفة – في محل جر لـ "تميمة"، وذلك بمعنى (غير نافعة)، وهذا أرجح، لأنه يجوز أن نقول: أن جملة (لا تنفع) في محل نصب حال من الضمير المتصل في قوله (ألفيت). ومن ثم فلكون الشاعر قد فقد خمسة من أبنائه في عام واحدٍ، وجرب كلَّ التمائم، ولهذا جعل عدم النفع صفة ملازمة لهذه التمائم على الإطلاق من خلال نفي نفعها، لأنها ليس فيها من دافعٍ ولا نافعٍ.

ثالثاً: الاستعارة التهكمية:

إن الاستعارة التهكمية هي فرع من فروع الاستعارة العنادية، والاستعارة العنادية تقابل الاستعارة الوفاقية، ولكن على رغم ذلك فالاستعارة الوفاقية[١] والعنادية[٢] – وهما من أنواع أقسام الاستعارة باعتبار الطرفين – تدرجان في القسم الأول الذي يعود الحسن فيه إلى اللفظ والنظم معًا، أي إلى القسم الذي يتكون من "المفهوم الثالث للنحو" + "القسم الثاني من المعاني العقلية"، وهنا تكمن المفارقة ومن ثم فمن أجل بيان ذلك نذكر قوله تعالى: ﴿أَوَمَنْ كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَاهُ﴾ [الأنعام: ١٢٢]، أي كان ضالًا فهديناه، فقوله: أحييناه مأخوذ من الإحياء.. ووجه الشبه بين إعطاء الحياة وإيجادها لموصوفها، وبين إيجاد الدلالة على الطريق الموصلة إلى المقصود ترتب الانتفاع.. على كل منهما. (أما قوله: (ميتًا): فهو مأخوذ من فقد الحياة) ووجه الشبه

(١)الاستعارة الوفاقية: هي التي يمكن اجتماع طرفيها في شيء واحد، مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح، تأليف/ ابن يعقوب المغربي، ت/ خليل إبراهيم، ط. دار الكتب العلمية ٢/ ٢٩٦.

(٢)الاستعارة العنادية هي التي لا يمكن اجتماع طرفيها في شيء واحد، السابق: نفس الصفحة.

بين الإماتة والإضلال ترتب نفي الانتفاع"[١]. فالوفاقية هي التي يمكن اجتماع طرفيها في موصوف واحد، والعنادية هي التي لا يمكن اجتماع طرفيها في موصـوف واحـد. ولكن على رغم عدم اجتماع طرفيها في موصوف واحد فإن "التضاد بين طرفيها يقوم على التناسب، ومعنى هذا أن التضاد في العنادية يقوم على التناسب "لكـون الجـامع حقيقيًا مقررًا فيهما"[٢] فوجه الشبه بين الإماتة والإضلال ترتب نفي الانتفاع.

أما التضاد في الاستعارة التهكمية "فإنه يكون كالتناسب، أي يشـبه التناسـب لكون الجامع بينهما غير حقيقي، وغير مقرر، ووجه الشبه بين الشجاع والأسد ترتب نفي صفة الشجاعة عن الجبان.

إذن فالقرينة في التهكمية ليست لفظية، ولا حالية، ولكنها تخييليـة، لأن الـذي يستعير للجبان اسم الأسد إنما يستعيره له لا ليصفه بالشجاعة، ولكن من أجل تخيـل الفارق بين المستوى الأعلى من الشجاعة وبين المستوى المضاد له. ومـن ثم ينصـرف الذهن إلى المعنى المضاد لهذه المقولة، لأن المستعير للجبان اسم الأسد إنما يستعيره ليظهر به صفة جبنه، وهذا مما يدعو إلى التهكم والاستهزاء.

(١)مواهب الفتاح: ٢/ ٢٩٦.
(٢)السابق: ٢/ ٢٩٩.

الفصل الخامس

درجات التصنيف النقدي لمستويات الحسن في الأسلوب سلباً أو إيجاباً

المبحث الأول: درجات التصنيف النقدي:

بداية نقول: إن درجات التصنيف النقدي تعود إلى النقاد خاصة، ثم إلى الشعراء النقاد، كما أنها تعود أيضًا إلى العامة من جمهور الأمة، أما مستويات الأسلوب فإنها تعني (الرسالة) التي قد تصير إلى غاية، أو تصير إلى لا شيء. ومن ثم فإن هذا المثلث يحتوي على أضلاع ثلاثة (المبدع، والرسالة، والمتلقي) وهذه "هي نظرية التوصل"، وقد قال (جاكبسون) أن كل حدث لغوي يتضمن رسالة، وأربعة عناصر مرتبطة بها هي: المرسل، والمتلقي، ومحتوى الرسالة، والكود أو الشفرة المستعملة فيها.. ومن طبيعة الأمور أن يدخل عنصر التفكير، والتفاهم في هذا الاتصال، كما لابد من دخول عنصر الاتفاق على الأداة اللغوية.. ولا تغيب هنا الدوافع الداخلية، أو الخارجية لهذا الاتصال، والأغراض المحددة التي يسعى إليها المتكلم عن طريقه(١).

وإذن فلو نظرنا إلى هذه الأسس العميقة التي بني عليها جاكبسون كلامه السابق لوجدنا أن عبد القاهر قد سبقه إليها حين قال: "في تحقيق القول على البلاغة والفصاحة والبيان والبراعة وكل ما شاكل ذلك مما يعبر عن فضل بعض القائلين على بعض من حيث نطقوا أو تكلموا وأخبروا السامعين عن الأغراض والمقاصد، وراموا أن يعلموهم ما في نفوسهم، ويكشفوا لهم عن ضمائر قلوبهم(٢).

وعلى ذلك، لو تتبعنا كلام عبد القاهر في عناصر نظرية التوصل بعد هذا الكلام الذي جاء عامًا في أثناء حديثه عن "تحقيق القول في الفصاحة والبلاغة" لوجدنا أنه قد فصل القول تفصيلًا وذلك على النحو التالي:

---

(١)البلاغة والأسلوبية، ص١٥٤، ١٥٥.

(٢)دلائل الإعجاز، ص٤٣.

أولا: الرسالة:

وهي تعني مضمون الأسلوب، والأسلوب: الضرب من النظم والطريقة فيه[١].

"والنظم هو توخي معاني النحو في معاني الكلم"[٢]، كما أن النظم يعتبر فيه حال المنظوم بعضه مع بعض، وليس هو ضم الشيء إلى الشيء كيف جاء واتفق[٣].

إذن فعبد القاهر يريد من المبدع أن يستوحي الخفايا الكامنة في النظم والتـأليف، ويؤكد ذلك قوله في الأسرار، "واعلم أني لست أقول لك أنك متى ألفت الشيء ببعيد عنه في الجنس على الجملة فقد أصبت وأحسنت، ولكن أقوله بعد تقييد، وبعد شـرط وهو أن تصيب بين المختلفين في الجنس، وفي ظاهر الأمر شبهًا صحيحًا معقولًا، وتجـد للملائمة والتأليف بينهما مذهبًا وإليهما سبيلًا"[٤].

وعلى ذلك لو نظرنا إلى النصين السابقين لوجدنا أن نظرية النظم تحتوي المفاهيم الثلاثة للنحو بجملتها على حين أن نص الأسرار يشير إلى دلائل الصور الذهنية الكامنة في النفس، وما يجري مجراها في التأليف بين مختلفين في الجنس، بحيـث تصـير عمليـة التأليف والنظم من درجة إلى درجة متدرجة نحو الكمال الذي ينشده عبـد القـاهر، وينفرد به في النظم بـ "معاني النحو"، والتأليف التصويري بالقسم الثاني من "المعـاني العقلية"، هذا بالإضافة إلى أن لعبد القاهر تصورات وآراء نقدية، وسنذكرها فيما يلي:

ثانيا: المتلقي:

١- آراء عبد القاهر في المفاضلة بين كلام وكلام فيما يخص الناقد المتلقي:

لقد قال عبد القاهر: "واعلم أن غرضي أن أتوصل إلى بيان أمر المعاني كيف تتفق وتختلف، ومن أين تجتمع وتفترق"[٥]، "وذلك أن الأمور التي تلتقي عند الجملة وتتباين

---

(١)السابق: ص٤٦٨، ٤٦٩.
(٢)السابق: ص٣٦١.
(٣)السابق: ص٤٩.
(٤)أسرار البلاغة: ص١٣٠.
(٥)أسرار البلاغة، ص١٩؛ وينظر: ص٢١، ٢٤٣. (نفسه).

لدى التفصيل"[١]، لابد فيها من إدراك التفصيل، لأنه "بإدراك التفصيل يقع التفاضل بين راءٍ وراءٍ، وسامعٍ وسامعٍ، وهكذا، فأما الجمل فتستوي فيها الأقدام، ثم إنك في إدراك تفصيل ما تراه وتسمعه، أو تذوقه كمن ينتقي الشيء من بين جمله، وكمن يميز الشيء مما قد اختلط به، فإنك حين لا يهمك التفصيل كمن يأخذ الشيء جُزافًا وجَزْفًا"[٢] ولهذا قال بعد ذلك "وعلى هذا تجد الحد من المرتبة التي لا يستوي فيها البليد والذكي، والمهمل نفسه والمتيقظ المستعد للفكر والتصور"[٣].

إذن فعبد القاهر يستوجب من المفاضل بين كلام وكلام أن يُمْعن النظر وأن يمتلك أدواته وآلاته النقدية، وذلك حتى يكون "من أهل المعرفة"[٤]، لأنه إن كان كذلك فإنه يستطيع حينها أن "يتبين الفاضل في البيان من المفضول"[٥]، "لأنه ليس كل من روي الشعر عالمًا به، وكل من حفظه – إذا كان يعرف اللغة على الجملة – ناقدًا في تمييز جيده من رديئه"[٦].

٢- آراء عبد القاهر في المتلقين من العامة:

إن نظرة عبد القاهر إلى العامة تجاوز الواقع المرئي المحسوس، لأنه لم ينظر إلى العامة نظرة دونية، لأن العامة هم الأعم الأغلب من نسبة تلك الشعوب التي تشكل بانضمامها إلى بعض أمة واحدة، ولهذا لم يحصر عبد القاهر رؤيته على الأمة العربية التي كانت تتوزع حينئذ إلى بدو وحضر، لأن البدو فصحاء بالسليقة. أما الحضر فتختلف فصاحتهم بالقدر الذي يميز العربي الصريح منهم من العربي الهجين، وهكذا كانت الحال في الشعوب المنتمية إلى الأمة بعد الفتح، لأن كثيرًا من هذه الشعوب قد غيرت

(١)السابق: ص٢١.
(٢)السابق: ص١٣٨
(٣)السابق: ص١٤٠.
(٤)أسرار البلاغة: ص١٢٠.
(٥)السابق: ص١١٣.
(٦)السابق: ص١٢٢، أو هو على نحو ما قال في الدلائل "إنما يعلم ذلك من دفع في مسلك طريق الشعر إلى مضايقه، وانتهى إلى ضروراته"؛ ينظر الدلائل ص٢٥٣.

من طبائعها، وحاولت أن يتكامل لها ما تكون به سوية متزنة مع رأس الخلافة، وأعني بذلك اللغة والدين، وذاك أنا إذا كنا نعلم أن الجهة التي منها قامت الحجة بالقرآن وظهرت.. هي أن كان على حد من الفصاحة تقصر عنه قوى البشر.. وكان محالًا أن يعرف كونه كذلك إلا من عرف الشعر الذي هو ديوان العرب، وعنوان الأدب[١]، وهكذا انتقل ديوان العرب مع الأمة المنتصرة بالدين إلى كل بقاع الأرض المفتوحة، ومن هنا طغت اللغة العربية على غيرها من اللغات مما حدا بالأعراب أن يجعلوا للغتهم من المقومات الأساسية – وهذه نظرة تجاوز الواقع اللغوي – ما لم يكن لغيرها من اللغات على حسب زعمهم، ولهذا قال عبد القاهر: "وإن من الحقائق التي تذكر في أقسام الخبر ونحوه مما لا نعقله إلا من لغة العرب، وذلك مما لا يخفى فساده، فإذا ذكر المجاز وأريد أن يعد هذا النحو من الاستعارة فيه فالوجه أن يضاف إلى العقلاء جملة.. ولإغفال هذا الموضع والتجوز في العبارة عنه دخل الغلط على من جعل هذا الباب سرقة وأخذًا، حتى نعي عليه، وبين أنه من المعاني العامية والأمور المشتركة التي لا فضل فيها للعربي على العجمي"[٢].

ومن ثم فخلاصة القول أن نقول: أن عبد القاهر قد هدف إلى بيان أمرين:

أحدهما: الأمور العامية المشتركة: "فتشبيه العين بالنرجس عامي مشترك معروف في أجيال الناس جار في جميع العادات"[٣]، وعلى ذلك فإننا سنقبل قول عبد القاهر السابق "مع الأخذ – على حد قوله – بالمسامحة"[٤]؛ لأن العرب كانت تشبه عيون النساء بعيون البقرة الوحشية، وما شبهت بالنرجس إلا في العصر العباسي، وهكذا لم يعد الأعرابي القُحُّ يرى نفسه في عيون بقرة، ولكنه أصبح يرى نفسه في عينين زرقاوين كالماء الذي سال مؤتلق الأمواج منسجمًا، أي كان مؤتلقًا، ومنسجمًا حال سيله.

---

(١)دلائل الإعجاز: ص٨، ٩.

(٢)أسرار البلاغة: ص٢٦.

(٣)السابق: ص١٠٩.

(٤)السابق: ص٢٤٠.

الأمر الثاني: تحول الخاصّي النادر بكثرة الاستعمال إلى عامي مبتذل: وذلك أنه "لا يمتنع أن يسبق الأول إلى تشبيه لطيف، ثم يشيع ويتسع ويذكر ويشهر حتى يخرج إلى حد المبتذل، وإلى المشترك في أصله، وحتى يجري مع دقة تفصيل فيه مجرى المجمل.. فإنك تعلم أن قولنا: (لا يشق غباره) الآن في الابتذال كقولنا لا يلحق ولا يدرك"(١)، وهذا القول قد سبق أن تناولناه حين قلنا أن الكناية هنا قد فقدت دلالتها الكنائية، ونحو ذلك أيضًا المجازات الميتة التي تتحول إلى تفسير له دلالة واحدة بعد أن كانت تتمتع – باعتبارها من المفسر – بدلالتين. وسبب ذلك أنها قد اقتطعت من سياقها وأصبحت جارية مجرى المثل، أي أنها قد تحولت من قوله في سياق إلى جملة جارية مجرى الأمثال "والضارب للمثل لا يقصد إلى تقرير الشبه.. ثم إن وقع في أثناء ما يعقد به المثل من الجملة والجملتين والثلاث لفظة منقولة عن أصلها فذاك شيء لم يعتمده من جهة المثل الذي هو ضاربه"(٢)، وهكذا يوضح عبد القاهر أن هذه الجمل المقتطعة والجارية مجرى الأمثال لا تعكس تصورًا في ذهن الضارب للمثل، ولكنها تعكس فكرة تقابل الواقع مما قد ينتهي بنا إلى أن الفكرة هي الواقع، لأن "التفكير – (في هذه الحالة هو تفكير) – في اللغة وباللغة في الوقت نفسه؛ أو بعبارة أخرى اعتبار اللغة مادة للفكر وموضوعًا له"(٣).

ثالثا: المبدع:

لقد سبق أن قلنا أن عبد القاهر ينفرد نقديًا بالنظم بـ "معاني النحو" وبالتصوير بالقسم الثاني من "المعاني العقلية"؛ ولذلك قال: "أن الاستعارة لا تدخل في قبيل

(١)أسرار البلاغة: ص١٦٥، ١٦٦.

(٢)السابق: ص٢٠٩.

(٣)محددات اللغة والفكر في الثقافة العربية من خلال مشروع د/ محمد عابد الجابري دراسة نقدية، تأليف/ أ. محمد همام، مجلة عالم الفكر– العدد (٢)– المجلد(٣٢) أكتوبر، ديسمبر٢٠٠٣م، ص١٢٣.

التخييل"[١]، أي في القسم الثاني من المعاني التخييلية حتى وإن كان قد أخذ في القسم الأول منها بالمسامحة. ومن هنا كان قوله أيضًا "إنما تكون مشبهًا بالحقيقة بأن ترى الشبه وتبينه، ولا يمكنك بيان ما لا يكون، وتمثيل ما لا تتمثله الأوهام والظنون"[٢]، ومن ثم فبناء على هذه النظرة كانت أحكام عبد القاهر قائمة في صميمها على نظرة عقلية سواء أكانت هذه النظرة عائدة في مرجعيتها إلى شخصية عبد القاهر، أم إلى مذهبه العقائدي، فإن هذا ليس مجال خلاف ويجوز لنا أن نتجاوز ذلك إلى المبادئ النقدية.

رابعا: مجموعة المبادئ النقدية العامة عند النقاد وعند عبد القاهر:

إن مجموعة المبادئ النقدية العامة قد استقاها عبد القاهر من سابقيه من النقاد، وهذا يظهر جليًا في نظرته إلى البحتري الذي يمثل النموذج الأعلى في تصوره، ولهذا يقول: "وإنك لا تكاد تجد شاعرًا يعطيك في المعاني الدقيقة من التسهيل والتقريب ورد البعيد الغريب إلى المألوف القريب ما يعطي البحتري، ويبلغ في هذا مبلغه"[٣]

وعلى ذلك لو نظرنا إلى فكرة تفوق البحتري على غيره، لوجدنا أنها فكرة سابقة على نقد عبد القاهر عند جمهرة من النقاد، وعلى رأسهم الآمدي.

ومن ثم فإن جاز لي أن أتوسع قليلًا فإنه لابد لي من العودة إلى الجيل الأول من النقاد ابتداءً بابن سّلام الجمحي في كتابة طبقات فحول الشعراء، إذ أن ابن سّلام هذا قد تجاوز النقد الفطري الذي يعود في مجمله إلى عصبية وهوى إلى نقد معلل، حتى وإن تعددت مقاييسه النقدية "تبعًا للمبادئ الآتية: الزمان.. المكان.. ولو أننا أضفنا إليهما.. فكرته في الفن الأدبي كما تظهر في إفراده أصحاب المراثي بباب خاص لوضح لدينا بما لا يدع مجالًا للشك أن النقد الأدبي سابق للتاريخ الأدبي عند العرب وأساسٌ لـه"[٤].

---

(١)أسرار البلاغة: ص٢٣٨.

(٢)السابق: ص١٣٠.

(٣)السابق: ص١٢٤.

(٤)النقد المنهجي عند العرب، تأليف/ د. محمد مندور، ط. دار نهضة مصر للطباعة، والنشر، ص١٢ – ١٤ (بتصرف).

وعلى ذلك ففكرة الزمان والمكان ترتبط بالأسلوب، كما ترتبط فكرة الفن الأدبي بالأسلوب أيضًا، لأن أسلوب الرثاء يختلف عن أسلوب الهجاء والغزل إلى غير ذلك مما يعود إلى اختيار المفردات، أو اختيار البحور الشعرية. ومن ثم فإن تجاوزنا ابن سّلام – وأسقطنا من حسابنا زمرة نقاد – إلى من هو أكثر منه ومنهم شهرة وأصوب نقدًا، وأعني بذلك الآمدي صاحب الموازنة، إذ إن الآمدي هذا يمثل حلقة وصل لحركة نقدية نمت على يديه وامتدت إلى عبد القاهر، وغير عبد القاهر، وهذه الحركة تمثل الصراع بين نهج القديم الذي يمثله البحتري والحديث الذي يمثله أبو تمام، وربما كان ابن المعتز هو أول من وجه نُقّاد أبي تمام إلى هذا الجانب من شعره، إذ رآه يكثر من الاستعارات المكنية، ويغرب فيها إغرابًا لم يعرف لشاعر قبله.. ومهما يكن فإن الآمدي يُعَدّ المسئول – إلى حد ما – عن إقحام هذا الجانب التصويري من جوانب الشعر في باب الاستعارة.. وقد عرض الآمدي أيضًا لبعض جناسات أبي تمام غير ملاحظ.. من أنه صاحب منهج جديد(١).

وعلى ذلك لو نظرنا لكل من الآمدي وعبد القاهر في تناولهما للتجنيس(٢)، والاستعارة غير المفيدة(٣)، والإيغال في الاستعارة المكنية – لوضح لنا – أن عبد القاهر قد ترسم خطى الآمدي في ذلك، بحيث يمثل هذا الترسم درجة في خط طويل من درجات نقد عبد القاهر.

ومن ثم فإن كانت هذه الأسس السابقة على عبد القاهر تمثل درجة من درجات نقده فإنها – وهذا ما يجب أن نتنبه إليه – تمثل أحد مستويات النقد، والتي تعني رؤية الخاصة من النقاد من مجمل المستويات النقدية الكائنة في (الشعراء النقاد – والنقاد عامة – والعامة من الأمة – ثم الإنفراد النقدي، والذي يمثله عبد القاهر المتفرد في نظرية الإبداع والنقد بآلية العمل بـ "معاني النحو"، والقسم الثاني من "المعاني العقلية").

---

(١)البلاغة تطور وتاريخ، تأليف/ د. شوقي ضيف، ط. دار المعارف، ص١٣٠ – ١٣١.

(٢)ينظر الموازنة:١/ ١٥،١٦؛ وينظر أسرار البلاغة: ص٤– ١٤؛ وينظر الدلائل: ص٥٢٣ – ٥٢٤.

(٣)ينظر الموازنة: ١/ ٥٢، ١٣٩؛ وينظر أسرار البلاغة ص٢٣–٣٠، ٤٧.

وإذن فمن أجل بيان ذلك نعود إلى الجدول رقم (٥)، والذي هو – على نحو ما وضح لنا – الأساس في بناء هذه النظرية في فصولها السابقة، إذ إننا بالعودة إليه نحقـق هدفين:

أحـدهما: ربط "التصنيف النقدي لمستويات الأسلوب" في هذا الفصل بما سبقه مـن فصول.

والثـاني: يهدف إلى بيان وجهة النظر في نوع المنتج الأسلوبي من حيـث اخـتلاف التصنيف النقدي تبعًا لاختلاف المصنفين سلبًا، أو إيجابًا؛ لأن هذا الأمر يعود إلى الناقد الذي يضع – بعد مقارنة أسلوب بآخر – النسبة المئويـة لتفـوق أسلوب على آخر بتقديرات متفاوتة من حيث النسبة المئويـة لكـل مـن (الأدنى، والمتوسط، والرفيع) من الأساليب، وإليك البيان من خلال توظيف الشكل رقم (٥) في النموذج التالي:

ثانيا

نموذج المستوى الأسلوبي لنوع المنتج طبقاً لاختلاف وجهات النظر النقدية سلباً أو إيجاباً[١] من خلال توظيف الشكل رقم (٥):

م	مكونات المنتج	القسم الذي ينتمي إليه	المستوى الأسلوبي لكل قسم من حيث اختلاف وجهات النظر النقدية سلبًا، أو إيجابًا، طبقًا لنظريتي التطور العقلي والخيالي، ونظرية المعرفة.
١-	م١ + ت٢	اللفظ.	الإيجاب (+) عند النقاد اللفظيين، والسلب (–) عند عبد القاهر، وهذا القسم يتبع نظرية التصور الخيالي.
٢-	م٣ + ت٢	اللفظ.	الإيجاب (+) عند الشعراء، والسلب (–) عند عبد القاهر، وهذا القسم يتبع نظرية التصور الخيالي.
٣-	م١ + ع١	اللفظ.	الإيجاب (+) عند عبد القاهر ومن تبعه من النقاد، وهذا القسم يمثل الدرجة الأولى من درجات النظم المعرفية.
٤-	م٢ + ع١	النظم.	الإيجاب (+) عند النقاد السابقين لعبد القاهر، والإيجاب (+) عند عبد القاهر، وهذا القسم يمثل نهج العرب في التعبير، وهذه هي الدرجة الثانية من درجات النظم المعرفية.
٥-	م٣ + ع١	النظم.	هذا القسم يمثل أعلى درجات الإيجاب (+)، وهذا هو ما انفرد به عبد القاهر في الدرجة الثالثة من درجات النظم المعرفية، والتي تعني (النظم بـــ"معاني النحو").

(١)إن الإيجاب والسلب يعني "أن التناقض موجود في كل مكان وهذا ما تكشف عنه العلوم المختلفـــة: ١- في الرياضيات (+)، (–) التفاضل والتكامل، ٢- في الميكانيكا الفعل ورد الفعل، ٣- في علـــم الطبيعة الكهرباء الموجبة والسالبة، ٤- في علم الكيمياء اتحاد الذرات وتفككها؛ ينظر تطور الجدل بعد هيجل – الكتاب الثاني جدل الطبيعة – تأليف/ د. إمام عبد الفتاح، ط٣، الناشر دار التنـــوير – بيروت – لبنان٢/٤٦.

٦-	م٣ + ع٢	اللفظ والنظم.	هذا القسم يتبع نظرية التصور العقلي ويمثل أعلى درجات الإيجاب (+)، وهذا ما انفرد به عبد القاهر في قوله "أن الاستعارة لا تدخل في قبيل التخييل".
٧-	م٢ + ت١	اللفظ والنظم.	الإيجاب عند النقاد (+) هو الأساس، والإيجاب (+) عند عبد القاهر على الاتساع والتجوز والأخذ بالمسامحة في التصور الخيالي.
٨-	م١ + ع٢	اللفظ والنظم.	الإيجاب عند العامة من جمهور الأمة (+)، والإيجاب (+) عند عبد القاهر، وهذا القسم يمثل الدرجة الأولى في نظرية المعرفة.
٩-	م١ + ت١	اللفظ والنظم.	الإيجاب عند العامة (+)، والإيجاب (+) عند عبد القاهر، وهذا القسم يعني التمثل اللغوي بكل من الاستعارة التبعية، والكناية، وذلك في الكلام الجاري مجرى الأمثال، وهذا يعد الدرجة الثالثة في نظرية المعرفة.
١٠-	م٢ + ع٢	اللفظ والنظم.	الإيجاب (+) عند العامة، وعند عبد القاهر في الاستعارات التمثيلية الجارية مجرى الأمثال، وهذا يعد الدرجة الثالثة في نظرية المعرفة.
١١-	م٢ + ت٢	اللفظ والنظم.	الإيجاب (+) عند العامة، وعند عبد القاهر في الاستعارات المقترضة، وما يجري مجراها في كلام العامة، وهذا يعد أيضًا من الدرجة الثالثة في نظرية المعرفة.
١٢-	م٣ + ت١	اللفظ والنظم.	الإيجاب (+) عند الشعراء، وعند عبد القاهر، وعند العامة أيضًا، وهذا يكون في "حسن التعليل والاستعارة بالكناية، والاستعارة التهكمية"، وهذا القسم يتبع التصور الخيالي الذي يبحث له عن شبيه في التصور العقلي، حتى يدخل في حيز الإمكان.

وعلى ذلك لو نظرنا إلى الشكل السابق لوجدناه يجمع بين النقد الوصفي، والنقد القيمي، ومن ثم فلا محيص لنا من التفرقة بين النقدين "لأن النقد الوصفي لا يستخدم مقاييس وإنما يستخدم مناهج، ومرد تلك المناهج هو المقارنة.

أما النقد القيمي فهو الذي يصطنع المقاييس، وذلك عندما يكون نقدًا معللًا"(١)، هذا بالإضافة إلى النقد الفطري عند العرب، والذي ورثه الفصحاء من العامة وهو نقد "يقوم على الذوق، أو الهوى دون احتياط، أو استقصاء، أو تفصيل في التعليل، ومع ذلك نستطيع أن نطمئن إلى.. أن مقاييس هذا النقد لم تكن شكلية، ولا كانت أوجه البديع قد أفسدتها"(٢).

أما النقد الموضعي، فهو نقد حلول لإشكاليات "لأن المشكلة التي تعرض هي التي تمليه. وفي الحق أن كل المقاييس إنما تأتي لتعليل ذوق الناقد"(٣).

وبعد فإننا لو نظرنا إلى المناهج السابقة لوجدنا أن عبد القاهر قد أخذ من كل منهج منها بطرف، هذا بالإضافة إلى منهجه الذي انفرد به والذي يقوم على فلسفة لغوية. ترى في اللغة مجموعة من العلاقات. ونقد يقوم على تلك الفلسفة"(٤)، وذلك أفصح عنه عبد القاهر حين قال: "أن الألفاظ لا تقيد حتى تؤلف ضربًا خاصًا من التأليف، ويعمد بها إلى وجه دون وجه من التركيب والترتيب"(٥). "لأن الألفاظ المفردة التي هي أوضاع اللغة لم توضع لتعرف معانيها في أنفسها، ولكن يضم بعضها إلى بعض فيعرف فيما بينهما فوائد"(٦).

وعلى ذلك فعبد القاهر يقرر بقوله السابق "أن اللغة ليست مجموعة من الألفاظ بل مجموعة من العلاقات.. وهذه هي نظرية الرمزية التي أوضح المفكر الألماني (فنت)

---

(١)النقد المنهجي عند العرب: ص٣٧٦.
(٢)السابق: نفس الصفحة.
(٣)السابق: ص٣٧٧.
(٤)السابق: ص٣٣٨.
(٥)أسرار البلاغة: ص٢.
(٦)دلائل الإعجاز: ص٥٣٩.

حدودها"[١]. ومن ثم فعبد القاهر قد أحدث طفرة نقدية لم يظهر صداها إلا بعـد أن "قامت في أوربا نظريات وأصول على فكـرة أن اللغـة مجموعـة مـن العلاقـات واستخدمت تلك الأصول في فلسفة الآداب، وفي نقد اللغات.. فالمنهج اللغوي الذي يضم إلى النحو – كما نفهمه – علم التراكيب الذي يشبه ما نسميه الآن علم المعاني، هذا المنهج الذي وضعه عبد القاهر الجرجاني، خليق بأن يجدد فهمنـا لتراثنـا الأدبي كله"[٢]. ومن ثم فإن الدكتور/ محمد مندور بما قاله في نصوصه السابقة يكون قد فـتح الباب لما نريد أن نقوله فيما بعد..

(١)في الميزان الجديد: تأليف/ د. محمد مندور، ط. دار نهضة مصر للطبع والنشر، ص١٧٧، ١٧٨.
(٢)المعجم الوجيز: ص٣١٦، ٣١٧.

خامسا : أحكام عبد القاهر النقدية بالإيجاب والسلب في مقابل أحكام جمهور النقاد والشعراء والعامة:

بداية أقول: إنني بمجرد انتهائي من تحديد الأحكام النقدية في الشكل السابق قد عقدت العزم على وضع أحكام عبد القاهر النقدية بالإيجاب والسلب في مقابل أحكام جمهور النقاد والشعراء والعامة في الشكل التالي:

رقم المسلسل في الأقسام الاثنى عشر	أحكام عبد القاهر النقدية بالإيجاب والسلب في مقابل أحكام جمهور النقاد والشعراء والعامة					
	جمهور النقاد	عبد القاهر	الشعراء	عبد القاهر	العامة	عبد القاهر
(١)	(+)	(-)				
(٢)			(+)	(-)		
(٣)	(+)	(+)				
(٤)	(+)	(+)				
(٥)		(+)				
(٦)		(+)				
(٧)	(+)	(+)				
(٨)					(+)	(+)
(٩)					(+)	(+)
(١٠)					(+)	(+)
(١١)					(+)	(+)
(١٢)			(+)	(+)		

وإذن فمن أجل بيان هذا الشكل نقول: إن "السالب في الرياضة والطبيعة هو الاتجاه المضاد للاتجاه الآخر"[(١)]، أي للاتجاه الموجب، ومعنى ذلك أن نقد عبد القاهر في مواجهة كل هؤلاء سلبًا أو إيجابًا هو نقد موضعي؛ لأنه يقوم على وضع حلول لإشكاليات وهذه الحقيقة قد تنبه إليها الدكتور/ محمد مندور حين قال: "هذا هو

(١)المعجم الوجيز: ص٣١٦، ٣١٧.

المقياس العام عند عبد القاهر، ولكنه لا يقف عنده بل يأخذ في تطبيقه تطبيقًا موضعيًا، فيضع هو الآخر المشاكل ثم يحلها. وإن تكن هناك وحدة في نقده، فهي في ركونـه إلى فلسفته اللغوية العامة"[١].

ومن ثم فإن ما قاله الدكتور/ مندور يحمل في طيه إجابة سؤال مقـدر، ومـؤداه: لماذا كانت الأحكام النقدية عند جمهور النقاد والشعراء والعامة كلها إيجابية، على حين أن عبد القاهر قد عدَّ أحكامهم سلبًا في قسمين من الأقسام اللفظية؟

والجواب عن ذلك أن عبد القاهر كان يبحث عن حـل للإشـكاليات العالقـة بأذهان النقاد والشعراء والعامة قبل تقرير نظرياته في النقد الأدبي، كما أنه من الجدير بالذكر أيضًا أن نوضح أمرًا من الأهمية بمكان، لأن ما قلناه فيما مضى عـن الإيجـاب والسلب كان فيما يخص اختلاف وجهات النظر في التصنيف النقدي تبعًا لاخـتلاف المستوى الثقافي والفكري، أما مستويات الأسلوب مـن حيـث القيمـة، أي (الأدنى والمتوسط والرفيع) فإنها تتحدد بوضع شيء في مقابل شيء، إذ إن هذا الوضع التقابلي هو الذي يظهر الفاضل من المفضول، أو إن شئت فقل: (الرفيـع مـن الأدنى)، أمـا الأسلوب الأوسط – وهذا ما سوف نشفعه بتفصيل بعد ذلك – فإنه بالقياس إلى غيره يكون رفيعًا مرة، ويكون متدنيًا أخرى، ومعني هذا أنه لا يكون وسـطًا إلا بوضـعه موضع المقارنة مرتين، ومن ثم فمن أجل بيان ذلك فإننا نعاود الكرة إلى رسم كل قسم من التقسيم الثلاثي منفردًا في دائرة الإبداع، وذلك على النحو التالي:

(١)النقد المنهجي عند العرب: ص٣٨٩.

١- مستوى الأقسام اللفظية في دائرة الإبداع:

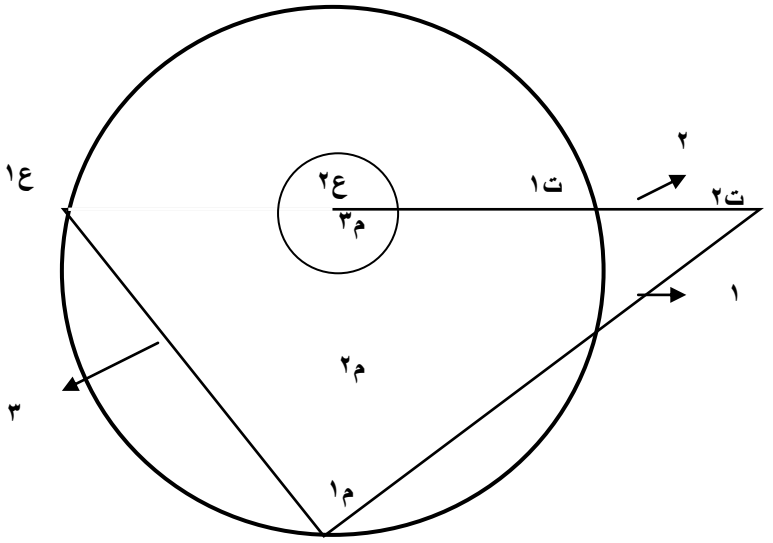

٢- مستوى القسمين النظميين في دائرة الإبداع:

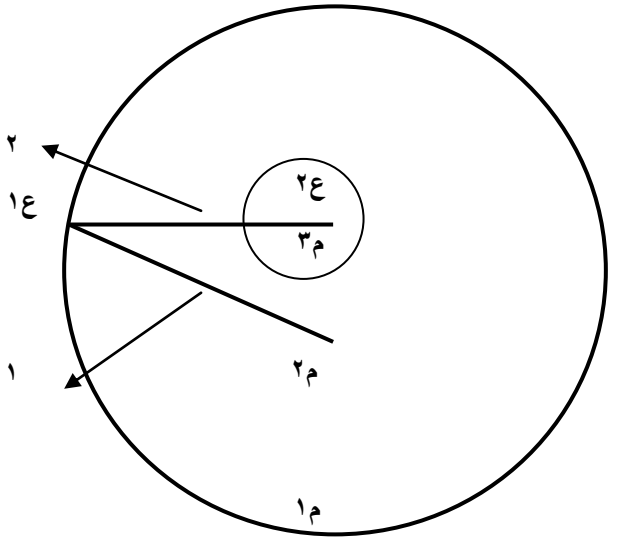

٣- مستوى الأقسام اللفظية النظمية داخل دائرة الإبداع:

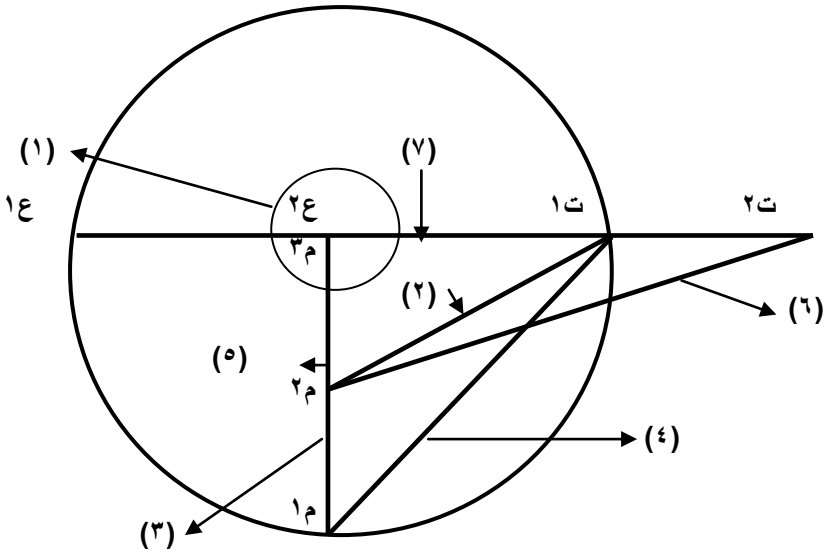

وإذن فلو نظرنا إلى الأقسام السابقة داخل دائرة الإبداع وخارجها لوجـدنا أن الأساس الركين لنقد عبد القاهر يرتكز على الخطين المستقيمين في حدود الدائرة؛ لأن نقاط التلاقي على الخطين المستقيمين تمثل الأعداد الموجبة في تتابع متلاصق. أما خطوط التلاقي خارج الدائرة فإنها تتراوح بين السلب والإيجاب طبقًـا لنظريـة (التلقـي)، واختلاف أحوال المتلقين بين شعراء، ونقاد، وعامة، إذ إن الفيصل في ذلك يعـود إلى درجة الوعي اللغوي، والذي يبدأ داخل الدائرة من (م^{١}) إلى (م^{٣})، وذلـك باعتبـار الوعي اللغوي نظرية معرفية. أما الوعي الخيالي العقلي فإن أعلى نقطة فيه هي نقطـة التعامد، لأن درجة الوعي عند هذه النقطة تصل إلى مئة في المئـة (١٠٠%) ثم تقـل هذه الدرجة بعد ذلك إلى أن تصل خارج الدائرة إلى درجة الصفر، أو ما تحت الصفر، أي السالب، ومن ثم فحتى لا يظن ظان أننا نضيف لعبد القاهر تلك المفاهيم الرياضية المعاصرة، نذكر قوله: "وربما دعاهم الإيغال وحب السرف إلى أن يطلبوا بعد العـدم منزلة هي أدون منه، حتى يقعوا في ضرب من التهوس كقول أبي تمام:

وأنت أنزر من لا شيء في العدد"[١].

فالصفر حسابيًا يعني كتابة "لا شيء" وهو "عند الحسابيين رقم يدل على الرتبة الخالية من الكمية وعلامته نقطة ودرجة الصفر نقطة البدء تقدر بعدها الدرجات"[٢]، وما تحت الصفر، هو أنزر من الصفر، أي أقل منه، وهو السالب، ولهذا رفض عبد القاهر ما تحت الصفر العقلي، وذلك لأمرين:

أحدهما: أن هذا النوع الشطون من الشعر تغيب فيه درجة الوعي العقلي مما يترتب عنه بالضرورة غياب الوعي اللغوي أيضًا، وذلك على نحو ما أوضحنا في القسم الأول من الأقسام اللفظية، أما القسم الثاني فيعود السلب فيه إلى تمييع الدلالة، وهذا يؤدي أيضًا إلى غياب الوعي اللغوي.

والثاني: أن هذا النوع يخالف رسالة الشعر، والتي ينظر إليها عبد القاهر على أنها تقويمية، ولكنه في الوقت ذاته – لم تغب عنه رؤية الاتجاه المناوئ حتى وإن تكن سالبة، ومن ثم فمن يتابع عبد القاهر في الأسرار يرى أنه يذكر آراء هذا الفريق، وكأنها من قبيل الواقع المفروض، وفي هذا يقول: "وكذلك قول من قال (خير الشعر أكذبه) فهذا مراده، لأن الشعر لا يكتسب من حيث هو شعر فضلًا ونقصًا وانحطاطًا وارتفاعًا بأن ينحل الوضيع من الرفعة ما هو منه عار.. وكيف دار الأمر فإنهم لم يقولوا (ذلك) وهم يريدون كلامًا غُفْلًا ساذجًا يكذب فيه صاحبه، ويفرط"[٣].

وإذن فعبد القاهر لا يريد الإفراط الذي يؤدي إلى الكذب، والتضليل، ولكنه يريد الإبداع، أي "ما فيه صنعة يتعمل لها، وتدقيق في المعاني يحتاج معه إلى فطنة لطيفة، وفهم ثاقب، وغوص شديد"[٤].

---

(١)أسرار البلاغة: ص٥٩.

(٢)المعجم الوجيز: ص٣٦٦.

(٣)أسرار البلاغة: ص٢٣٦ – ٢٣٩ (بتصرف).

(٤)السابق: ص٢٤٠.

وبعد.. فإننا لو نظرنا إلى أحكام عبد القاهر بالإيجاب والسلب في مقابل أحكام جمهور النقاد، والشعراء، والعامة، فإننا سوف ننظر إلى النقد قبل عبد القاهر نظرة تختلف عنه فيما بعد عبد القاهر، وسبب ذلك أن عبد القاهر قد حكم بالإيجاب (+) في ثمانية أقسام، بالإضافة إلى حكمه بالإيجاب – وهذا هو ما انفرد به – في قسمين آخرين.

وعلى ذلك يكون الحكم بالإيجاب عند عبد القاهر في عشرة أقسام، أما الحكم بالسلب (–) فقد ورد في قسمين، على أنه في المقابل نرى جمهور النقاد قد حكموا بالإيجاب في أربعة أقسام. أما الشعراء فقد حكموا بالإيجاب في قسمين. هذا بالإضافة إلى حكم العامة بالإيجاب في أربعة أقسام أخرى.

ومن ثم تكون المحصلة في حكم كل من النقاد والشعراء والعامة عشرة أقسام، لأن عبد القاهر قد انفرد بالحكم في قسمين، وسر هذا الانفراد هو ما سوف نتناوله فيما يلي:

سادسا: سر الانفراد النقدي عند عبد القاهر:

إن هذا السر يعود إلى تطبيقه لمنهجين من مناهج الاستدلال:

أحدهما: منهج الاستدلال الاستقرائي التجريبي: والذي يعني على حد قول عبد القاهر "إلى ما يؤكده – (أي التمثيل) – من رجوع إلى مشاهدة واستيثاق بتجربة"[(١)]، وهذا المنهج قد قيل في تعريفه بأنه "عملية عقلية تنتقل فيها من بحث حالات جزئية مفردة إلى حكم عام، ويبنى على:

١– الملاحظة العلمية.

٢– الفرض.

٣– تحقيق الفرض (التجربة).

٤– القانون.

---

(١)أسرار البلاغة: ص١٠٧.

والمبدأ الذي يقاس عليه وجود العلة يؤدي إلى وجود المعلول وغياب العلة يؤدي إلى غياب المعلول"(١).

أما المنهج الآخر: فهو منهج الاستدلال الرياضي الاستنباطي: وقد قيل في تعريفه بأنه "عملية عقلية خالصة تتم في مجال الكميات تستدل بواسطتها على صحة نتيجة من مقدمة، أو أكثر نسلم بها، ويبني هذا المنهج على مقدمات افتراضية، وينتهي إلى نتائج تلزم عن المقدمات، ويقاس هذا المنهج بقاعدتين:

إحداهما: قاعدة اللزوم: وتعني أن صدق النتيجة هو التالي على صدق المقدمة.

والثانية: قاعدة الإثبات: وتعني أنه إذا ثبت صدق المقدمة ثبت صدق النتيجة"(٢).

ومن ثم فهذا المنهج الاستدلالي الاستنباطي هو الذي ألمح إليه عبد القاهر في قوله: "فرهان العقول التي تستبق، ونضالها الذي تمتحن قواها في تعاطيه هو الفكر والروية والقياس والاستنباط"(٣).

وعلى ذلك فقد ربط عبد القاهر بين المنهجين مع الأخذ في الاعتبار بأن مناهج الفكر تختلف من زمن لآخر بيد أن هذا الاختلاف لا يمثل ثمة إشكالية في بحثنا هذا، لأن الذي نَصْبوا إليه هو البحث عن آلية التشغيل لهذين المنهجين في عقل عبد القاهر، وبيان ذلك يتضح في حديث عبد القاهر عن "بناء الشعر والخطابة على التخييل لا على المعقول" وفي ذلك يقول: "وعلى هذا موضوع الشعر والخطابة أن يجعلوا اجتماع الشيئين في وصف علة للحكم يريدونه، وإن لم يكن في المعقول، ومقتضيات العقول، ولا يؤخذ الشاعر بأن يصحح كون ما جعله أصلًا وعلة كما ادعاه فيما يبرم أو ينقض من قضية، وأن يأتي على ما صيره قاعدة وأساسًا ببينة عقلية، بل تُسلم مقدمته التي اعتمدها بينة كتسليمنا أن عائب الشيب لم ينكر منه إلا لونه، وتناسينا سائر المعاني التي لها كره، ومن أجلها عيب، وكذلك قول البحتري.

---

(١)ينظر في ذلك مناهج الاستدلال في الفلسفة والمنطق.

(٢)السابق: نفسه.

(٣)أسرار البلاغة: ص١٢٧.

كلفتمونا حدود منطقكم ∴ في الشعر يكفي عن صدقه كذبه

أراد "كلفتمونا أن نجري الشعر على حدود المنطق، ونأخذ نفوسنا فيه بالقول المحقق، حتى لا ندعي إلا ما يقوم عليه من العقل برهان يقطع به، ويلجئ إلى مُوجَبه مع أن الشعر يكفي فيه التخييل والذهاب بالنفس إلى ما ترتاح إليه من التعليل.. لأن هذا الكذب لا يبين بالحجج المنطقية، والقوانين العقلية، وإنما يكذب فيه القائل بالرجوع إلى حال المذكور واختباره فيما وصف به، والكشف عن قدره وخسته، ورفعته، أو ضعته، ومعرفة محله ومرتبته"(١).

وإذن فالذي يبدو لي أن عبد القاهر قد وجد تلاعبًا من قبل الشعراء بآلية الاستدلال الاستنباطي، وذلك على خلاف ما قرر من قبل من "الاستيثاق بتجربة"(٢) ومن ثم فإن الذي يبدو لي أيضًا أن عبد القاهر الذي قال: "ليس الخبر كالمعاينة، ولا الظن كاليقين"(٣) قد طبق خلاصة المنهجين فيما عرف عند البلاغيين بعد ذلك بـ "الأغراض التي تعود على المشبه"(٤) من أغراض التشبيه، وفي ذلك يقول عبد القاهر: "أن أُنس النفوس موقوف على أن تخرجها من خفي إلى جلي، وتأتيها بصريح بعد مكني، وأن تردها في الشيء تعلمها إياه إلى شيء آخر هي بشأنه أعلم، وثقتها به في المعرفة أحكم، نحو أن تنقلها من العقل إلى الإحساس، وعمّا يعلم بالفكر إلى ما يعلم بالاضطرار والطبع.. فلهذا يحصل بهذا العلم هذا الأُنس.. فإن قلت: إن الأنس بالمشاهدة بعد الصفة والخبر إنما يكون لزوال الريب والشك في الأكثر، أفتقول: إن التمثيل إنما أنس به، لأنه يصحح المذكور والصفة السابقة، ويثبت أن كونها جائز، ووجودها صحيح غير مستحيل حتى لا يكون تمثيل إلا كذلك؟ فالجواب أن المعاني التي

(١)السابق: ص٢٣٥، ٢٣٦.
(٢)أسرار البلاغة: ص١٠٧.
(٣)السابق: ص١٠٢.
(٤)المطول: ص٥٤٢ – ٥٤٦.

يجيء التمثيل في عقبها على أضرب"[١] وهذه الأضرب طبقًا لما حدده عبد القاهر وفصله البلاغيون من بعده، هي:

١- بيان الإمكان.

٢- بيان مقدار حال المشبه.

٣- تقرير حال المشبه.

٤- بيان حال المشبه.

ومن ثم فطبقًا لما سبق نقول: أن عبد القاهر قد حاول في كل من أسراره، ودلائله أن ينأي بنفسه عن تكرار الأخطاء التي وقع فيها غيره من النقاد في تصنيف الأساليب وتقويمها، وذلك من خلال الدمج بين هذين المنهجين الاستدلالين، ومن خلال منهجه الفقهي اللغوي أيضًا، لأن عبد لقاهر قد استطاع بكل هذا الزخم العقلي أن يضع نصب عينيه فكرة "مطابقة الكلام لمقتضى الحال مع فصاحته"، لأن فكرة المطابقة تعني المحاكاة، وعلى ذلك ففيم يكون الإبداع؟

إن الإبداع يكون في إيجاد علاقة بين شيء وآخر من خلال الوعي الكامن في الصور الذهنية الكامنة في العقل. وإذن فالعقل هو الذي يستطيع أن يحلل الأفكار إلى جزئيات طبقًا لمبدأ التكوين والإعادة الذي برهن عبد القاهر من خلاله على صدق تجربة ما طبقًا للواقع المرهون بالصور العقلية، لأن مبدأ التكوين والإعادة هو الذي يظهر أن ثمة علاقة ما بين (س)، و (ص).

وعلى ذلك نستطيع أن نقول: إن فلسفة عبد القاهر النقدية تقوم على مدركات عقلية لا يمكن التعرف عليها إلا على أساس من الرياضيات، وهذا لا يتضح إلا بدراسة المفاهيم النقدية الرياضية التي كان عبد القاهر مفتونًا بها – وعلى الأخص في الأسرار – وإليك قوله: "ولم أرد بقولي إن الحذق في إيجاد الائتلاف بين المختلفات في الأجناس أنك تقدر أن تحدث مشابهة ليس لها أصل في العقل، وإنما المعنى أن هناك مشابهات خفية يدق المسلم إليها فإذا تغلغل فكرك فأدركها فقد استحققت الفضل،

(١)أسرار البلاغة: ص١٠٢، ١٠٣، وللاستزادة ينظر: ص١٠٣ – ١١١ (نفسه).

ولذلك يشبه المدقق في المعاني كالغائص على الدر، ووزان ذلك أن القطع التي يجيء من مجموعها صورة الشَّنْف والخاتم أو غيرهما من الصور المركبة من أجزاء مختلفة الشكل، لو لم يكن بينها تناسب أمكن ذلك أن يلائم بينهما الملائمة المخصوصة، ويوصل الوصل الخاص لم يكن ليحصل من تأليفها الصورة المقصودة"[١].

وإذن فعبد القاهر يستوجب التناسب في تركيب أجزاء الصورة، "والتناسب: التشابه، وفي الرياضة تساوي نسبتين مثل (أ/ب = ج/د)"[٢].

وهكذا يتضح لنا أن هذا المصطلح الرياضي: والذي يعني لغة البحث عن التشابه "في إيجاد الائتلاف بين المختلفات في الأجناس" هو نفسه ما دار حوله حديثًا "جريماس" الذي قال "في مقدمته لمحاولات السيميوطيقا الشعرية: أن افتراض علاقة متداخلة بين مستوى التعبير، ومستوى المضمون.. هو ما يحدد خصوصية السيميوطيقا الشعرية (وذلك).. بعد تحديد المستويات المتجانسة على كل من الخطين (المضمون، والتعبير)، إذ يجب على سيميوطيقا الشعر أن تقيم نمذجة التعالقات الممكنة بينهما، وبالتالي تقيم نمذجة الأشياء الشعرية المؤسسة على النظر إلى هذا، أو ذاك من المستويات الشعرية المتعالقة.. من أجل ممارسة علمية تقوم على حركة جدلية تتراوح بين الممارسة والتطبيق"[٣].

وبعد.. فإننا نستطيع أن نقول أن في مدارس الغرب تيارات شبيهة بنقد عبد القاهر، وهذا يقتضي من الباحث ألا يقوم بدحض هذه المدارس، أو النفور منها، لأن هذه المدارس تساير فكر عبد القاهر، وعلى المدحض لها أن يعيد النظر من أجل أن يرى وجهات التوافق لا أوجه الاختلاف.

---

(١)أسرار البلاغة: ص١٣٠، ١٣١.

(٢)المعجم الوجيز: ص٦١٢.

(٣)السيميوطيقا: مفاهيم وأبعاد، تأليف/ أمينة رشيد مجلة فصول، مج١، ع١٩٨١،٣م، ط. الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص٤٩.

المبحث الثاني

مستويات الأسلوب

بداية نقول إن فكرة مستويات الأسلوب هي فكرة قديمة، وقد طرحت في البلاغة الأرسطية لبيان الفارق بين مستوى الشعر، ومستوى النثر(١)، كما أنها قد طرحت كذلك في البلاغة العربية لبيان الفارق بين أسلوب الشعر والنثر من جهة، وبينهما وبين أسلوب القرآن من جهة أخرى.

ومن ثم فأيًا ما كان المعيار الذي اتخذه النقاد فإن هذه المسألة ما زالت مثار جدل عند بعض النقاد بسبب اختلاف النوايا والتوجهات.

وعلى ذلك فإن هذه الإشكالية التي تتوارى حينًا، وتظهر حينًا آخر لا إشكال فيها؛ لأن عبد القاهر قد أرجع إعجاز القرآن إلى نظمه(٢)، والنظم – على نحو ما بينا – من خلال المفاهيم الثلاثة للنحو هو العامل المشترك بين النثر والشعر والقرآن، "والعامل هو الباعث أو المؤثر في الشيء"(٣)، وهذا يستدعي النظر إلى اختلاف الأسلوب بسبب اختلاف الناظمين، وقد قال – سبحانه: ﴿ وَكَلِمَةُ اللهَّ هِيَ الْعُلْيَا﴾ [التوبة: ٤٠]، أي هي العليا في الأسلوب، وفي غير الأسلوب، ومن ثم فإن الناظر في البلاغة العربية سوف يجد أنها هي التي طرحت المستوى السابق، وهي التي طرحت مستوى آخر في تعريف علم البيان، وهو ما عرف بـ "وضوح الدلالة" في كل من التشبيه والمجاز بنوعية والكناية، وذلك أن هذه الوسائل البلاغية تختلف من حيث وضوح الدلالة على المعنى من جهة، كما أنها تختلف من جهة أخرى من حيث النوع عند أولئك البلاغيين الذين يقولون بارتقاء مستوى الاستعارة على مستوى التشبيه حتى وإن كانت تبنى عليه.. وبعد.. فإن السؤال الذي يطرح نفسه أن نقول:

---

(١)بلاغة الخطاب وعلم النص، ص١١٢-١١٥.

(٢)ينظر الرسالة الشافية – ضمن دلائل الإعجاز من ص٦٠٢- ٦١٠، وينظر: البلاغة والأسلوبية ص١٩١.

(٣)المعجم الوجيز: ص٤٣٥.

ما العلاقة بين تلك المستويات الثلاث – التي أشرنا إليها سابقًا – والتي حددت سلفًا في مستويات الأسلوب (الأدنى – المتوسط– الرفيع) وبين التقسيم الثلاثي للكلام (اللفظ – النظم – اللفظ والنظم)؟

إن الإجابة عن هذا السؤال تلتقي مع الهدف من تأليف هذا البحث؛ لأن مستويات الأسلوب تعني درجته في سلم الارتقاء. أما أقسام التقسيم الثلاثي فهي تتبع جنس الكلام المنظوم، وعلى ذلك فهي تمثل الدائرة التي تدور حولها مستويات الأسلوب؛ لأن ما يندرج في إطارها من أقسام سياقية يعد نمطًا أسلوبيًا، ومعنى ذلك أن الأسلوب لا تتحدد درجته لكونه ينتمي إلى اللفظ، أو النظم، أو لهما معًا، ولكن تحدد درجته من خلال سمته الأسلوبي ووظيفته في سياق المعنى، أو معنى السياق أو بعبارة أخرى إنما تتحدد درجته من خلال موقعه داخل الدائرة أو خارجها. وإذن فالمعنى من ذلك أن الأساليب لا يقاس مستواها طبقًا لنوع القسم الذي تنتمي إليه في التقسيم الثلاثي بحيث يقال مثلاً إن كل ما ينتمي إلى اللفظ يندرج في المستوى الأدنى، وإن كل ما ينتمي إلى اللفظ والنظم يندرج مثلاً في المستوى الرفيع؛ لأن تقييم المستوى الأسلوبي على نحو ما وضح لنا – يخضع لعملية تناسب ونسبية.

ومن ثم فلو أننا أعدنا النظر في البلاغة العربية مرة أخرى لوجدنا أن البلاغيين القدامى قد تناولوا تقسيمًا ثلاثيًا آخر هو "الإيجاز والمساواة والإطناب" في الباب الثامن والأخير من علم المعاني بحيث نجد أن البلاغيين القدامى قد امتدت نظرهم لبعض الظواهر الأسلوبية أحياناً، ولربط الكلام بمقتضى الحال ومقام الاستعمال تارة أخرى. وعليه نستطيع أن نقول: فلا بلاغة الغرب ولا بلاغة الشرق يمكن أن تكون بديلًا عن هذه الأقسام السياقية، التي قمنا بتجميعها على نحو ما تجمعت في عقل عبد القاهر، وتشكلت في طرائق تراكيب هذا البحث، وبعد. فإنه طبقاً لمستويات الأسلوب النابعة من هذا البحث والمتمثلة في مكوناته الأساسية (اللفظ – النظم – اللفظ والنظم) نقوم ببيانها على النحو التالي:

أولاً: مستوى التغير الدلالي لكلٍ من (اللفظ - اللفظ والنظم) في معنى السياق:

بداية نقول أن عبد القاهر قد أشار بالسلب إلى القسمين الأول والثاني من الأقسام اللفظية، وذلك لكونها خارج دائرة الإبداع، أو إن شئت فقل: خارج حيز الصورة الذهنية إذ إن القسم الأول منها يكون في المعاني المتوهمة أو المتناقضة عقليًا، على حين أن القسم الثاني من الأقسام اللفظية هو ما يشوبه "شبه الاشتراك في الدلالة" في كل "من الاستعارة غير المفيدة"(١)، و"فيما يدعي فيه لما لا يعقل العقل"(٢)، وعلى ذلك فإننا لو وضعنا هذين القسمين في مقابل "الاستعارة المعنوية المفيدة"(٣)، وفي مقابل "الاستعارة الخاصية الإبداعية"(٤)، فإننا سوف نحصل على مستويات الأسلوب، والتي حددت سلفًا في (الأدنى، والمتوسط، والرفيع) وذلك من خلال الشكل التالي:

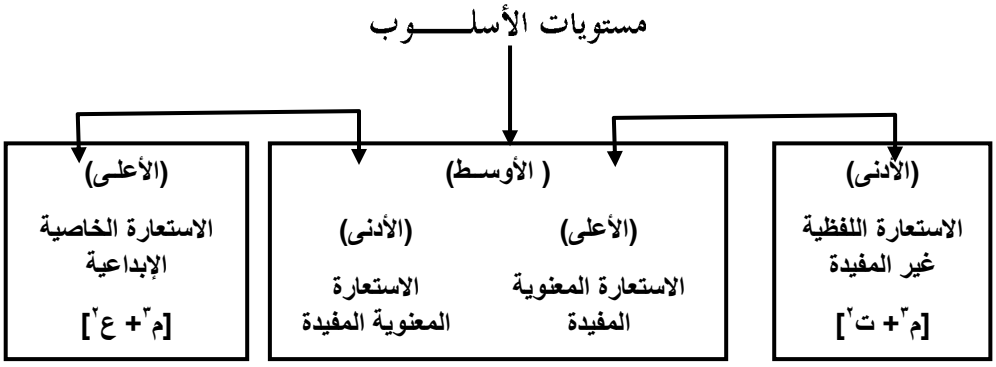

وعلى ذلك تكون الاستعارة اللفظية هي الأدنى أما الاستعارة المعنوية المفيدة فهي الأعلى بالنسبة للاستعارة غير المفيدة، ولكنها بوضعها في مقابل الاستعارة الخاصية المفيدة تحل في المرتبة الأدنى. ومن ثم حلت وسطًا بين مستويين أحدهما أدنى، والآخر أعلى. وعلى ذلك نستطيع أن نُحدث نفس المقارنة في المستوى من حيث المعاني العقلية (المتخيلة أو المتوهمة) وذلك في الشكل التالي:

---

(١)أسرار البلاغة: ص٢٣-٣٠، وينظر ص٤٧، ٤٨ (نفسه).

(٢)السابق: ص٣١، ٣٢.

(٣)، (٤) ينظر أسرار البلاغة: ص٣٤، ٢٩٥، وينظر الدلائل: ص٧٤، ٧٨، ٧٩، ٣٥٩، ٤٧٢.

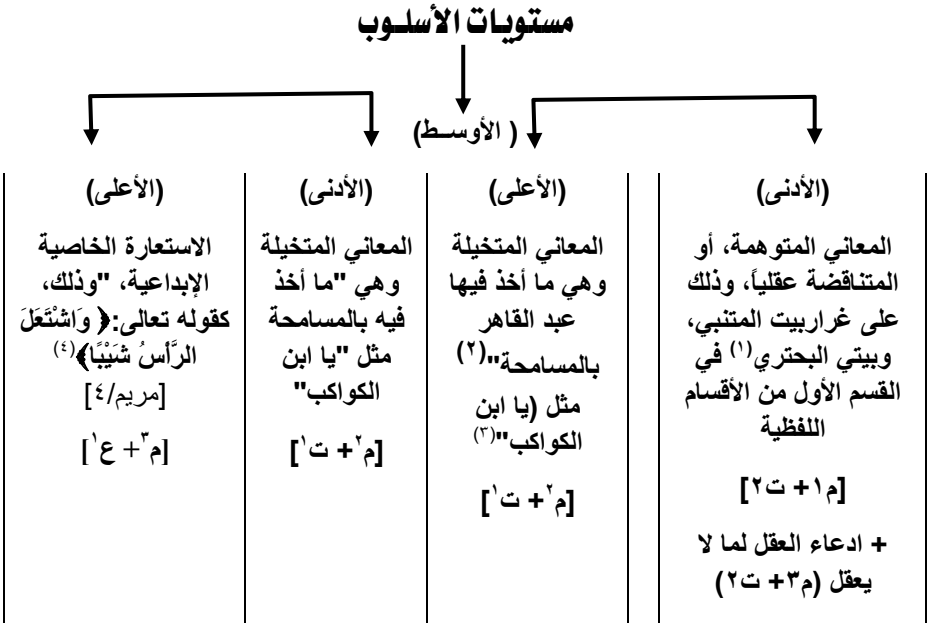

وعلى ذلك تحل المعاني المتوهمة في المرتبة الأدنى على حين تحل المعاني المتخيلة وسطًا بين طرفين أحدهما أدنى والآخر أعلى، ولهذا أخذ عبدالقاهر فيها بالمسامحة لكونها– وهذا ما يجب أن نتنبه إليه – داخل دائرة الإبداع حتى وإن كانت طرفًا على محيط الدائرة. أما الاستعارة الخاصية الإبداعية في القرآن فإنها تقع في نقطة التعامد في مركز الدائرة بحيث يندمج المفهوم الثالث للنحو (م٣) مع القسم الثاني للمعاني العقلية. ومن ثم فإن الناظر إلى النظم ساعتها فإنه سوف "ينظر منه في مرآة تريه الأشياء المتباعدة، قد التقت له حتى رآها في مكان واحد"[٥]، أي في نقطة التعامد.

وعلى ذلك ففكر عبد القاهر يختلف اختلافًا جذريًا عن النقاد السابقين له، بل والتالين عليه، ومن ثم فلولا هذا الاختلاف لما أولينا عبد القاهر كل هذا الاهتمام، ولما علت قامته على قامات الرواد من أعلام النقد الغربي الحديث.. وبعد.. فإن هذا

(١)أسرار البلاغة: ص٢٨٦، ٢٨٧.
(٢)السابق ص٢٤٠.
(٣)السابق: ص٢١٧.
(٤)السابق: ص٢٣٨، وينظر دلائل الإعجاز، ص١٠٠، ٣٩٣، ٤٠٢، ٤٠٧، ٤٢٧، ٥٢١.
(٥)مقدمة دلائل الإعجاز: ص٣.

المستوى الذي يتحدد طبقًا للمعاني العقلية، والمعاني التخييلية لا ينفصل بحال عن القسم الأخير من الأقسام التي يعود حسنها إلى اللفظ والنظم بحيث لا يكون ثمة مناص من التخييل في كل من الاستعارة المكنية، والاستعارة التهكمية، وحسن التعليل، وهذا القسم يتكون من (م^{٣}+ ت^{١})، أي أنه على أطراف دائرة الإبداع عند النقطة الأولى من المعاني التخييلية، ومن ثم فإننا لو نظرنا إلى القسم الأهم من أقسامه، وهو الاستعارة المكنية لو جدنا أنه لابد من تحديد الملامح في علاقة الجزء، وهو لازم المشبه به بالكل، أي بالمشبه؛ لأن من قال "أظفار المنية" يعلم أن المنية لا تملك أظفارًا؛ لأن الأظفار ليست جزءًا منها: ولكنه لما جعلها كذلك وسع معنى المنية، وانتقل بها في الوقت ذاته من إطار المعنوي إلى إطار المحسوس، وفي هذا يقول عبدالقاهر: "فأنت كما ترى تجد الشبه المترع ههنا... لا يلقاك من المستعار نفسه بل مما يضاف إليه.. وغرضك أن تثبت له حكم من يكون له ذلك الشيء في فعل، أو غيره لا نفس ذلك الشيء"[(١)]، وعلى ذلك فينبغي أن يشير لازم المشبه به المحذوف إلى المستوى العقلي الذي يحدد فعل ذلك اللازم، على حين يشير المشبه إلى معناه اللغوي، والذي يعني أنه بغير أظفار، ولكن فعله في الفتك يجعل له فعلًا شبيهًا بفعل الأسد الذي يفتك بفرائسه. وهنا تتمدد الصور الذهنية الكامنة في العقل لتتصوره بين "الممكن" أو "اللاممكن"، وهكذا يكون الأمر في الاستعارة التهكمية؛ لأنها لا تقوم على التناسب ولكنها تقوم على "ما يشبه التناسب لكون الجامع بين طرفيها غير حقيقي وغير مقرر، ومن ثم فإن المستعير للجبان لفظ الأسد لا يكون مستعيرًا البتة مالم يلحظ التضاد في الصفة، والذي يعني نفي صفة الشجاعة عن الجبان، وعلى ذلك فهذه الاستعارة تقع في "الممكن" ما لُحِظَ التضاد، وتقع في "اللاممكن" مالم يُلْحظ. أما حسن التعليل: فيكون في إثبات علة ثابتة، أو غير ثابتة، ويكون أيضًا من حيث كونها ممكنة، أو غير ممكنة. ومن ثم فإن هذه الأنماط الثلاثة من التصوير إذا وقفت عند حدود القسم الأول من المعاني التخييلية على حدود الدائرة كانت اتساعًا وتجوزًا لكونها تلامس المعاني العقلية بوجه من الوجوه، وعندئذٍ تدخل في إطار "الممكن". أما إذا فقدت هذه الملامسة العقلية، وطاح

(١)أسرار البلاغة: ص٣٦.

بها طائح الخيال إلى القسم الثاني من المعاني التخييلية "تكشف وجهه – أي الخيـال– بأنه خداع للعقل، وضرب من التزويق"(١)، وعندئذ يدخل في إطار "اللاممكن".

ومن ثم فإن مراوحة هذا النوع من التخييل بين "الممكن" و"اللاممكن" تعـود إلى الزمان، والمكان، والثقافة، كما أنها تعود إلى الجبلة الإنسانية، وهذا جانب عظيم مـن البحث يحتاج إلى دراسة ثقافات الشعوب وأساطيرها من أجل معرفة تلك الشـعوب التي تهيم في الخيال عن تلك التي توصد دونه الأبواب. وعلى ذلك فالشـعوب الـتي تأنس بالخيال إنما تأنس به لروابط تشدها إلى الماضي حيث كانت المجتمعات البدائيـة منذ آلاف السنين تهيم في الخيال، وربما لهذا أطلـق "فلفهـارت هـاينريكس" علـى "الاستعارة المكنية مصطلح الاستعارة القديمة"(٢)، وإذن فتحديد هذه الأنماط الثلاثة في هذا القسم يعود إلى الزمان، والمكان، والثقافة وذلك على النحو التالي:

مستويات الأسلـــوب

(الأوسـط)

(الأدنى) "اللاممكن" المجتمعات الحضارية الحديثة (م٣+ ت١)	(الأعلى) "الممكن" المجتمعات في مراحل التحضر [م٣+ ت١]	(الأدنى) "اللاممكن" المجتمعات نصف الحضارية [م٣+ ت١]	(الأعلى) الممكن دائمًا المجتمعات البدائية [م٣+ ت١]

وبعد فهذا القسم يحقق الدرجات الأعلى من خلال نظرية التصور، وتتدنى درجته كلما نمت نظرية المعرفة التي وجدت بديلًا عنه في الخيال العلمي عند تلك الشـعوب التي تقدمت، وتريد أن ترسم بخيالها ما يحوله العلم إلى حقائق فيما بعد.

ومن ثم فلم نضع هذا القسم في موضع المقارنة مع غـيره؛ لأن مراوحتـه بـين الإمكان وعدم الإمكان قد جعلت له بديلًا عند تلك الشعوب التي ترسم في مخيلتـها خيالا، وتريد أن يتحقق.

(١)أسرار البلاغة: ص٢٣٩.

(٢)بد الشمال آراء حول الاستعارة، ومعنى المصطلح "استعارة" في الكتابات المبكرة في النقد العربي، تأليف: فلفهارت هاينريكس، ترجمة/ سعاد المانع، مجلة فصول، مج١٠– ع ٣، ٤– يناير ١٩٩٢م، ص١٩٦.

ثانيًا: المستوى التركيبي للأسلوب:

"إن عبد القاهر يؤكد على عملية الوعي في تركيب الأسلوب"[١] سواء أكان ذلك في الاستعارة في المفرد أم في التركيب، وسواء أكان ذلك في ضروب القول المختلفة التي لا تحتوي على استعارة، ولا على تمثيل أو كناية. ومن ثم فكلمة "التركيب" نفسها هي العامل المشترك في ضروب من القول على رغم ما بين التراكيب من فروق، وهذا يستوجب أن نتناول المستوى التركيبي للأسلوب من خلال أمرين:

أحدهما: المستوى التركيبي للاستعمال اللغوي للأسلوب في إطار السياق، أو خارجه:

لقد أوضحنا فيما مضى أن الاستعمال اللغوي للأسلوب خارج السياق يعني "الجملة"، والاستعمال اللغوي داخل السياق يعني "القولة"، وذلك طبقًا لما استقر عليه النقد الحديث في التفرقة بين كل من الجملة والقولة[٢]. وعلى ذلك لو أعدنا النظر في جدول الأشكال رقم (٥) والذي هو أساس هذه النظرية لتمكنا من توزيع الأقسام السياقية على مستوى التركيب طبقًا للشكل التالي:

المستوى التركيبي للأسلوب

(الأدنى)	(الأعلى)	(الأوسط)	(الأدنى)	(الأعلى)
الكناية والاستعارة التبعية في الكلام الجاري مجرى الأمثال خارج سياق القول (م١+ ت١)	الاستعارة التمثيلية الجارية مجرى الأمثال خارج سياق القول [م٢+ ع٢]		الاستعارة التمثيلية الجارية مجرى الأمثال خارج سياق القول [م٢+ ع٢]	الاستعارة التمثيلية في سياق القول ، وهذا القسم يتكون من (م٣+ ع٢) أو من [م٣+ ت١]

(١)البلاغية والأسلوبية: ص٢٣.

(٢)وصف اللغة العربية دلاليًا في ضوء مفهوم الدلالة المركزية، دراسة حول المعنى، وظلال المعنى: ص٨٥، ٨٦.

وإذن فبالنظر إلى الشكل السابق يتضح لنا أن المستوى الأدنى قد تحدد في كل من الكناية والاستعارة التبعية الجارية مجرى الأمثال في الاستعمال اللغوي، وذلك كقـول المتنبي[١]:

وقيدتُ نفسي في ذُراكَ محبة ومن وجد الإحسان قيدًا تقيدا

ومن ثم فلو قال قائل "وقيدت نفسي في ذراك محبـة"، أو قـال: "ومـن وجـد الإحساس قيدًا تقيدا"؛ فإنه يكون بذلك قد جعل الاستعارة "موردًا" للمثل، و"المصدر" الذي يستند عليه هو البيت، أما علاقة المثل بقصته فهذا مالا سبيل إليه، ولهذا عدَّ هذا النمط في المستوى الأدنى؛ لأن الصلة بين المورد والمصدر غير معلومـة إلا في حـدود السياق.

أما الاستعارات التمثيلية الجارية مجرى الأمثال فإننا نلحظ "الصلة القائمة بين المثل وبين قصته... لأن المثل لم يوجد عند العرب مستقلًا بنفسه، ولم يعرف ولادة طبيعية في كتاباتهم، وإنما ارتبط وجوده بمورده أي بالمادة، التي تتخذ شكل الخبر القصصي حينًا، وشكل التحقيق التاريخي حينًا آخر. فمن تلك المادة يتخلق المثل... وهذا ما يجعل فهم الأمثال لا يستقيم إلا إذا ما تم وصلها بمواردها"[٢]، وذلك كالأمثال من نحـو "أخـذ القوس باريها"[٣] و"بلغ السيل الزبى"[٤]. ومن ثم فإن ورود هذه الاستعارات التمثيلية مورد الأمثال هو الذي جعلها وسطًا بين طرفين أحدهما أدنى والآخر أعلـى، وسـبب ذلك – من وجهة نظري– أن الاستعارة التمثيلية إذا صارت مثلًا فإنها تفقد جانبًا مـن جوانب دلالتها؛ لأنها تجري مجرى الجمل. أما الاستعارة التمثيلية داخل السياق فإنهـا تحمل دلالتها كاملة بحيث لا يُنتقص – من المعنى الذي يحمله المثلُ– شيءُ.

وبعد فلا يسعنا بعد هذا الإنجاز إلا أن نقول: إن مستويات الأسلوب تندرج بين حدين أدنى وأعلى، وفيما بينهما يظهر القسم الأوسط أو الـذي يتـأرجح صـعودًا

(١)دلائل الإعجاز: ص١٠٥، ٤٩٠.
(٢)المثل قضاياه ومعناه تأليف/ حاتم عبي مجلة فصول – ع(٦٧)– ٢٠٠٥ ص٣٦.
(٣)أسرار البلاغة ص٨٠، ٨٦، ٢٢٣، ٢٢٤.
(٤)مجمع الأمثال للميداني ١/١٥٨، ٢٩٥.

وهبوطًا بين هذين الحدين بحيث يكون مرة في المستوى الأدنى، ومرة في المستوى الأعلى، أي الرفيع. ومن ثم فإنه أمام هذا التدرج من الهبوط والارتفاع في مقابل أقسام أخرى يمثل درجة الوسط طبقًا لمراوحته بين الدنو والارتفاع.

الأمر الثاني: مستوى التغير الأسلوبي في "سياق المعنى" وعلاقته بدرجات النظم الثلاث:

بداية أقول: إن ما تناولناه في بحثنا "فاعلية اللفظ والنظم في سياق المعنى ومعنى السياق قراءة في التقسيم الثنائي للكلام عند عبد القاهر" يمهد لما نريد أن نقوله في هذا الموضع من البحث، لأننا وإن تناولنا في بحثنا المشار إليه نقطة التعامد، أي ازدواجية التأثير بين اللفظ الكائن في "الكناية والاستعارة، والتمثيل الكائن على حد الاستعارة" في النظم من جهة، ثم تأثير النظم في هذه الوسائل البيانية من جهة أخرى إلا أننا في هذا الموضع نريد أن نزيد الأمر بيانًا فنقول: إن غياب فاعلية أحد الطرفين في العملية الإبداعية فإنه سوف يؤدي بالضرورة إلى جعل المزية والحسن في اللفظ أو النظم، وعلى ذلك فإن تحول عبد القاهر من اللفظ والنظم[١] إلى اللفظ، أو النظم قد كان من أجل إدراك شمول الإعجاز القرآني؛ لأن الاستعارة "لا يمكن أن تجعل الأصل في الإعجاز وأن يقصر عليها؛ لأن ذلك يؤدي إلى أن يكون الإعجاز في أي معدودة... وإذا امتنع ذلك فيها ثبت أنه في النظم والتأليف"[٢]... وبعد..

فلقد قرأت عشرات الأبحاث في نظرية النظم والأسلوبية من أجل أضع اللمسات الأخيرة في هذا البحث، لأنني حيثما وجهت نظري في هذه الأبحاث اطمئنت نفسي إلى جذور نظريتي التي كانت مستورة، وها أنا ذا قد صرحت بها في هذا البحث، وفي البحثين السابقين، ومن ثم فلم يبق إلا بيان مستوى التغير الأسلوبي في سياق المعنى في الأقسام الثلاثة التي يعود حسن أحدها إلى اللفظ عند عبد القاهر، على حين يعود حسن القسمين الآخرين إلى النظم، وهذا – على نحو ما حدد سلفًا– في الدرجات

(١)إن اللفظة المستعارة لا تفهم إلا في سياق القول، وفي ذلك يقول عبد القاهر: "إن في الاستعارة ما لا يمكن بيانه إلا من بعد العلم بالنظم، والوقوف على حقيقته" دلائل الإعجاز: ص١٠٠.
(٢)دلائل الإعجاز: ص٣٩١.

الثلاث للنظم، والتي تلتقي مع "مفاهيم النظم الثلاثة" في الإضافة إلى النظم. أما وجـه الخلاف بينهما فهو واضح، ولا لبس فيه؛ لأن المفاهيم الثلاثة للنحو تعني آلات البنـاء طبقًا للمفهوم القواعدي الأول، والمفهوم الأسلوبي الثاني، ومفهوم "معاني النحو"، وهو المفهوم الثالث. أما درجات النظم فإنها تعود إلى منزلة البناء في الرتبة والشـرف؛ لأن "الدرجة: المِرْقَاة والرتبة"(١).

وعلى ذلك فالمفاهيم الثلاثة للنحو هي التي تحدد – بعد تفاعل أحد مفاهيمها مع أحد قسمي المعاني العقلية، أو أحد قسمي المعاني التخييلية– درجات النظم من حيـث القيمة، والتي عناها عبد القاهر بالمزية، وهذا يعني مفهوم الدرجات من حيث القيمـة. وهنا تبدو المفارقة بين بحثنا هذا، وما سبقه من أبحاث تدور في مضـماره؛ لأن الـذين جعلوا مقولة الجاحظ "جنبك الله الشبهة، وعصمك من الحـيرة... إلى آخـره"(٢) في المستوى الأدنى قد جعلوها كذلك باعتبارها درجة من درجات النظم مع أنهـا طبقًـا لبحثنا هذا لا تعد درجة من درجات النظم بحسب المزية، وسبب ذلك أن عبد القـاهر لم يجعلها كذلك؛ لأن الدرجة الأولى للنظم طبقًا لمفهومه تعني المعنى الـوظيفي للفـظ، وهذا يكون عندما يتم الجمع بين (م^{١} + ع^{١}).

وعلى ذلك فهذه الدرجة ممهدة للقسمين النظميين، والذي يتكـون أحـدهما في الدرجة الثانية من (م^{٢}+ ع^{١}) على حين يتكون الآخر في الدرجة الثالثـة مـن (م^{٣}+ ع^{١})، وعلى ذلك فدرجات النظم طبقًا لهذا الشكل تكون على النحو التالي:

درجـــــات النظـــــم

(الدرجة الأولى)	الدرجة الثانية	الدرجة الثالثـــة
(م^{١}+ ع^{١})	(م^{٢}+ ع^{١})	(م^{٣}+ ع^{١})

(١)المعجم الوجيز: ص٢٢٤.
(٢)أسرار البلاغة: ص٧، وينظر: دلائل الإعجاز: ص٩٧.

وعلى ذلك فالمفاهيم الثلاثة للنحو تشارك المعنى العقلي الأول في إنتاج درجات النظم الثلاث، أي التي يعود حسن أحدها إلى اللفظ على حين يعود حسن الدرجتين التاليتين إلى النظم، وربما لهذا قال باحث معاصر: "إن النظم في الدلائل يتراوح بين ثلاث دلالات أساسية".. الأولى: تعني عملية الإنشاء،.. والثانية: تعني محض النحو".. والثالثة: تعني "معاني النحو""(١).

وإذن فهذا الباحث مع تقديرنا لرأيه فإنه قد استمد كلامه هذا من بحث الدكتور مصطفى ناصف الذي أشرنا إليه(٢). ومن ثم فإن النتيجة التي أريد أن أصرح بها في هذا الموضع قد تصل إلى حد المفاجأة؛ لأن درجات النظم الثلاث تمثل المستوى الأوسط في مجمل قول الشعراء في حين أنها هي نفسها تمثل المستوى الأعلى في مجمل القرآن "ذاك لأن الدلالة ليست في نفس القول وذات الصفة، بل في مصدرها، وفي أن أخرجا مُخرج الإخبار عن أمر هو كالشيء البادي للعيون، لا يعمل أحد بصره إلا رآه"(٣). ومن ثم فقد كان القرآن معجزًا لما فيه من "ضروب النظم وأنواع التصرف"(٤)، ولهذا لم "تحدث نفس صاحبها بأن يتصدى، ولا يجول في خلدٍ أن الإتيان بمثله يمكن، وحتى يكون يأسهم منه وإحساسهم بالعجز عنه في بعضه مثل ذلك في كله"(٥)، أما الشعر وغير الشعر من النثر فهو المرتبة الوسط حتى ولو سبق "الشاعر في المعنى إلى ضرب من اللفظ والنظم"(٦)، وسبب ذلك أن الشاعر أو الكاتب لا يستطيع أن يجعل كلامه كله على مستوى واحد، ولهذا يقول عبد القاهر: "أفعلمتم شاعرًا، أو غير شاعر عمد إلى مالا يحصى كثرة من المعاني، فتأتي له في جميعها لفظ أو نظم أعيا

(١)اللفظ والمعنى بين الأيديولوجيا والتأسيس المعرفي للعلم ص٢٦٢، ٢٦٣ (بتصرف).
(٢)النحو والشعر قراءة في دلائل الإعجاز، مجلة فصول مج١، ع٣ – ١٩٨١، ص٣٤.
(٣)الرسالة الشافية– ضم دلائل الإعجاز: ص٥٨٥، ٥٨٦.
(٤)السابق: ص٥٨٦.
(٥)السابق: ص٥٩٠.
(٦)السابق: ص٦٠٩.

الناس أن يستطيعوا مثله، أو يجدوه لمن تقدمهم، أم ذلك شيء يتفق للشاعر، من كـل مئة بيت يقولها في بيت؟ ولعل غير الشاعر على قياس ذلك"(١).

وعلى ذلك فإعجاز القرآن من حيث الصياغة في مقابل أقوال الشعراء والكتاب يمثل نسبة تساوي ١٠٠% في القرآن إلى ١% عند الشعراء والكتاب وهذا بالنسبة لمجمل القول، والقول كما قال عبد القاهر في كله مثل بعضه "لأن العجز – عن الإتيان بمثله – في بعضه مثل ذلك في كله"(٢).

أما إعجاز القرآن من حيث الدلالة فقد أرجعه عبد القاهر إلى مصداقية القائـل وهو الله عزّ من قائل "ذاك لأن الدلالة ليسـت في القـول، وذات الصـفة بـل في مصدرهما"(٣).

وعلى ذلك فالمفاهيم النحوية الثلاثة العاملة مع القسم الأول من المعاني العقليـة تساوي في النظم القرآني المفهوم الثالث للنحو مع القسم الثاني من المعاني العقليـة في نقطة التعامد، وهذا بخلاف كلام البشر الذي تختلف درجته من نقطـة إلى أخـرى في دائرة الإبداع. ومن ثم نذكر الذين يريدون أن يقيسوا كلام الله وكلام البشر بـنفس المعيار بقوله تعالى: ﴿ فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ﴾ [التكوير/ ٢٦].

(١)الرسالة الشافية- ضم دلائل الإعجاز: ص٦٠٩.
(٢)السابق: ص٥٩٠.
(٣)السابق: ص٥٨٥، ٥٨٦.

وبعد فطبقًا لما سبق نستطيع أن نحدد مستويات المتغير الأسلوبي في سياق المعنى، وذلك فيما يخص درجات النظم على النحو التالي:

(الأدنى)	الدرجة الثانية	الدرجة الثالثة
خارج درجات المزية في النظم، وذلك كمقولة الجاحظ وهذا القسم يتكون من (م^{١} + ت^{٢})	ما اشتمل على لفظ ونظم من كلام الشعراء والكتاب في درجات النظم الثلاثة ونسبة كلام الشعراء والكتاب بالنسبة للقرآن يساوي ١% أما نسبته مع غيره من كلام البشر فإن نسبته ترتفع أو تنخفض على مدى قرب نقاط التلاقي أو تباعدها عن نقطة التعامد وهذا القسم يتكون من (م^{١} + ع^{١}) (م^{٢} + ع^{١}) (م^{٣} + ع^{١})	كل نظم آيات القرآن سواء أكان ذلك في بعضه أم كله؛ لأن كل أسلوب في القرآن معجز صياغة ودلاله. ونسبة كلام الله هي نسبة تساوي ١٠٠%؛ لأنه "فائت للقوى البشرية، ويتجاوز للذي يتسع له ذرع المخلوقين"[(١)] وهذا القسم يتكون – كسابقه من (م^{١} + ع^{١}) (م^{٢} + ع^{١}) (م^{٣} + ع^{١})

(١)الرسالة الشافية – ضمن دلائل الإعجاز: ص٥٧٥.

ومن ثم فبالنظر إلى الأقسام الثلاثة السابقة نستطيع أن نحللها على النحو التالي:

أولاً: (**المستوى الأدنى**): وهذا المستوى قد مثلنا له بمقولة الجاحظ السابقة والتي تشتمل على جمل معطوفة بالواو، وهذه الجمل دعائية، وتختلف هذه الجمـل المتزاحمـة دلاليًا من حيث قياس نسبة التغير مع نسبة الهدف منها.

ومعنى ذلك أنها – أي مقولة الجاحظ – تمثل قدرًا مشتركًا من المستوى النحوي الأول، وهو مستوى الصواب. أما فيما عدا ذلك فهذه البنى تجريديـة؛ إذ إن عامـة القراء لا تستطيع أن تحكم عليها بظاهر لفظها، الذي يحدث فورة شعورية ما تلبث أن تنطفئ، أو تزول؛ لأن جمل الجاحظ – من وجهة نظر عبدالقاهر– ما زالت مغلقة على معانيها عند عامة القراء حتى وإن كانت مفهومة عند الخاصة من العلماء ولهـذا قـال عبد القاهر: " ولم يكن هذا الاشتباه، وهذا الغلط إلا لأنه في جملة الخفايا والمشـكلات أغرب مذهبًا في الغموض، ولا أعجب شأنًا من هذه التي نحن بصددها ولا أكثر تفلتًـا من الفهم وانسلالًا منها، وأن الذي قاله العلماء والبلغاء في صفتها والإخبار عنها رموز لا يفهمها إلا من هو في مثل حالهم من لطف الطبع، ومن هو مهيأ لفهم تلك الإشارات حتى كأن تلك الطباع اللطيفة، وتلك القرائح والأذهان، قد تواضعت فيما بينها على ما سبيله سبيل الترجمة يتواطأ عليها قوم فلا تعدوهم، ولا يعرفها من ليس منـهم"[١]. إذن فعبد القاهر يضع في اعتباره عامة القراء والمستمعين من الأمة، إذ إن هذا الفريـق يمثل القسم الأكبر في مقابل الخاصة من العلماء الذين يعدون بالعشـرات، أو المئـات على أفضل تقدير.

وعلى ذلك فعبد القاهر يستوجب من العلماء أن يعودوا إلى الواقع، وألا ينفصلوا عن القسم الأكبر من أمتهم فيما يكتبون، وهذا يعني الفاعلية العقلية للأمة من خـلال معنى أقرب فهمًا، أو إن شئت فقل إنه يطلب من العلماء أن يقرنوا المفسر بالتفسير، إذ إنهم لو فعلوا ذلك، وسئلت عامة الأمة عن أقوالهم لعرفوا لها تفسيرًا يصح[٢].

---

(١)دلائل الإعجاز: ص٢٥٠.

(٢)دلائل الإعجاز: ص٤٥٦ (بتصرف).

وعلى ذلك فعبد القاهر طبقًا لما رأيناه لم يكن على نحو ما قال أحد المؤرخين: "ضيق النفس، ضيق العطن"(١)؛ لأن الذين قالوا بذلك هم الذين لم يفهموا عبد القاهر ذلك الرجل الذي أراد أن ينهض بعقول أمته، وأن يخطو بها خطوة إلى الأمام.

ومن ثم فمن أجل هذا النهوض قد وضع عبد القاهر أقوال العلماء على نفس الطريق المؤدية إلى الهدف من أجل بلوغه. وإذن فكل ما أدى إلى بلوغ الهدف فهو مقبول، وكل ما لم يؤد إلى ذلك فهو مرفوض حتى وإن كان من المستساغ عند العلماء، أو كانت له ثمرة عندهم، وسبب ذلك أن عبدالقاهر كان يريد ثمارًا كثيرة، أي يريد أفكارًا كثيرة يقطف منها القاصي والداني وذلك لأمرين:

أحدهما: أنه كان لا يريد أن يرى حائلًا بين الأمة وبين الأفكار الموجهة لها.

أما الثاني: فلأنه – أيضًا – لا يريد أن يرى أفكارًا يتعذر على الأمة فهمها؛ وربما لهذا ذكر التجنيس في بداية الأسرار حيث قال: "واعلم أن النكتة التي ذكرتها في التجنيس.. وهي حسن الإفادة مع أن الصورة صورة التكرير والإعادة.. ومما يظهر ذلك فيه قول أبي تمام:

يمدون من أيدٍ عواصٍ عواصم ∴ تصول بأسيافٍ قواضٍ قواضب"(٢)

فهذا النوع من الجناس يسمى الجناس الناقص وقد سمى بذلك "لنقصان أحد اللفظين عن الآخر.. لأن الزائد في الثاني حرف واحد في الآخر"(٣)، ويسمى أيضًا "تجنيس الترجيع – وتجنيس التذييل"(٤)، وقد علل عبدالقاهر لذلك بقوله: "وذلك أنك تتوهم قبل أن يرد عليك آخر الكلمة... أنها هي التي مضت.. وفي ذلك ما ذكرت

(١)يقال فلان ضيق العطن، أي قليل الصبر والحيلة، ينظر: نظرية عبدالقاهر في النظم تأليف: د/ درويش الجندي ط. مكتبة نهضة مصر ص٥.
(٢)أسرار البلاغة: ص١٢، ١٣.
(٣)المطول: ص٦٨٦.
(٤)تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن لابن أبي الإصبع المصري ت: د/حفني محمد شرف، ط. مطابع الأهرام التجارية- مصر ١٠٧/١.

لك من طلوع الفائدة بعد أن يخالطك اليأس منها، وحصول الربح بعد أن تغالط فيه حتى ترى أنه رأس المال"(١).

إذن" "فحسن الفائدة" أو "طلوع الفائدة" أو "حصول الربح بعد أن تغالط فيه حتى ترى أنه رأس المال" كل ذلك يعني الطرق المؤدية إلى معنى الكلمة من أجل أن تربح الأمة أفكارها من خلال نهج عقلي لا يستر حقائق الأشياء، ولا تتستر عنه الأشياء. ومن ثم فلو حدث ذلك فليس ثمة عائق من امتلاك الأمة للعقول المفكرة التي هي رأس مالها، إذ إن عبدالقاهر كان يهدف إلى الفهم والإفهام، ولم يكن ذلك منه تعصبًا للقدماء، أو المعنى العقلي على حساب المحدثين والمعنى التخييلي على نحو ما يرى أحد الباحثين إذ يقول: "يتضح هذا منذ الصفحات الأولى للأسرار، وفي سياق معالجة عبدالقاهر للتجنيس.. إذ على الرغم من الإدراك المتميز لعبدالقاهر لكل من الآلية التي يعمل بها التجنيس، والكيفية التي يُنجز بها أثره، وهو ما يمثله هذا التمثيل التجاري الذي يبدو التجنيس وفقه أقرب إلى المضاربة"(٢).

ومن ثم فالباحث يعني بقوله: "ما يمثله هذا التمثيل التجاري" ما نقلناه عن عبدالقاهر من ألفاظ "الربح" و"الفائدة" و"رأس المال".

وعلى ذلك نستطيع أن نقول إحقاقًا للحق: أن هذا الباحث قد رمى بحجر في الماء الراكد، ووضع يده على بعض جذور الأفكار عند عبد القاهر؛ ولكنه على رغم ذلك لم ينتبه في هذا الموضع من بحثه إلى نقطة الارتكاز عند عبدالقاهر، والتي تمثل على نحو ما عُرّفَ مصطلح "الارتكاز (في الميكانيكا) (بأنه) الموضع الثابت الذي تتوازن عنده قوة الدفع والمقاومة"(٣).

(١)أسرار البلاغة: ص١٣.
(٢)اللفظ والمعنى بين الأيديولوجيا والتأسيس المعرفي للعلم، ص١٤٨.
(٣)المجم الوجيز: ص٢٧٦.

ومن ثم فطبقًا لنقطة الارتكاز تلك فإن عبدالقاهر قد جعل مرتكزة إعجاز القرآن، والقرآن قد ذكر "الربح والتجارة"[١] إذن فليقتدي عبدالقاهر بالقرآن، وليذكر هو أيضًا هذه المصطلحات التجارية من أجل أن يثبت دلالة المفهوم عند أمة كانت تعمل بالتجارة قبل أن ينبسط سلطانها على نصف العالم القديم، وهو – في الوقت نفسه– يتعقب ما أنجزته عقول هذه الأمة من أجل أن تتواصل إنجازاتها عصرًا بعد عصر.

(١) لقد ذكرت كلمة التجارة في القرآن الكريم تسع مرات على حين ذكرت كلمة الربح مرة واحدة. ينظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، تأليف/ محمد فؤاد عبدالباقي، ط. دار ومطابع الشعب، ص١٥٢، ٢٩٩.

ثانيًا وثالثًا: المستويان الأوسط والأعلى:

لقد ضرب عبد القاهر مثلًا ظاهرًا ومتداولاً على ذلك وما من أحد من البلاغيين إلا وهو يعلم به، وذلك حين أجرى عبدالقاهر قياسًا "بين قوله تعالى: ﴿ وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾ [البقرة: ١٧٩] وبين قول الناس "قتل البعض إحياء للجميع" حيث قال: فإنه وإن كان قد جرت عادة الناس بأن يقولوا – في مثل هذا–: إنهما عبارتان معبرهما واحد، فليس هذا القول يمكن الأخذ بظاهره، أو يقع لعاقل شك أن ليس المفهوم من أحد الكلاميين المفهوم من الآخر"[(١)] "وذلك أن السبب في حسن التنكير" أن ليس المعنى على الحياة نفسها، ولكن على أنه لما كان الإنسان "إذا علم أنه إذا قُتِل قُتِل ارتدع عن القتل"[(٢)].

ومن ثم فتنكير الحياة في الآية يعود إلى "معاني النحو ووجوهه، وفروقه"[(٣)]، ولهذا قال عبدالقاهر: "أن له حسنًا ومزية، وأن فيه بلاغة عجيبة"[(٤)]، وإذن فالآية هي الأعلى. أما المثل فهو وإن كان بليغًا إلا أنه يفتقد إلى الدقة في الدلالة؛ لأن دلالة لفظه "البعض" المضافة إلى المبتدأ "قتلُ" لم تبين جنس هذا البعض، وكأنها قد جعلت أمر القتل عامًا يتساوى فيه القاتل، وغير القاتل. أما الخبر في قوله: "إحياء للجميع" فهو مأخوذ من قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا﴾ [المائدة/٣٢].

وعليه فإن المثل السابق وإن كان بعض معناه يدور على معاني القرآن إلا أن طرائق التركيب وبناء الدلالة تجعله لا يتساوى مع القول القرآني كمًا وكيفًا.

---

(١)دلائل الإعجاز: ص٢٦١.
(٢)السابق: ص٢٨٩.
(٣)السابق: ص٥٤٦.
(٤)السابق: ص٥٤٧.

الخاتمـــــــــة

الحمد لله الذي هدى، ووفق، وأعان وبعد... فإن إنجازات هذه النظرية لا حدود لها. أما نتائجها فترتبط بنتائج بحثين سابقين: أولهما: بعنوان: التقسيمان الثنائي والثلاثي للكلام عند عبد القاهر، قراءة في إشكاليات التأويل، وآليات التقسيم".

والثاني: بعنوان "فاعلية اللفظ والنظم في سياق المعنى، ومعنى السياق، قـــراءة في التقسيم الثنائي للكلام عند عبد القاهر"، وقد جعلت هذين البحثين في الجـــزء الأول من النظرية السياقية.

أما هذا البحث الثالث فيمثل الجزء الثاني من النظرية وعنوانه:

"نظرية الأقسام السياقية للأسلوب قراءة في التقسيم الثلاثي للكلام عند عبدالقاهر".

وعلى ذلك فهذا البحث يشكل مع سابقيه نظرية متكاملة عنوانهـــا: "النظريـــة السياقية للفظ والنظم، قراءة في التقسيمين الثنائي والثلاثي للكلام عند عبـــدالقاهر". وإذن فالجديد في هذه النظرية المتكاملة، هو بيان الأسلوب من النظم، وذلـــك علـــى عكس ما استقر في الأذهان من أفكار متراكمة، ومن وجهات نظر متناقضة بحيث نرى من الباحثين من يجعل نظرية عبدالقاهر في النظم شاملة للأسلوب، وهذا الرأي مؤداه: "أن الجرجاني عندما يتناول مفهوم الأسلوب لا ينفصل عن مفهومه للنظم، بـــل إنـــه يطابق بينهما من حيث كانا يمثلان تنوعًا لغويًا فرديًا يصدر عن وعي واختيـــار، ومـــن حيث إمكانية هذه التنوعات في أن تصنع نسقًا وترتيبًا يعتمد على إمكانات النحو"[(١)]، هذا بالإضافة إلى أن بعض الباحثين يربط بين أفكار عبدالقاهر في الـــنظم والأســـلوب وآراء أرسطو، ومن هؤلاء الدكتور/ إبراهيم سلامة الذي قال: "أن عبـــدالقاهر قـــد انتفع كثيرًا بهذا الباب النحوي الذي ذكره أرسطو في كتابه الخطابة، لا لأنه نقل عنه، ففي النحو العربي ما يفوق النحو اليوناني... ولكن لأنه كان يفهم كما يفهم أرسطو أن

(١)البلاغة والأسلوبية: ص٢٣.

النحو صلب البلاغة"[١]، وهذا الرأي هو نفسه الذي سبق إليه الدكتور/ طه حسين. ومن ثم فلو أخذنا نعدد الآراء – والتي يقول بعضها إن عبدالقاهر قد أخذ نظريته من المناظرة التي كانت بين أبي سعيد السيرافي ومتى بن يونس، أو مما قاله القاضي عبد الجبار عن مفهوم (الضم)– لأتعبنا أنفسنا بغير طائل في كلام ليس تحته من معنى. ومن هنا يكون ردُّ نظريتنا فى النتائج التالية:

أولاً: أن الذين نظروا إلى النظم بمعناه الأعم هم الذين قالوا: إن عبدالقاهر قد اقتدى بأبي سعيد السيرافي في نظرية النظم، أو اقتدى – على حسب رأي فريق آخر منهم – بالقاضي عبد الجبار في مفهوم "الضم"، ولهذا حرصت هذه النظرية على توضيح الأقسام الاثنى عشر، أي ما يعود حسنه إلى اللفظ، أو النظم، أو لهما معًا، وذلك من أجل التمييز بين ما يصلح أن يكون نظرية، وما لا يصلح لذلك.

ومن ثم فإن المحصلة من ذلك أن نقول: أن عبدالقاهر قد بحث عن الخصائص الأسلوبية في نظرية النظم، ولم يكن ليرضى عن "الضم"، ولا عن "النظم: الذي معناه ضم الشيء إلى الشيء كيف جاء واتفق"[٢]؛ لأن نقطة التعامد تعني الذروة في الإبداع، على حين أن النقاط القريبة منها داخل دائرة الإبداع فإنها – بحكم العقل– تدخل في حيز المتصور، أو المتخيل الذي لم يخرج من إطار دائرة العقل.

ثانياً: إن تقسيم الكلام إلى قسمين، أو إلى ثلاثة أقسام قد تنبه له باحث معاصر، وتلاه باحث آخر، ولولاهما لما تنبهت إلى هذا الموضوع، ولا يقلل من جهودهما في ذلك أنهما لم يهتديا إلى ما اهتديت إليه؛ لأن هذا هو ما أشعر به حقًا، حتى وإن كانت هذه النظرية مع أبحاث أخرى قد استنفدت من عمري عشر سنوات من السنوات الفائتة؛ لأنها كانت ممتنعة عن الحل، وعصية عن الإجابة إلى أن وضحت فكرتها في الخطين الأفقي والرأسي، وعندئذ قد ظهر سرها المستور،

(١)بلاغة أرسطو بين العرب واليونان، د/ إبراهيم سلامة ط الأنجلو المصرية، ص٣٦٨.
(٢)دلائل الإعجاز، ص٤٩.

وفكت طلاسمها التي اختفت زمنًا طويلًا في ثنائية اللفظ والنظم[١]، أو في ثلاثية (اللفظ، أو النظم، أو هما معًا).

وعلى ذلك فقد وضح لنا طبقًا لما سطرناه أن التقسيم الذي يعود حسنه إلى اللفظ والنظم ما هو إلا قسم واحد من سبعة أقسام هو أولها عند نقطة التعامد. أما بقية الأقسام الأخرى التي يعود حسنها إلى اللفظ، أو النظم، أو لها معًا فإنها ترتسم داخل دائرة الإبداع وخارجها في أشكال هندسية تمثل نقاط أضلاعها حدود الترابط بين المفاهيم الثلاثة للنحو، وقسمي المعاني العقلية، وقسمي المعاني التخييلية بحيث لو نظرت إلى الأشكال الهندسية المقدمة إليك لوجدت أن أقسام الأسلوب على حدودها. وهكذا تكون هذه النظرية قد أعادت الأقسام الأسلوبية إلى جذورها التي أنبتتها حتى صارت فروعًا باسقة، وضروبًا من النظم يعتد بها.

ثالثاً: إننا من خلال هذه النظرية المتكاملة نستطيع أن نقول: إننا لا نرى إنجازات عبدالقاهر من خلال إنجازات الغرب، ولكننا نرى إنجازات الغرب من خلال إنجازات عبدالقاهر. ومن ثم فلا مجال لاتهام عبدالقاهر بالتقصير بزعم أنه لم يتعرض لأشكال الخطاب الأدبي، وذلك على غرار ما يقول باحث معاصر "ذلك أننا لا نستطيع أن نؤسس دراسة لنحو النص دون أن نتسلح بنظرية واضحة لأشكال الخطاب الأدبي، ولاحتمال تداخل أشكال الخطاب في الكتابة الأدبية، ولاحتمال تداخل النصوص (التناص) في بنية الكتابة، وهذه النظرية مفتقدة عند عبدالقاهر"[٢]، ومن ثم فإن ما قاله هذا الباحث أو قاله غيره لا يقلل من قيمة أبحاثهم، ولكن بعد هذه النظرية- التي تَجُبُّ ما قبلها- يجب مراجعة الآراء مرة أخرى.

---

(١)لقد اقترب اللغوي الإنجليزي جون روبرت فيرث (ت١٩٦٠م) من فكرتنا تلك عندما قال: "ينبغي أن نكف عن علاقة الازدواجية بين الفكرة والكلمة، ويقترح أن يشقق المعنى أو الوظيفة إلى سلسلة من الوظائف المكونة، تعرف كل وظيفة بأنها استخدام مبنى، أو عنصر لغوي في علاقته بسياق ما".
ينظر: وصف اللغة العربية دلاليًا في ضوء مفهوم الدلالة المركزية دراسة حول المعنى وظلال المعنى، ص٩٩، ١٠٠.

(٢)مفهوم الإبداع الفني في النقد العربي القديم، ص٢١٠.

رابعـاً: إن فكرة المعاني العقلية، والمعاني التخييلية ما هي إلا نظرية شـارحة لفكـرة "المعاني المرتبة في النفس المنتظمة فيها على قضية العقل"(١)، وهذه النظرية عنـد عبدالقاهر يقابلها في النقد الغربي الحديث "نظرية القواعد المعجميـة الوظيفيـة" حيث أيدت هذه النظرية فكرة الحقيقة النفسية التي قال بها (تشومسكي)، وهـي الفكرة التي ترى أن النظرية النحوية لا تكون صحيحة إلا إذا وصفت نظام اللغة الذي يملكه المتكلم في ذهنه"(٢)، ومن ثم فإن كنَّا قد وجـدنا المقابـل لنظريـة عبدالقاهر في المعاني العقلية والمعاني التخييلية عند الغرب، فإن المقابل للمفـاهيم الثلاثة للنحو بعد دمجها مع قسمي المعاني العقلية، والمعاني التخييليـة يتمثـل في "نظرية قواعد بنية التركيب المعممة" وتعتمد هذه النظرية على الخصائص المنطقية لشرح العلاقات بين أنواع الجمل المختلفة، وهذه النظرية قد عدلت عن اعتقـاد (تشومسكي) باستقلالية النحو عن المعنى، وحاولت اكتشاف الارتباط بين مبـاني الجمل ومعانيها"(٣).

وعلى ذلك فالذين تخيلوا اتساع هوة الخلاف بين عبدالقاهر، وبـين نظريـات الغرب هم الذين تخيلوا ذلك؛ لأن عبد القاهر – مع الأخذ في الاعتبار بـالقرون الفارقة بينه وبين المدارس اللغوية الحديثة عند الغرب– قد حقق الهدف الذي يراه الرائي هنا عند عبدالقاهر، كما يراه هناك عند الغـرب وإذن فـالمفهوم عنـد عبدالقاهر، وعند أعلام الغرب، هو مفهوم واحد، وهذا لا يمنع مـن أن يكـون لكل منهما فكرته في عرض نظريته، التي يعرضها للحل.

خامسـاً: إن فكرة الأقسام السياقية للأسلوب تدور في فلك النظريتين السابقتين عند عبدالقاهر، وعند الغرب، ومع هذا فهي فكرة جديدة؛ لأن الغرب لم يصنع بهـا أقسامًا سياقية على نحو ما صنعت. ومن ثم فإن هذه الفكرة لبعـدها لم تـرد إلى

---

(١)أسرار البلاغة: ص٣.

(٢)أصول اتجاهات المدارس اللسانية الحديثة، تأليف د/ محمد محمد يونس علي، مجلة عـالم الفكـر، مج٣٢، ع١، – ٢٠٠٣، ص١٦٤.

(٣)السابق: نفس الصفحة.

ذهني إلا بعد زمن بعيد، وبعد أن فكرت مليًا في الأقسام الاثنى عشر للأسلوب، وما يندرج تحتها من أقسام فرعية لا حصر لها. وإذن فهذا البحث قد أضاف إلى نظريات اللغة نظرية جديدة، ولهذا قلت – في الفصل الأول من هذا البحث–: "إن نظريتنا تلك تستطيع أن تحوي كل لغات الأرض، ولا يشذ عن أقسامها الاثنى عشر تلك من الأساليب إلا فاسد، أي لا يعتد به. ومن ثم فلو ترجمت هذه النظرية فلسوف يعلم الغرب أن الجرجاني قد سبقهم إلى كثير مما فكروا فيه، بل وسبقهم أيضًا إلى ما يزال موضع تفكير عندهم إلى اليوم.

سادساً: إن هذه النظرية قد حلت إشكالية كبيرة في الفصل الخاص بـ"درجات التصنيف النقدي لمستويات الحسن في الأسلوب سلبًا، أو إيجابًا"، وذلك من خلال الأشكال الواردة في هذا الفصل، والتي تتوزع طبقًا للمبادئ النقدية عند (عبدالقاهر – والنقاد– والشعراء– والعامة). ومن ثم فإن ما قدمناه في هذا الفصل من مستويات التصنيف لم تنفصل فيه درجات التصنيف عن المبادئ النقدية التي حددتها، والتي كان من أهمها تحديد درجة الأسلوب القرآني بالنسبة لغيره من أساليب البشر، إذ تكمن نقطة المفارقة بين هذا وذاك في أزلية أساليب القرآن التي لا اختلاف عليها، وهذا بخلاف أساليب البشر التي يطرأ عليها التغير، أو التي تتغير على حسب ما ترسب في طوية مبدعها من صور وأفكار تجعله – على حد علمه– يقول بهذا، أو يقول بذاك، وقد صدق الله عزَّ من قائلٍ: ﴿وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء/٨٥].

ثبت المصادر والمراجع بعد القرآن الكريم

أولا: المصادر:

- **الآمدي (أبو القاسم الحسن بن بشر)**.

١- الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، ت/ السيد أحمد صقر، ط٤، دار المعارف.

- **الأنباري (أبو بكر محمد بن القاسم)**

٢- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، ت/ عبد السلام محمد هارون، ط. دار المعارف.

- **البيجوري (الشيخ/ إبراهيم)**.

٣- حاشية شيخ الإسلام الشيخ البيجوري علي السمرقندية في البيان، ط. المطبعة المصرية ببولاق، ١٢٨٢هـ.

- **البيضاوي (ناصر الدين الشيرازي)**.

٤- تفسير البيضاوي، المسمى "أنوار التنزيل، وأسرار التأويل، ط. دار الكتب العلمية، بيروت لبنان.

- **التبريزي (أبو زكريا يحيى بن علي بن محمد الشيباني)**.

٥- شرح المعلقات العشر، ت – د/ سمير شمس الدين، ط. دار صادر بيروت لبنان.

- **التفتازاني (سعد الدين)**.

٦- المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، ت – د/ عبد الحميد هنداوي، ط. دار الكتب العلمية بيروت لبنان.

- **الجرجاني (عبد القاهر)**.

٧- أسرار البلاغة، ت/ محمد رشيد رضا، ط. دار المنار، بيروت لبنان.

٨- دلائل الإعجاز، ت/ محمود محمد شاكر، ط. شركة القدس للطبع والنشر والتوزيع.

٩- الرسالة الشافية – ضمن دلائل الإعجاز، ت/ محمود محمد شاكر، ط. شركة القدس.

- **ابن جنى (أبو الفتح عثمان)**.

١٠- المحتسب في تبيين شواذ القراءات والإيضاح عنها، ت/ محمد بن عيد الشعباني، ط. الناشر دار الصحابة للتراث بطنطا.

- **الزمخشري (أبو القاسم محمود بن عمر)**.

١١- أساس البلاغة، ت/ محمد باسل عيون السود، ط. دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

١٢- تفسير الكشاف المسمى "الكشاف عن حقائق التنزيل، وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ت/ محمد السعيد محمد، ط. المكتبة التوفيقية.

- **ابن سّلام (محمد بن سلام الجمحي)**.

١٣- طبقات فحول الشعراء، ت/ محمود محمد شاكر، ط. الهيئة العامة لقصور الثقافة.

- **سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر)**.

١٤- كتاب سيبويه، ت/ عبد السلام محمد هارون، ط. الهيئة المصرية العامة للكتاب، وكتاب سيبويه، ت/ عبد السلام محمد هارون، ط٣. الخانجي ١٩٨٨م.

- **السيرافي (أبو سعيد)**.

١٥- شرح كتاب سيبويه، ت – د/ رمضان عبد التواب، د/ محمود فهمي حجازي وآخرين، ط. دار الكتب والوثائق القومية بمصر، ١٤٣٥هـ – ٢٠١٣م.

- **السيوطي (جلال الدين)**.

١٦- الإتقان في علوم القرآن، ت/ حامد الطاهر البسيوني، ط. دار الفجر للتراث.

١٧- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ط. شركة القدس للنشر والتوزيع (بدون تحقيق).

١٨- معترك الأقران في إعجاز القرآن، ت/ أحمد شمس الدين، ط. دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

- **الصيمري (أبو عبد الله بن علي بن إسحق)**.

١٩- التبصرة والتذكرة، ت/ محمد مصطفى علي الدين، ط١. دار الفكر دمشق ١٩٨٢م.

- **ابن عقيل (أبو عبد الله محمد)**.

٢٠- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ت/ محمد محيي الدين عبد الحميد، ط. دار التراث.

- **المرادي (الحسن بن قاسم بن عبد الله)**

٢١- الجني الداني في حروف المعاني، ت/ فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، ط١. حلب ١٩٧٣م.

- **المصري (ابن أبي الإصبع)**.

٢٢- تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر، وبيان إعجاز القرآن، ت – د/ حفني محمد شرف، ط. مطابع الأهرام التجارية بمصر.

- **المغربي (أبو يعقوب)**.

٢٣- مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح، ت/ خليل إبراهيم خليل، ط. دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

- **الميداني (أبو الفضل أحمد بن إبراهيم)**.

٢٤- مجمع الأمثال (بدون تحقيق)، ط. مصر.

- **ابن يعيش (موفق الدين يعيش بن علي)**.

٢٥- شرح المفصل، ت – د/ إميل بديع يعقوب، ط. دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

ثانيا: المراجع العربية:

- **إمام (د. إمام عبد الفتاح)**.
١- تطور الجدل بعد هيجل، ط٣. الناشر دار التنوير، بيروت، لبنان.

- **أنيس (د. إبراهيم)**.
٢- من أسرار اللغة، ط٦. الأنجلو المصرية ١٩٧٨م.

- **توفيق (أ. مجدي أحمد)**.
٣- مفهوم الإبداع الفني في النقد العربي القديم، ط. الهيئة المصرية العامة للكتاب.

- **الجندي (د. درويش)**.
٤- نظرية عبد القاهر في النظم، ط. مكتبة نهضة مصر بالفجالة.

- **حماسة (د. محمد حماسة عبد اللطيف)**.
٥- بناء الجملة العربية، ط. دار غريب للطباعة والنشر.

- **حميدة (د. مصطفى)**.
٦- نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، ط. الشركة المصرية العالمية – لونجمان.

- **الخوالدة (أ. باسم موسى الخوالدة، أ. حمزة محمود الخوالدة)**.
٧- القواعد والتطبيق النحوي، ط. دار الحامد للنشر والتوزيع – عمان، الأردن.

- **الراجحي (د. عبده)**.
٨- التطبيق النحوي، ط. دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.

- **راضي (د. عبد الحكيم)**.
٩- نظرية اللغة في النقد العربي، ط. مكتبة الخانجي القاهرة.

- **زهران (د. البدراوي)**
١٠- عالم اللغة عبد القاهر الجرجاني، المفتن في العربية ونحوها، ط. دار المعارف.

- **سعد (د. علي سعد)**.

١١- اتجاهات التجديد البلاغي والنقدي في كتاب الأسلوب لأحمد الشايب، ط. دار اللوتس، دمنهور.

- **سلامة (د. إبراهيم)**

١٢- بلاغة أرسطو بين العرب واليونان، ط. الأنجلو المصرية.

- **السيد (د. شفيع الدين)**.

١٣- الاتجاه الأسلوبي في النقد الأدبي، ط. مكتبة الآداب.

- **الصعيدي (الشيخ/ عبد المتعال)**.

١٤- بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة، منشور بهامش الإيضـــاح، ط. دار السعادة.

- **صالح (أ. بهجت عبد الواحد)**.

١٥- الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل، ط. دار الفكر ناشرون وموزعون – عمان، الأردن.

- **ضيف (د. شوقي)**.

١٦- البلاغة تطور وتاريخ، ط. دار المعارف.

١٧- تجديد النحو، ط. دار المعارف.

- **الطرابلسي (د. محمد الهادي)**.

١٨- خصائص الأسلوب في الشوقيات، ط. المجلس الأعلى للثقافة ١٩٩٦م.

- **عبد الباقي (أ. محمد فؤاد)**.

١٩- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، ط. دار مطابع الشعب – مصر.

- **عبد الحميد (أ. محمد محيي الدين)**.

٢٠- منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، منشور بهامش شرح ابن عقيل، ط. دار التراث.

- **عبد المطلب (د. محمد)**.

٢١- البلاغة والأسلوبية، ط. الهيئة المصرية العامة للكتاب.

- **علي (د. محمد محمد يونس)**.

٢٢- وصف اللغة العربية دلاليًا في ضوء مفهوم الدلالة المركزية، دراسة حول المعنى، وظلال المعنى، ط. منشورات جامعة الفاتح ١٩٩٣م.

- **فضل (د. صلاح)**.

٢٣- بلاغة الخطاب وعلم النص – سلسلة عالم المعرفة ع١٦٤، ط. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب – الكويت.

- **الكردي (د. محمد عبد الرحمن نجم الدين)**.

٢٤- نظرات في البيان، ط. مطبعة السعادة ١٩٨٦م.

- **مجمع اللغة العربية**

٢٥- المعجم الوجيز، ط. المطابع الأميرية، مصر ١٩٩٤م.

- **مرجان (أ. محمد أحمد)**.

٢٦- مفتاح الإعراب، ط. دار المعارف.

- **مرسي (د. خالد توكال)**.

٢٧-الغموض التركيبي دراسة نحوية تحويلية، ط. مكتبة الآداب.

- **مطلوب (د. أحمد)**

٢٨- معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، ط. لبنان ناشرون.

- **مفتاح (د. محمد)**

٢٩- التشابه والاختلاف نحو منهاجية شمولية، ط. الناشر المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب.

- **مندور (د. محمد)**

٣٠- في الميزان الجديد، ط. دار نهضة مصر للطباعة والنشر.

٣١- النقد المنهجي عند العرب، ط. نهضة مصر للطباعة والنشر.

- **ناصف (د. مصطفى)**

٣٢- اللغة والبلاغة والميلاد الجديد، ط. دار سعاد الصباح (الصفاة).

- **النعمان (د. طارق)**

٣٣- اللفظ والمعنى بين الأيديولوجيا والتأسيس المعـرفي للعلـم، ط. سـينا للنشـر ١٩٩٤م.

ثالثا: المراجع المترجمة:

- **جوزيف (جون)**

١- اللغة والهوية، قومية، إثنية، دينية، ت/ عبد النور خرافي – سلسلة عـالم المعرفـة ع٣٤٢ – ط المجلس الوطني للثقافي والفنون والآداب – الكويت.

- **دايك (تيون إيه فان)**

٢- من نحو النص إلى تحليل الخطاب النقدي، سيرة ذاتية أكاديمية مـوجزة، ت – د/ أحمد صديق الواحي، مجلة فصول ع٧٧ ربيع شتاء ٢٠١٠م.

- **فندريس (جورج)**

٣- اللغة، ت/ عبد الحميد الدواخلي، ومحمد القصاص، ط. الأنجلو المصرية.

- **هاينريكس (فلفهارت)**

٤- يد السشمال آراء حول الاستعارة، ومعنى المصـطلح "اسـتعارة" في الكتابـات المبكرة في النقد العربي، ت/ سعاد المانع مجلة فصول، مج١٠ – ع٣، ٤ – يناير ١٩٩٢م.

رابعا: الدوريات:

- **رشيد (أ. أمينة)**

١- السيميوطيقا مفاهيم وأبعاد، مجلة فصول، مـــج١، ع٣ – ١٩٨١م/ ط. الهيئـــة المصرية العامة للكتاب.

- **سعد (د. علي سعد علي)**

٢- المفهوم الاصطلاحي للاستعارة بين الماهية، ومفردات التعريف، قراءة في الأســـرار والدلائل مجلة القبس، ع١١، ج٣ – ٢٠١١م، ط. التركي طنطا.

٣- مفهوم المعنى الكنائي في فكر الإمام عبد القاهر الجرجاني مجلة القبس، مج١، ع١ – ٢٠٠٠م، ط. التركي طنطا.

- **عبد المطلب (د. محمد)**

٤- النحو بين عبد القاهر وتشومسكي مجلة فصول، مج٥، ع١ أكتـــوبر، نـــوفمبر، ديسمبر، ١٩٨٤م، ط. الهيئة المصرية العامة للكتاب.

- **علي (د. محمد محمد يونس)**

٥- أصول اتجاهات المدارس اللسانية الحديثة – مجلة عـــالم الفكـــر، مـــج٣٢، ع١، سبتمبر ٢٠٠٣، ط. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب – الكويت.

- **عبيد (حاتم)**

٦- المثل قضاياه، ومعناه، مجلة فصول – ع٦٧، ٢٠٠٥م، ط. الهيئة المصرية العامـــة للكتاب.

- **ناصف (د. مصطفى)**.

٧- النحو والشعر قراءة في دلائل الإعجاز، مجلة فصول مج١، ع٣ – ١٩٨١م، ط. الهيئة المصرية العامة للكتاب.

- **النعمان (د. طارق)**

٨- الاستعارة التصويرية، قراءة في الأدبيات المعرفية، مجلة فصـــول، ع٨٥، ٨٦، ط. الهيئة المصرية العامة للكتاب.

- **همام (أ.محمد)**

٩- محددات اللغة والفكر في الثقافة العربية من خلال مشروع الدكتور/ محمد عابـــد الجابري، دراسة نقدية، مجلة عالم الفكر، مـــج٣٢، ع٢ – أكتـــوبر، ديســـمبر ٢٠٠٣م.

خامسا: المواقع الإلكترونية:

١- ويكيبيديا (الموسوعة الحرة).

دليل البحث

م	الموضوع	رقم الصفحة
١	**المقدمة**	١٠١١
٢	**الفصل الأول : مدخل وتمهيد**	١٠١٦
٣	**المبحث الأول**: امتدادات الفكر، وأوجه التشابه بين المدارس اللسانية الحديثة وفكر عبد القاهر.	١٠١٦
٤	أولا : مسمى النظرية بين وجهة نظر عبد القاهر، ونظريات الحداثة.	١٠١٦
٥	ثانيا : تعريف النظرية ومفهوم الأسلوب.	١٠١٩
٦	١- تعريف النظرية.	١٠١٩
٧	٢- مفهوم الأسلوب.	١٠١٩
٨	ثالثا : نشأة الدراسات الأسلوبية وتطورها في بدايات القرن الماضي.	١٠٢١
٩	رابعا : امتداد الدراسات الأسلوبية من الغرب إلى الشرق.	١٠٢٣
١٠	خامسا : عبد القاهر والمدارس اللسانية الحديثة.	١٠٢٤
١١	**المبحث الثاني**: أسس النظرية :	١٠٢٩
١٢	أولا : أوجه الترابط بين المفاهيم الثلاثة للنحو عند عبد القاهر وقسمي المعاني العقلية، وقسمي المعاني التخييلية.	١٠٢٩
١٣	ثانيا : مكونات الأقسام الاثنى عشر للأسلوب، وترتيبها على حسب تصنيف القسم الذي تنتمي إليه.	١٠٣٢
١٤	١- الجذر الثلاثي الأول للتقسيم الثلاثي في الشكل رقم (١).	١٠٣٦
١٥	٢- الجذر الثلاثي الثاني للتقسيم الثلاثي في الشكل رقم (٢).	١٠٣٧
١٦	٣- الجدول المدمج للأقسام الستة في الشكل رقم (٣).	١٠٣٨
١٧	٤- الأقسام الستة المتبقية في الشكل رقم (٤).	١٠٣٩

م	الموضوع	رقم الصفحة
١٨	٥- جدول الأشكال للأقسام الاثنى عشر في الشكل رقم (٥).	١٠٤٠
١٩	٦- برهان النظرية ويتحدد من خلال أمرين :	١٠٤١
٢٠	الأمـر الأول: مجـال الـتغيرات السـياقية للأسـلوب وعلاقتهـا بـالتقسـيم الثلاثي.	١٠٤١
٢١	الأمر الثاني: الفكرة الهندسية للترابط بين المفاهيم الثلاثة للنحو عند عبدالقاهر، وقسمي المعاني العقلية، وقسمي المعاني التخييلية.	١٠٤٢
٢٢	ثالثا: علاقات الترابط اللغوي والدلالي في الحدث الكلامي، وفاعليتها في الإبلاغ والتواصل.	١٠٤٧
٢٣	**الفصل الثاني** **الأقسام السياقية للأسلوب التي يعود حسنها إلى اللفظ:**	١٠٥٣
٢٤	١- القسم الأول: اللفظ عند النقاد اللفظيين.	١٠٥٣
٢٥	٢- القسم الثاني: اللفظ في الاستعارة غير المفيدة، وفيما يدعي فيه لما لا يعقل العقل.	١٠٧٢
٢٦	٣- القسم الثالث: اللفظ عند عبد القاهر من حيث معناه الوظيفي، وهذه هي الدرجة الأولى للنظم.	١٠٨٢
٢٧	**الفصل الثالث : القسمان السياقيان للأسلوب اللذان يعود الحسن فيهما إلى النظم.**	١٠٩٥
٢٨	١- **القسم الأول**: النظم بـ "نهج العرب في التعبير"، وهذه هي الدرجة الثانية من درجات النظم.	١٠٩٥
٢٩	٢- **القسم الثاني**: النظم بـ "معاني النحو" وهذه هي الدرجة الثالثة من درجات النظم.	١١١٢

م	الموضوع	رقم الصفحة
٣٠	**الفصل الرابع : الأقسام السياقية للأسلوب التي يعود حسنها إلى اللفظ والنظم.**	١١١٩
٣١	**١- القسم الأول: اللفظ والنظم من قبيل الاستعارة لا تدخل في قبيل التخييل.**	١١١٩
٣٢	**٢- القسم الثاني: اللفظ والنظم من قبيل ما هو اتساع وتجوز في الاستعارة.**	١١٣٧
٣٣	**٣- القسم الثالث: اللفظ والنظم في الاستعارة العامية لما لها من الذيوع والانتشار.**	١١٥٢
٣٤	**٤- القسم الرابع: اللفظ والنظم في الكلام الجاري مجرى الأمثال في كل من الكناية والاستعارة التصريحية التبعية.**	١١٥٥
٣٥	**٥- القسم الخامس: اللفظ والنظم في الاستعارة التمثيلية الجارية مجرى الأمثال.**	١١٦١
٣٦	**٦- القسم السادس: اللفظ والنظم في الاستعارات المقترضة من لغة أخرى، وما يجرى مجراها في كلام العامة.**	١١٦٣
٣٧	**٧- القسم السابع: اللفظ والنظم في كل من حسن التعليل والاستعارة بالكناية، والاستعارة التهكمية من حيث علاقات التجاوز الدلالي بين الإمكان، وعدمه.**	١١٦٨
٣٨	**الفصل الخامس: درجات التصنيف النقدي لمستويات الحسن في الأسلوب سلباً أو إيجاباً.**	١١٨١
٣٩	**المبحث الأول: درجات التصنيف النقدي:**	١١٨١
٤٠	**درجات التصنيف النقدي وعلاقتها بنظرية التوصيل.**	١١٨١
٤١	**مجموعة المبادئ النقدية العامة عند النقاد وعند عبد القاهر.**	١١٨٦

م	الموضوع	رقم الصفحة
٤٢	نموذج المستوى الأسلوبي لنوع المنتج طبقًا لاختلاف وجهات النظر النقدية سلبًا، أو إيجابًا من خلال توظيف الشكل رقم (٥).	١١٨٩
٤٣	أحكام عبد القاهر النقدية بالإيجاب والسلب في مقابل جمهور النقاد، والشعراء والعامة.	١١٩٣
٤٤	سر الإنفراد النقدي عند عبد القاهر.	١١٩٨
٤٥	**المبحث الثاني**: مستويات الأسلوب (الأدنى، المتوسط، الرفيع):	١٢٠٣
٤٦	أولا : مستوى التغير الدلالي لكل من (اللفظ – اللفظ والنظم) في معنى السياق.	١٢٠٥
٤٧	ثانيا : المستوى التركيبي للأسلوب، وذلك من خلال أمرين :	١٢٠٩
٤٨	الأمر الأول : المستوى التركيبي للاستعمال اللغوي للأسلوب في إطار السياق، أو خارجه.	١٢٠٩
٤٩	الأمر الثاني : مستوى التغير الأسلوبي في سياق المعنى وعلاقته بدرجات النظم الثلاث.	١٢١١
٥٠	**الخاتمة**.	١٢٢١
٥١	**ثبت المصادر والمراجع**.	١٢٢٦
٥٢	**دليل البحث**.	١٢٣٥